الإثنين 22 آذار 2021
العدد 4301 السنة الخامسة عشرة
Lundi 22 mars 2021 nº 4301 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

«المنصّة» أداة لشراء الوقت

● **عبدالحليم فضل الله**
هل يمكن تحييد سوق الصرف؟

● **ماهر سلامة**
نحو تصحيح عادل وهادف للأجور

أميركا تهدد بوقف المفاوضات وأسئلة حول التوقيت:
انقسام سياسي حول مرسوم «تصحيح» الحدود البحرية [2]

عون «لا يساوم» على الثلث والداخلية [4]

الحريري أمام فرصة الحل او المواجهة [5]

نوال السعداوي ساموراي النسوية العربية

[15 ـ 14]

قضية اليوم

أميركا تهدد بوقف المفاوضات وأسئلة حول التوقيت:

انقسام سياسي حول مرسوم «تصحيح» الحدود البحرية

قبل حزيران المقبل، يتوجّب على لبنان حسم أمر حدوده البحرية الجنوبية. الجيش يقترح تعديل المرسوم الذي يرسم حدود المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة، بما يمنح لبنان مساحة إضافية لتلك «المتنازَع عليها»، يُعتقد أنها غنية بالغاز والنفط. ثمّة معترضون على الاقتراح الذي بات موجوداً في عهدة وزارة الدفاع. فما هو مصيره؟ وهل يتجاوز الانقسام حوله، قبل أن يبدأ العدو، بعد ثلاثة أشهر، التنقيب عن الغاز في منطقة يجزم الجيش اللبناني بأن لديه من الدراسات والحجج ما يثبت أنها ملك للبنان؟

(أ ف ب)

عملية التنقيب في منطقة الحدود مع لبنان، ستبدأ عملها في حزيران. وتعديل المرسوم وإبلاغ الأمم المتحدة به، يحوّلان المنطقة التي سيبدأ العدو التنقيب فيها إلى «منطقة نزاع» في نظر الشركات، ما يدفعها إلى وقف العمل في انتظار حسم هذا النزاع. والمهم أيضاً في هذه القضية، أن المنطقة التي يجري العمل من أجل ضمّها إلى السيادة الاقتصادية اللبنانية، يُعتقد أنها تحوي كميات كبيرة من الغاز. وبحسب المطالبين بتعديل المرسوم، فتعديله بعد هذا التاريخ يُصبح بلا قيمة، والتعدّي على المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تدخل ضمن السيادة اللبنانية يصير أمراً واقعاً. فلماذا أصبح المرسوم؟ ولماذا إهمال هذا الملف، رغم أهميته؟

منذ ظهور بوادر الانقسام حول أصل المرسوم ومن سيوقّعه (راجع «الأخبار» - الجمعة 8 كانون الثاني 2021، «تعديل مرسوم الترسيم البحري: هل ينفجر اللغم داخلياً؟» https://www.al-akhbar.com/Politics/298578) طرأ عاملان جديدان على هذا الملف، بحسب معلومات «الأخبار»، وبناءً على استشارة وزارة الخارجية، أصدرت هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل رأياً أفتت فيه بأنه «ينبغي على مجلس الوزراء أن يجتمع بهيئة تصريف أعمال وفقاً للمادة 64 من الدستور، ليقرّر توفر أو عدم توفر حالة الضرورة في المسألة الراهنة».

قيادة الجيش أعدّت كتاباً وأرسلته إلى وزارة الدفاع، ذكرت فيه الأسباب الموجبة لضرورة التعديل، وعدّدت هذه الأسباب بداية «بتوافر بيانات قانونية وتقنية أكثر دقة في الأعوام الماضية من خلال المسح الهيدوغرافي لخط الأساس في منطقة الناقورة الذي قامَ به الجيش اللبناني في حزيران 2018، من خلال صدور اجتهادات دولية ولا سيما من قبل محكمة العدل الدولية لقانون البحار. وقد أظهرت هذه البيانات، أن خط الحدود البحرية الجنوبية للبنان الممتدّ من النقطة الـ 18 إلى النقطة الـ 23 (هو الخط الذي سبق أن اعتمده لبنان لحدوده البحرية الجنوبية) لا يستند إلى أي أساس تقني ولا يتطابق مع أحكام القانون الدولي العام». وثانياً أن «خط الحدود السليم من الناحية القانونية والتقنية هو الخط الذي ينطلق من نقطة رأس الناقورة ويعتمد طريقة خط الوسط من دون احتساب أي تأثير للصخور المتاخمة لشاطئ فلسطين المحتلة ولا سيما صخرة تيخليت». وبما أن الخط الأخير يقع جنوب الخط الحالي ويضيف إلى مناطق لبنان البحرية مساحة تُقدّر بـ 1430 كيلومتراً مربعاً، ما يؤدي إلى تقوية موقف لبنان وتأمين موقع متقدم له في أي عملية التنقيب في حقل «كاريش»، وهرباً من المخاطر الأمنية في هذه المنطقة الحدودية عادت ولزّمت الأعمال إلى شركة فرنسية، وأن هذا التطوّر سيكون محطّ نقاش مع اليونان وربما فرنسا في المقبل من الأيام».

أمام هذه التطورات، بات السؤال مُلحاً عن الخطوة المقبلة التي ستتخذها الحكومة لوضع حدّ للتعدّي الإسرائيلي أو بدء الشركة المُلزَمة، أياً كانت، من مباشرة أعمالها. هل سيُصار إلى تعديل المرسوم أو يعود لبنان ويلتزم اتفاق الإطار الذي انطلقت المفاوضات على أساسه في تشرين الأول الماضي؟ أم ينسف الصراع بين الأطراف الداخلية المفاوضات من أساسها؟

الدائرة القانونية في الجيش أعدّت اقتراح المرسوم وهو موجود في وزارة الدفاع منذ نحو أسبوعين. وفي حال وجود اتفاق على إقرار المرسوم، يحتاج الى توقيع وزيري الأشغال ثم الدفاع قبل ان يوقعه الرئيسان عون ودياب.

وزير الأشغال ميشال نجار أشار في اتصال مع «الأخبار» إلى أن «قرار التعديل يحتاج إلى اجتماع الحكومة». وبحسب مصادر مطلعة، فإن الرئيسين عون ودياب يميلان إلى الموافقة على تعديل المرسوم. أما وزيرة الدفاع، فأحالت الملف على فريقها القانوني لدراسته، من دون اعلان موقف حاسم.

حتى الآن، عبّر الرئيس نبيه بري عن رفضه للمشروع، وهو يعتبر ان المرسوم لا يعكس موقفاً تفاوضياً جيداً، بل يعقّد الامر. وهو ابلغ وزارة الدفاع وقيادة الجيش بموقفه.

رئيس الجمهورية ابدى حماسة، لكنه اشترط ان يكون المرسوم مستندا الى حجج قانونية قوية، وجزم بانه في حال صدر المرسوم، سيتم ارساله الى الامم المتحدة، وعندها لا مجال للتراجع عن هذه الحدود تحت اي ظرف.

حزب الله ذكّر الجميع بأن المقاومة معنية بما يصدر من قرار عن السلطات الرسمية اللبنانية، وفي حال صدور المرسوم، فان لبنان لا يمكنه تحويله الى ورقة تفاوض من اجل التنازل عنه، وان لبنان سيكون ملزما الدفاع عن كل حقوقه من دون اي تنازل، والمقاومة ستتصرف على اساس ان هذه المناطق تابعة للبنان.

الرئيس دياب يجري مشاورات مع الجميع، وهو مترد في الخطوة لاسباب كثيرة، من بينها انه يرى في الامر ملفا لا ينطبق عليه برنامج تصريف الاعمال. وهو ارسل من يشاور رئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة الملف ايضا، وسمع ما يثنيه عن القيام بخطوات لا تندرج ضمن مهمة تصريف الاعمال. وهو ينتظر سؤالا من وزيري الاشغال والدفاع عن الموقف قبل ان يتخذا قرارهما بالتوقيع او عدمه على المرسوم.

الامم المتحدة متمثلة بقوات الطوارئ الدولية ابدت خشيتها من ان المرسوم سيعقّد المفاوضات، وهي خطوة غير مبررة بعد انطلاقها، اذ لا يجوز لدولة دخلت مفاوضات ان تعيد النظر في حدودها خلال التفاوض.

الولايات المتحدة رفعت السقف عاليا، وابلغت كل المعنيين، ولا سيما قيادة الجيش، بأن توقيع المرسوم يعني وقف المفاوضات الجارية بقرار من لبنان، وانها ستسحب وساطتها ودورها في هذا المجال، وتواصل السفارة الاميركية في بيروت ممارسة ضغوط بهذا الاتجاه.

قريبون من قيادة الجيش يعتبرون ان المرسوم مبرر قانونيا، لكنهم ينقلون عن قائد الجيش قوله ان الجيش اداة تنفيذية في هذا الملف وهو يلتزم بما تقرره السلطة السياسية.

وبحسب المصادر فانه «عندما يُسأل قائد الجيش عن اقتراح التعديل، وما إذا كان سيرسم خطاً علينا الالتزام به وعدم التراجع عنه، أو أنه ورقة للتفاوض، يجيب بأن تعديل المرسوم وإبلاغ الأمم المتحدة بخط الحدود الجديد، سيمنحان الوفد المفاوض ورقة قوة في مواجهة العدو على الطاولة. وهذه الإجابة تعني أن قائد الجيش يقترح خطاً للتفاوض، ويحسم مسبقاً التراجع عنه، ما يعني أن تعديل المرسوم لا يهدف إلى تثبيت حق لبنان، بقدر ما هو وسيلة لتسجيل انتصار وهمي سيؤدي إلى وقف التفاوض وتفويت فرصة ترسيم الحدود وبدء التنقيب في المنطقة القريبة منها. ماذا سنفعل في حال لم نستطع تحصيل ما نطالب به؟ هل نقول إننا تنازلنا عن جزء من حقوقنا؟».

ويذهب معترضون على تعديل المرسوم أبعد من ذلك. هم يرون أن «التعديل الآن يعني نسف الصيغة الحالية للتفاوض، بهدف فرض صيغة جديدة على لبنان، من قبَل الوسيط الأميركي، تقوم على التزامن بين الترسيم البري والترسيم البحري. وبرّاً، يريد العدوّ إجراء تبادل للأراضي مع لبنان، للحصول على مساحات من الأراضي تحمي مستوطنات أو كاشفة عسكرياً».

يردّ مقربون من قائد الجيش بأن «التفاوض قائم على المساحة الواقعة بين خطّي النقطتين: 1 و23. وفي حال الاستمرار بالتفاوض على المساحة ذاتها، فهذا يعني احتمال تراجعنا عن الحدود المعلنة من قبلنا. فلماذا لا نذهب إلى توسيع المساحة المتنازَع عليها؟ مهما تنازلنا حينذاك، فإننا سنحصل حتماً على مساحة أكبر من تلك المتوقَّع أن نحصل عليها بالتفاوض الحالي». ويجزم هؤلاء بأن الحديث عن «اكتشاف» ضرورة تعديل المرسوم هو أمر طارئ حديثاً، يتجاهل أن أول مطالبة بتعديل المرسوم سُجّلت قبل 10 سنوات، في اجتماع للجنة الأشغال النيابية. وعام 2019، أرسل وزير الدفاع السابق كتاباً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، تحدّث فيها عن وجود خيارات في الترسيم تعطي لبنان مساحات إضافية جنوباً («الأخبار»، 3 شباط 2021، «إهمال مراسلات ودراسات: من نيترات الأمونيوم إلى ترسيم الحدود / هل يمنع لبنان التفريط بـ1400 كلم2 من مياهه؟» https://www.al-akhbar.com/Politics/299744/).

> **هيئة الاستشارات: ليقرّر مجلس الوزراء توفّر أو عدم توفر حالة الضرورة في المسألة الراهنة**

الانقسام حول تعديل المرسوم يبدو عميقاً إلى درجة الحاجة إلى وسيط بين القوى المتصارعة. وفي حال لم يُحسم الجدال قريباً، فإن لبنان معرّض لإضاعة فرصة ربما لن تُعوَّض لتثبيت حقوقه. ولا ينبغي لهذا النقاش أن يبقى محصوراً في دائرة تأثير تعديل المرسوم على المفاوضات غير المباشرة مع العدو. فهذه المفاوضات متوقّفة حالياً، وربما لن تُستأنف. ولذلك، يجب على الدولة أن تتعامل مع هذه القضية البالغة الأهمية من زاوية المصلحة الوطنية العليا: أن يحسم مجلس الوزراء أمر المساحة الإضافية. إن كانت من حق لبنان، فعليه تثبيت ملكيته لها في الأمم المتحدة وحيثما يجب، وعدم الدخول في أيّ مفاوضات قد تدفعه إلى التنازل عن جزء منها. هذه القضية لا تحتمل تعدّد الأهواء.

> **وهبة حذّر سفيرة اليونان من نتائج تنقيب شركة «إنرجين» اليونانية في حقل «كاريش» الإسرائيلي**

تحذير الى اليونان

العامل الثاني الذي طرأ على هذا الملف هو «التحذير والتنبيه اللذان وجّههما وزير الخارجية اللبناني شربل وهبة إلى سفيرة اليونان في بيروت كاترين فونتولاكي خلال لقاء جمعهما نهاية الشهر الماضي، من أن تبدأ شركة «انرجين» اليونانية العمل في حقل «كاريش» الذي أصبح ضمن المنطقة المتنازع عليها مع «إسرائيل»، وذلك بعد أن طرح لبنان خطاً جديداً للتفاوض (خط النقطة الـ 29)». بينما تقول المعلومات إن «الشركة اليونانية التي سبق أن منحها العدو امتياز

الوفد المفاوض يحشد الدعم للتعديل

في الأسبوع الماضي، «جال» الوفد اللبناني المشارك في مفاوضات الناقورة لترسيم الحدود الجنوبية، على عدد من الجامعات، افتراضياً، لحشد الدعم لاقتراح ترسيم الحدود الجنوبية. أعضاء الوفد (العميد بسام ياسين والعقيد مازن بصبوص والخبير في القانون الدولي لترسيم الحدود نجيب مسيحي ورئيس وحدة الجيولوجيا والجيوفيزياء في هيئة إدارة قطاع البترول وسام شباط)، تطرّقوا في الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة العربية المفتوحة وجامعة AUST، إلى الشقّين القانوني والعلمي الكامنين وراء خط الترسيم اللبناني المقترح، الذي ينتهي بالنقطة الـ 29، وسلّطوا الضوء على النتائج الرئيسيّة لدراسة الجيش اللبناني التي استند فيها إلى القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تناولوا النزاع في سياقه التجاري من منظور شركات النفط العالميّة، ومناقشة تداعياته على المستويَيْن المحلّي والإقليمي. النقطة الأخيرة تولّى شرحها شباط الذي تحدث عن أهمية المرسوم المقترح ونتائجه الإيجابية من الناحية الاقتصادية. فقال إن «إيداع المرسوم الجديد لدى الأمم المتحدة يعني قانوناً، أن لبنان يستطيع أن يتقدّم بشكوى عبرَ الأمم المتحدة تمنع التنقيب الأحادي الجانب». وفي حال عدم الرضوخ «يستطيع لبنان متابعة الأمر مع الشركة المنقّبة في حقل كاريش الذي يُصبح من ضمن المنطقة المتنازع عليها». وأشار شباط إلى أن «تثبيت الخط لا يمنع وحسب الأنشطة الكاملة في هذه الرقعة، وإنما يحمي عمليات التنقيب في البلوكات الحدودية من الجانب اللبناني». وأوضح شباط أن أهمية المطالبة بخط الـ 29 تحقق أمرين: إجبار «إسرائيل» على العودة إلى طاولة المفاوضات، وحماية لحقوقنا المتوقّعة بأيّ منطقة في هذه الرقعة. كما شرح شباط تأثير التوتر الحدودي على عمل شركة «إنرجين» في «كاريش» الذي يشكّل 70 في المئة من طلب الغاز الإسرائيلي. لأن عدم البدء بالإنتاج سينعكس تأثيراً دراماتيكياً على الشركة، وتوزيع الغاز على القطاعات الاقتصادية في إسرائيل من كهرباء وصناعة وبتروكيميائيات، معتبراً أن هذا الأمر هو «نقطة ضعف لدى العدو، بينما هو نقطة قوة بالنسبة إلينا».

ميسم رزق

ليست إدارة ملف ترسيم الحدود مع «فلسطين المُحتلة» جنوباً، أقل فوضوية، من إدارة الأزمات في البلاد. الكيديّة التي تنتهجها السلطة السياسية في مقاربة الأمن الاجتماعي، الاقتصادي والمعيشي، هي ذاتها ما يحكم تعاملها مع ملف استراتيجي يتعلّق بسيادة لبنان وثروته النفطية. المحطّة الأكثر تعبيراً عن حالة الصراع حول هذا الملف، تتمثّل بالخلاف حول البتّ بأمر تعديل المرسوم 6433 (الصادر عام 2011) لناحية حدود المنطقة البحرية، وتضمينه 1430 كيلومتراً مربّعاً إضافياً جنوبي النقطة الـ 23 القريبة من الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة، وإبلاغ الأمم المتحدة بذلك.

أهمية التعديل ليست تابعة حصراً من تثبيت لبنانية مساحة إضافية من المنطقة الاقتصادية الخالصة. فالأمر متصل أيضاً بالسباق الذي يعيشه لبنان مع الوقت. ففيما، قطع العدو الإسرائيلي شوطاً في توقيع الاتفاقيات مع الدول النفطية في المنطقة، وبدأ بمسار الإنتاج، لا تزال القوى السياسية اللبنانية تتناطح حول صوابية التعديل من عدمها، فيما الشركات التي لزّمتها «إسرائيل» وساطة أو تفاوض غير مباشر، وبما أن هذا الخط من شأنه أيضاً تحويل حقل «كاريش» والبلوك الـ 72 من مناطق إسرائيلية صرفة الى مناطق متنازَع عليها، ما يُلزم العدو بموجب القانون الدولي بوقف جميع أعمال التنقيب، وبما أن المفاوضات من دون تعديل المرسوم ستُضعف الموقف اللبناني وتُجبر الوفد التفاوض على أساس الخط الذي ينتهي بالنقطة الـ 23، «نرجو توقيع مشروع المرسوم وإحالته إلى وزير الأشغال العامة ورئيس الحكومة للاطلاع عليه».

وقد أرفقت قيادة الجيش هذا الكتاب الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه، باقتراح تعديل مؤلف من 4 مواد: «أولاً، تُعدّل الحدود البحرية الجنوبية والجنوبية الغربية للمناطق البحرية اللبنانية، وفق لوائح إحداثيات النقاط الجغرافية المبيّنة ربطاً والموضحة باللون الأحمر على الخريطة البحرية الدولية الصادرة عن الأدميرالية البريطانية رقم 183. ثانياً، يُمكن مراجعة الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للمناطق البحرية اللبنانية وتعديل لوائحها وفقاً للحاجة. ثالثاً، يكلف وزير الخارجية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ كافة الجهات المعنية، لا سيما منها الدوائر المختصة في الأمم المتحدة، ورابعاً يقتضي تعديل نص المرسوم تقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى مناطق على شكل رقع، بما يتناسب مع الإحداثيات المعدّلة في المرسوم».

في الواجهة

عون: لا مساومة على الثلث والداخلية

في اجتماعهما المقرر اليوم، يُفترض أن يحمل الرئيس المكلف إلى رئيس الجمهورية مسوّدة متكاملة بحكومته، فضلاً عن الخطوط العريضة لمهمتها، سوى ذلك، إذا تبادلا إدارة الظهر وتمسّك كل منهما بشروطه كحالهما الآن، فسيمرّ وقت طويل قبل الاجتماع التالي

عون: لا احد يفرض على رئيس الدولة التنازل عن المعايير الدستورية لتأليف حكومة متوازنة (دالاتي ونهرا)

نقولا ناصيف

في لقائهما الأخير، السابع عشر، الخميس الفائت (18 آذار)، ختم رئيس الجمهورية ميشال عون الحديث بالقول: «أمل أن ننتهي في المرة المقبلة». اقترح الرئيس المكلف سعد الحريري الموعد التالي بعد يومين، السبت، إلا أن عون مدّده الى الاثنين. ما لم تكن أمامهما اليوم، في الاجتماع الثامن عشر، المسوّدة المتكاملة، وزراء وحقائب وتوزيعها على المذاهب، بما يفصح عن الكتل والقوى التي اختارت بنفسها مرشحيها، كي يناقشاها ويتّفقا نهائياً عليها، لن تساوي زيارة الحريري قصر بعبدا أكثر من فنجان قهوة.

ما يبدو واضحاً في موقف عون ويقوله، قبل دخول الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله على خط سجال الرئيسين وبعده، أنه قدّم التنازلات القصوى لإنقاذ تأليف الحكومة، لكن من ضمن

> **عون: عندما تكون الداخلية والعدل والمدعي العام التمييزي لرئيس الحكومة فذلك يعني سيطرته على الامن والقضاء**

التزامه صلاحياته الدستورية: تخلّى عن تمثيل أكبر كتلة نيابية في البرلمان وأكبر كتلة مسيحية فيه هي كتلة التيار الوطني الحر، قبِلَ بـ 18 وزيراً بعدما كان قد طالب برفْع عدد الوزراء الى 20، لا يزال يتمسك بستة وزراء مسيحيين زائداً إليهم وزيراً أرمنياً. ما يقوله الرئيس: «الوضع الحاضر يجبرني على أن أسمّي أنا الوزراء المسيحيين لأن كتلهم الكبرى ـ خلافاً لسائر الطوائف والكتل ـ غائبة او مغيّبة عن الحكومة». وهو قال للرئيس المكلف سابقاً: «أنا أسمّي المسيحيين مثلما تسمّي أنت السنّة، والشيعة يسمّون وزراءهم، والدروز كذلك».

هنا يقوم أكثر من خلاف أساسي بين الرجلين:

1 - يتصرّف عون على أن الوزير الأرمني الوحيد في حكومة الـ 18 (والمفصوص وزير حزب الطاشناق) مستقل. فالطاشناق سمّى الحريري رئيساً مكلفاً، فيما أحجمت كتلة التيار الوطني الحر عن تسميته. في المقابل، يعدّ الحريري الوزير الأرمني جزءاً لا يتجزأ من الكتلة تلك. الوزير المسيحي السابع، في حساب الرئيس المكلف، هو وزير الثلث + 1، فيما عند عون هو وزير حزب الطاشناق الذي يتخذ مواقفه وقراراته انسجاماً مع خياراته، ولم يكن دائماً في صلب اتجاهات كتلة النائب جبران باسيل، وإن كان حليفاً انتخابياً له. يُغضب عون أن الحريري يريد إعطاءه ستة مقاعد من ضمنها الوزير الأرمني، على أن يحتفظ بحقه هو في توزيع المقاعد المسيحية الثلاثة المتبقية: واحد له، واثنان يختار أحدهما النائب السابق سليمان فرنجية والآخر الحزب السوري القومي الاجتماعي، إضافة الى استئثاره بتسمية الوزراء الستّة الأربعة. ذلك يعني حصول الحريري على الثلث + 1 قبل حاجته الى التعويل على وزيري رئيس البرلمان نبيه برّي ووزير النائب السابق وليد جنبلاط.

2 - لدى رئيس الجمهورية ملف من الأوراق والقصاصات تحوي خيارات مختلفة لتوزيع الحقائب، سلّمه إياها الرئيس المكلف، كل منها تلغي سابقتها. في معظم الأوراق هذه، كانت بيض للحصة المفترض أنها لرئيس الجمهورية، بينما الأخرى ملأها الحريري بأسماء وزراء محتملين، من بينها أربعة أسماء شيعية: يوسف خليل وجهاد مرتضى على أنهما اختيار برّي، ومايا كنعان وإبراهيم شحرور على أن حزب الله سمّاهما. كلما سأل عون عن الأخيرين، أجابه الحريري بأن حزب الله طلبهما، وهو متفاهم معه. وعندما يراجع رئيس الجمهورية بعد المقابلة الحزب عن صحة تسميته الاسمين، يأتيه الجواب بالنفي. كذبتان لا واحدة: أولى لا علم لحزب الله بالاسمين، وثانية ليس هو مَن اختارهما ولم يسلّمه أي اسم. في المقابل، يقول الحريري إن برّي زوّده باسمي مرشحيه.

3 - يختلف الرئيسان على نحو جوهري على حقيبتَي الداخلية والعدل. كلاهما يريدهما لنفسه، والآخر يرفض. أما مقاربة الحقائب الأخرى فتبدو قليلة الأهمية.

في 16 تشرين الثاني 2020 حضر الحريري الى قصر بعبدا حاملاً الى عون حصة من ثلاث حقائب فقط، هي: الدفاع والداخلية والمهجرين، فرفضها الرئيس واعتبرها ناقصة. في 9 كانون الأول 2020 حمل إليه مجدداً لائحة مختلفة، فيها حقائب الدفاع والتربية والتعليم والشباب والرياضة ولا ذكر فيها للداخلية، فرفضها أيضاً. من بعد اللائحة تلك، قبل الوصول الى آخر اللوائح في 23 كانون الأول، صيغة جمعت حقائب الدفاع والطاقة والتربية والتعليم والبيئة والصناعة والثقافة. رفضها الرئيس أيضاً لخلوّها من حقيبتَي الداخلية والعدل. في 23 كانون الأول، تسلّم عون لائحة جديدة فيها الداخلية والطاقة والعدل والاتصالات والشؤون الاجتماعية والصناعة. لكن سرعان ما تخلّى عنها الرئيس المكلف وعاد إليها الرئيس بحقيبتَي الداخلية والعدل، بعدما كان رئيس الجمهورية قد اقترح عليه ثلاثة أسماء لحقيبة الداخلية: ضابطان متقاعدان هما: موريس سليم وجان فريحة، ومدني هو الأستاذ الجامعي عادل يمّين. غداة هذا الاجتماع، حضر الحريري الى قصر بعبدا حاملاً معه ملفاً، فيه صور ليمّين مع رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر، ليقول إن مرشحه ليس اختصاصياً بل حزبي مكتوم.

عندما يُسأل رئيس الجمهورية عن كل هذا المال من المسوّدات المقترحة المتراكمة فوق طاولة مكتبه، لا جواب قاطعاً عنده سوى تأكيده أن لا مساومة على حقيبة الداخلية، ولن يتنازل عن التمسك بها. لا يوصد الباب على مناقشة تتصل بحقيبة العدل، منفتح على التخلّي عن حقيبة الاتصالات. وهي حقائب حملها إليه الحريري بنفسه في مسوّدة 23 كانون الأول.

بيد أن عون يضيف: «لا أحد يفرض عليّ رئيس الدولة التنازل عن المعايير الدستورية الحتمية لتأليف حكومة متوازنة. بحسب الدستور، أنا مؤتمن على بناء السلطة الإجرائية. أجري الاستشارات النيابية الملزمة، أسمّي الرئيس المكلف، أشارك في التأليف من خلال مراجعتي الصيغة الحكومية المقترحة عليّ، أصدر مراسيمها، أقبل استقالة رئيس الحكومة وأوقّع إقالة الوزير».

يكمن امتعاض عون في أن الحريري يمنع عن الكتلة المسيحية الكبرى في مجلس النواب ما يتبرّع به للكتلة الشيعية الكبرى والوحيدة المتمثلة في الثنائي الشيعي، إذ يمنحها ما تصرّ عليه وهي حقيبة المال، ويطلق يديها في اختيار وزرائها، وكذلك يفعل مع الثنائيين السابقين جنبلاط وليد جنبلاط»، وفق مصادر معنية بملف التأليف.

بعد يومين من دعوة نصر الله إلى تأليف حكومة تكنو ـ سياسية، ظل الصمت حليف الرئيس المكلّف. وحتى عندما سئلت مصادر مقربة من الحريري، اكتفت بالتأكيد أنه مصرّ على تأليف حكومة من اختصاصيين غير حزبيين مدعومين من الكتل النيابية لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة. لكن «الصمت الإعلامي» لم يكن هو نفسه في مناقشات أجراها مباشرة وبالواسطة مع الثنائي الشيعي. ومع تيقّن الحريري أن الاقتراح يعبّر عن اقتناع لدى حزب الله من دون أن يعني أي تراجع عن الاتفاق معه، صبّ عتبه على حليفه «المتردّد» ولبد جنبلاط، الذي صدمه بزيارته للقصر الجمهوري، ودعوته الحريري الى التحاور مع جبران باسيل، وتراجعه عن دعم حكومة الـ 18 وزيراً. وحتى عندما شرح النائب وائل أبو فاعور للحريري خلفية الزيارة وأبعادها، مؤكداً أن جنبلاط لا ينقلب على التحالف معه، لكنه يرى الأفق مسدوداً ويخاف على السلم الأهلي ويفضّل التسوية، فإن الحريري لم يقتنع. وفسّر موقف جنبلاط بأنه «وقوع تحت الضغط». وزاد أمام من يهمّهم الأمر: «أنا أريد الحكومة، وأريد اتفاقاً مع رئيس الجمهورية، لكنني لا أريد حكومة تنفجر في جلستها الأولى، ولا أثق بجبران باسيل ولا أرى موجباً لحكومة سياسية تجعل الخارج رافضاً لأي تعاون معنا في معالجة الأزمة الاقتصادية».

إلى ذلك، لا يزال الحريري يتجنب الحديث عن التفاصيل الحكومية، وتحديداً حول توزيع الحقائب الرئيسية، ولا سيما حقيبتي العدل والداخلية. وهو يرفض أن يكون لعون أو باسيل تأثير عليهما. وهو إذ يبدي استعداده للتفاهم على أسماء وسطية، يرفض، في المقابل، أن يمنح رئيس الجمهورية، ومن خلفه باسيل، الثلث المعطل الذي يمكّنه من شلّ الحكومة في لحظة، فكيف إذا انضمّ حزب الله إليهما؟

مصادر مقرّبة من رئيس الحكومة المكلف، أشارت إلى أنه سيزور بعبدا للاستماع إلى ملاحظات رئيس الجمهورية على التشكيلة التي سبق أن سلّمها له في كانون الأول الماضي،

> **يعود الرئيس سعد الحريري إلى قصر بعبدا مجدداً من دون اي امال بإمكان إحداث خرق في جدار الأزمة الحكومية المستمرة. لا تزال الأمور على حالها. بالنسبة للحريري سبق أن قدم التشكيلة وهو ينتظر ملاحظات رئيس الجمهورية عليها. هو يبدي استعداده لمناقشة الأسماء والحقائب لكنه لن يتراجع عن رفض حصول اي طرف على الثلث المعطل. حتى الان لا تظهر اي بوادر لحل الأزمة المستعصية، والتفاهم لا يبدو ممكناً من تدخل قوى دولية نافذة**

المعيار الأساس لخروج الدخان الأبيض من قصر بعبدا اليوم هو أن يحمل الرئيس المكلف سعد الحريري إلى رئيس الجمهورية ميشال عون تصوراً حكومياً كاملاً، يتضمن توزيع الحقائب مع موافقة الأطراف السياسية عليها. دون ذلك، لا حكومة اليوم، ويعني أن الحريري «لم يقرأ كلام رئيس الجمهورية الأخير ولا كلام السيد حسن نصر الله ولا مواقف النائب السابق وليد جنبلاط»، وفق مصادر معنية بملف التأليف.

بعد يومين من دعوة نصر الله إلى تأليف حكومة تكنو ـ سياسية، ظل الصمت حليف الرئيس المكلّف. وحتى عندما سئلت مصادر مقربة من الحريري، اكتفت بالتأكيد أنه مصرّ على تأليف حكومة من اختصاصيين غير حزبيين مدعومين من الكتل النيابية لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة. لكن «الصمت الإعلامي» لم يكن هو نفسه في مناقشات أجراها مباشرة وبالواسطة مع الثنائي الشيعي. ومع تيقّن الحريري أن الاقتراح يعبّر عن اقتناع لدى حزب الله من دون أن يعني أي تراجع عن الاتفاق معه، صبّ عتبه على حليفه «المتردّد» وليد جنبلاط، الذي صدمه بزيارته للقصر الجمهوري، ودعوته الحريري الى التحاور مع جبران باسيل، وتراجعه عن دعم حكومة الـ 18 وزيراً. وحتى عندما شرح النائب وائل أبو فاعور للحريري خلفية الزيارة وأبعادها، مؤكداً أن جنبلاط لا

المشهد السياسي

الحريري أمام فرصة الحل أو المواجهة

مبدياً استعداده لمناقشة أي اسم أو حقيبة. المصادر كانت قد قللت من أهمية اللقاء ربطاً بالأجواء التي سادت خلال الأيام الماضية، والتي «تؤكد على ما سمعه الحريري من رئيس الجمهورية أنه يريد ستة وزراء من دون الطاشناق». هذا يعني بالنسبة إلى الحريري أن أريد حكومة تنفجر في جلستها الأولى، ولا أثق بجبران باسيل ولا أرى موجباً لحكومة سياسية تجعل الخارج رافضاً لأي تعاون معنا في معالجة الأزمة الاقتصادية».

إلى ذلك، لا يزال الحريري يتجنب الحديث عن التفاصيل الحكومية، وتحديداً حول توزيع الحقائب الرئيسية، ولا سيما حقيبتي العدل والداخلية. وهو يرفض أن يكون لعون أو باسيل تأثير عليهما. وهو إذ يبدي استعداده للتفاهم على أسماء وسطية، يرفض، في المقابل، أن يمنح رئيس الجمهورية، ومن خلفه باسيل، الثلث المعطل الذي يمكّنه من شلّ الحكومة في لحظة، فكيف إذا انضمّ حزب الله إليهما؟

مصادر مقرّبة من رئيس الحكومة المكلف، أشارت إلى أنه سيزور بعبدا للاستماع إلى ملاحظات رئيس الجمهورية على التشكيلة التي سبق أن سلّمها له في كانون الأول الماضي،

> **الحريري عاتب على جنبلاط لدعوته إلى الحوار مع باسيل وتراجعه عن حكومة الـ 18**

سيد عمون تفاهم «اللحظة الأخيرة» بين عون والحريري، ويعرضون ضمانتهم للحريري إزاء موقفَي الولايات المتحدة والسعودية، وإن كان الحريري نفسه يعلم أن باريس لا تمون على واشنطن ولا على الرياض. بل هو يسمع مناخات مختلفة من الجانب الأوروبي توحي بإجواء غير إيجابية تجاه لبنان إذا لم يلتزم قيام حكومة خارج نفوذ القوى الكبيرة، ولا سيما عون وحزب الله. إلا أن الرئيس المكلف يرفض، في الوقت نفسه، «المزايدات» من «صقور» يريدون منه الدخول في مواجهة انتحارية. وهو إلى الآن، يرفض فكرة الاعتذار أو الاستقالة من المجلس النيابي، لكنه كان شديد الوضوح في رسالة بعث بها إلى الرئيس حسان دياب بواسطة مستشار الأخير خضر طالب، ومفادها أنه لا يمكنه توسيع دائرة تصريف الأعمال وفق المنطق الذي يدعو إليه عون وحزب الله. وهذا ما يمهّد للاعتقاد السائد بأن الحريري أمام ساعات حاسمة، يقرر فيها إما عقد تسوية تقود إلى حل سريع أو إلى مواجهة لا يعرف أحد كيف ستكون البلاد معها.

منصة سلامة

إلى ذلك، عاودت اللجنة الحكومية المعنيّة بملف الدعم اجتماعاتها للوصول إلى قرار حاسم في مسألة ترشيد الدعم. والأمر نفسه يتوقّع أن يناقش اليوم في اجتماع المجلس المركزي لمصرف لبنان، الذي يلتئم خارج الموعد الأسبوعي، إلى جانب مسألة المنصة التي أعلن حاكم مصرف لبنان أنه سينشّطها لتنظيم عمليات الصرافة. بالرغم من أنه ينظر إلى هذه الخطوة إيجابياً، إلا أن تأخيرها لأكثر من سنة سمح بأن يدفع الناس أثماناً باهظة لمكابرة رياض سلامة وإصراره على عدم تنظيم قطاع الصيرفة.

وبحسب مصادر مقرّبة من حاكم مصرف لبنان، فإن التحضيرات لإصدار القرار المتعلق بالمنصة ستنطلق هذا الأسبوع، زاعمة أن آلية العمل في المنصة الجديدة ستعطي دولاراً لكل من لديه مبرر للحصول عليه. وهو ما يسمح عملياً لكل التجار والمستوردين بالاستعانة بالمنصة، بعدما كانت منصة الـ 3900 ليرة محصورة بمستوردي المواد المدعومة. ورغم أن المنصة الجديدة ستستقطب نسبة كبيرة من الساعين إلى شراء الدولارات، إلا أن حصرها بالنظام المصرفي وبمن له حاجة فعلية إلى الدولار سيعني حكماً استمرار السوق السوداء لتلبية الطلب الإضافي على الدولار، وإن يتوقع أن يكون محدوداً وبأسعار لا تزيد كثيراً على سعر المنصة.

(الأخبار)

وزيرة العدل تلتقي جورج عبد الله

زارت وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال، ماري كلود نجم، يوم الجمعة الفائت، الأسير المناضل جورج عبد الله، لمدة 3 ساعات، في سجن «لانميزان» في فرنسا، برفقة سفير لبنان لدى باريس رامي عدوان. والزيارة هي الأولى لأيّ مسؤول لبناني لعبد الله منذ اعتقاله في عام 1984.

وفيما لم يصدر أيّ موقف رسمي عن وزيرة العدل بشأن الزيارة، أشارت «الحملة الدولية للإفراج عن المناضل جورج عبد الله» إلى أن نجم عبّرت عن امتعاضها من اشتراط الإدارة الفرنسية عدم إدلائها بأيّ تصريح قبل الزيارة أو بعدها. إلا أن مصادر مطّلعة نفت وجود أيّ شروط، وأشارت إلى أن نجم فضّلت عدم الإعلان عن الزيارة، «لأنها تريد معالجة الملف بما لا يضرّ الهدف الأسمى»، وهو إطلاق سراح عبد الله. ولفتت إلى أنها طلبت لقاءً مع وزير العدل الفرنسي، يتوقّع أن يعقد نهاية الشهر، للبحث في قضية عبد الله وفي انفجار المرفأ والتعاون الدولي بشأنه.

وكان بيان الحملة قد رأى أن اشتراط فرنسا عدم التصريح عن الزيارة «يعكس رغبة الإدارة الفرنسية في الاستمرار بالقيام بدور الحريص على مصالح اللبنانيين وإيغالها في أداء دور المنقذ والوصيّ على الدولة اللبنانية وشعبها، في حين أن الاهتمام الفرنسي ينصبّ على انتزاع حصتها من عوائد إعادة إعمار ما دمّره انفجار مرفأ بيروت، تحت ستار مساعدة اللبنانيين وحماية حقوق الإنسان فيه».

وقال روبير عبد الله، شقيق الأسير، لـ«الأخبار إن «مسألة الاشتراط هذه سياسية وليست قضائية»، مؤكّداً أن «الفرنسيين مدركون سلوكهم الخطأ، ولا يناسبهم أن تكون هناك جهة رسمية لبنانية تطالب بالإفراج عن جورج».

تقرير

طلب إبطال التمديد لـ«سوليدير» في «شورى الدولة»: الملفّ في دائرة الخطر!

رلى إبراهيم

«سوليدير ستنتهي في عام 2019»، لافتة عُلّقت على حائط مبنى فندق سان جورج في بيروت، في إشارة إلى بلوغ الشركة المستوطنة لبيروت سنواتها الخمس والعشرين المحدّدة في مرسوم إنشائها الصادر عن حكومة رفيق الحريري. لكن لضمان استمرار عمل «سوليدير»، أصدرت حكومة فؤاد السنيورة في عام 2005، مرسوماً «استباقياً» قضى بتمديد عمل الشركة من 25 سنة إلى 35 سنة، أي حتى عام 2029. حصل ذلك بعد رفض الأكثرية اقتراح السنيورة بالتمديد لسوليدير 50 عاماً دفعة واحدة. ولأن الشركة تجاوزت حدود عملها بإعادة بناء وتطوير وسط بيروت بعد الحرب الأهلية، مُنحت الموافقة في عام 2007، على العمل خارج لبنان. كانت الحكومات والبرلمانات والعهود تتغيّر، ولكن تبقى «سوليدير» عصيّة على المسّ بامتيازاتها، رغم استيلائها على أملاك الدولة والمواطنين وحيادها عن الأسباب الموجبة لإنشائها. تلك الوقائع عُرضت في تقرير صادر عن المستشار المقرّر في مجلس شورى الدولة، القاضية ريتا كرم. وبناءً عليه، رأت القاضية وجوب إبطال المرسوم الرقم 15909 الصادر بتاريخ 2005/09/12 والمتضمن تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي لشركة سوليدير، على اعتبار أن هذا المرسوم غير قانوني، ووجوب التقيّد بعمر الشركة الرئيسي الذي يفترض أن يكون انتهى في عام 2019». قرار كرم جاء بناءً على مراجعة من صاحب فندق السان جورج قادري خوري بصفته أحد الذين اعتدت سوليدير على أملاكهم وحاولت الاستيلاء عليها، إذ يخوض خوري مذّاك معارك قانونية مع الشركة عبر دعاوى مُقدمة إلى مجلس شورى الدولة.

تقرير المستشار المقرّر في الغرفة الأولى ريتا كرم ليس حكماً مبرماً بل هو تقرير أولي يستوجب صدور آخر نهائي للبتّ في الحكم. 4 أشهر مرّت على هذا التقرير، من دون أن يكون قد صدر قرار نهائي عن مجلس شورى الدولة. ما استجدّ أخيراً هو نقل رئيس «الشورى»، القاضي فادي الياس، الملف من يد الغرفة الأولى التي يترأسها بنفسه (كرم هي أحد المستشارين)، إلى مجلس القضايا (برأسه الياس أيضاً) المؤلّف من رؤساء غرف مجلس الشورى وثلاثة مستشارين يختارهم رئيس المجلس في بداية كل سنة قضائية. وتصدر القرارات بالتصويت. متابعون للقضية يضعون عدة

> **خوري: نقل كل الملفات دفعة واحدة إلى المجلس أمر مُثير للريبة**

علامات استفهام حول تحييد القاضية كرم ونقل الملف من الغرفة الأولى وهي غرفة قضاء الإبطال، إلى مجلس القضايا. يتحدث هؤلاء عن ضغوطات يقوم بها رئيس مجلس إدارة الشركة ناصر الشماع منعاً لتصفية سوليدير وعودة الحق إلى أصحابه والأملاك العامة والبحرية إلى الدولة والشعب. بينما يؤكد أصحاب الرأي الآخر أن إجراء رئيس مجلس شورى الدولة قانوني، بحيث لديه كامل الصلاحية وفق المادة 44 من نظام المجلس بإحالة الدعاوى إلى مجلس القضايا في أي مرحلة من مراحل المحاكمة. وفي هذه الحالة تُرفع يد الغرفة عن الدعوى حكماً. أما رئيس المجلس القاضي فادي الياس، فيقول في ردّ على سؤال «الأخبار» إن «التقرير ليس نهائياً ويحتاج إلى تعليق الطرفين عليه، فالمسار لا يزال طويلاً لصدور الحكم النهائي». لكن لماذا جرى نقل الملف من الغرفة الأولى إلى مجلس القضايا؟ «كل الملفات التي تتعلق بصاحب فندق السان جورج أحيلت إلى المجلس»، يجيب الياس، «لأن هيئة القضايا (التي تُصدر الأحكام في القضايا المحالة إلى مجلس القضايا) هي أعلى هيئة قضائية، فضلاً عن أن قادي خوري (صاحب الـ«سان جورج») نفسه تقدّم بطلب نقل بعض ملفاته إلى الهيئة. لذلك أحلناها جميعها». وعن الإجراءات المقبلة في ملف سوليدير، يلفت الياس إلى أنه «سيتم تعيين مستشار مقرر جديد ليصدر تقريراً ثانياً يجري نشره مع إعطاء مهلة للتعليق». بناءً على ذلك، ثمّة من يتخوّف من «تنييم» الملف أو ردّه كما كان يحصل سابقاً لتبقى سوليدير القاضيان سميح مداح وطلال بيضون ونقل الدعاوى الـ11 التي تقدّمتْ بها، من الغرفة الثانية إلى مجلس القضايا من دون أن يستجيب». جلّ ما حدث هو ردود وردود مقابلة بين رئيس المجلس والغرفة الثانية بهدف إغلاق الملف. ويشير خوري إلى أن هذين القاضيين أصدرا ثلاثة أحكام ضده لمصلحة سوليدير، «وكان من المنطقي طلب ردّهما. لكن ما هو مثير للريبة نقل كل الملفات دفعة واحدة بما فيها دعوى إبطال التمديد لسوليدير إلى هيئة القضايا من دون إعلامنا، وقبل أن تردّ الدولة والخصم أي سوليدير». وبالتالي، على رئيس مجلس الشورى اليوم مسؤولية الإسراع بالبتّ بدعوى إبطال التمديد ضمن المهل القانونية، إذ بدأت إشارات تبديد المهل و«تنييم» الملف تظهر.

قضية

لعلّ أخطر ما يرافق الانهيار الشامل الذي يعيشه لبنان اليوم هو انهيار المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات على أنواعها. قد يبدو الحديث عن المعايير، في ظروف كهذه، نوعاً من الترف. إلا أن فقدانها لن يكون إلا نوعاً من الانتحار الجماعي، أو على أقل تقدير نوعاً من الموت البطيء

المستهلكون بين خيارَي الانتحار الجماعي أو الموت البطيء

الأزمة تقضي على المواصفات والمقاييس

المواصفات بين الاقتصاد والصناعة

تختلف مسؤوليات مراقبة المواصفات بين تلك المستوردة التي تخضع لأحكام مراسيم المواصفات الإلزامية وآلية تقييم المطابقة في حال تم استيرادها وفقاً للأصول، وبين تلك المصنّعة محلياً. المعنيّ الأساسي بالرقابة في الآلية الثانية هو المصنع ووزارة الصناعة. ولدى طرح المُنتَج في الأسواق يأتي دور حماية المستهلك (وزارة الاقتصاد) التي يمكنها في أي لحظة سحب عينات من الأسواق وفحصها لمطابقتها مع المواصفات ذات الصلة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ولا تخضع كل السلع لمواصفات إلزامية باستثناء المنتجات ذات الأثر المباشر على الصحة والسلامة العامة والبيئة. تشمل المواصفات الإلزامية حديد البناء، قواطع الألومنيوم، بلاط السيراميك، الأجهزة المنزلية الكهربائية، الشاحن، القواطع الكهربائية، اللمبات، الألعاب الكهربائية، قوارير الغاز، المراجل البخارية، المستلزمات والأجهزة الطبية، الفوط الصحية، الحفاضات، الخيم الخارجية، الدفاتر المدرسية، المصاعد، مواد التنظيف، مواد التجميل، بطاريات السيارات، بطاريات متفرّقة... وغيرها من المنتجات الصناعية التي لا يمكن مطابقتها إلا في معهد البحوث الصناعية.

أما بالنسبة إلى المواد الغذائية، فهناك شريحة كبيرة منها تخضع لمواصفات عَمودية خاصة بالمنتج نفسه، وبعضها يخضع لمواصفات أفقية مثل الإضافات والملوّنات وغيرهما. وهذه المنتجات يمكن تقييم مطابقتها للمواصفات في المعهد أو في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في الفنار التابعة لوزارة الزراعة، بحسب أحكام مراسيم المواصفات الإلزامية.

حبيب معلوف

يؤكد أحد مديري المختبرات في معهد البحوث الصناعية أن نتائج اختبارات أجريت على بعض سوائل الجلي الرخيصة التي انتشرت في الأسواق أخيراً، بيّنت احتواءها على تلوّث جرثومي مضرّ بسبب استخدام مياه ملوّثة في تصنيعها والتقليل من معايير المواد الحافظة فيها، ما يؤدي الى زيادة الجراثيم بدل القضاء عليها! كما تبيّن أن نسبة المواد الفعّالة في التنظيف، في بعض أنواع مساحيق الغسيل، لا تتعدّى الـ 4 في المئة، فيما نحو 60% منها من الملح الذي يزيد الوزن ويتسبّب في إتلاف الملابس والغسالات الكهربائية.

هذا، وغيره من التلاعب بمواصفات السلع والمنتجات، المستوردة والمنتجة محلياً، بات أمراً شائعاً مع بلوغ الانهيار المالي مداه الأقصى، ما يشكّل انهياراً لخطوط الأمان التي تحول دون تدمير مقوّمات الحياة والصحة العامة والخاصة. ويزيد الأمور سوءاً ضعف الدولة، بكل أجهزتها، عن القيام بدورها الرقابي. علماً أنها في مرحلة «الصعود» والازدهار، لم تلتفت إلى ضرورة الحفاظ على أسس التنمية المستدامة وقواعد الإنماء المتكامل (لا المتوازن)، وإلى الاعتناء بصمامات الأمان البيئي والصحي، كالمختبر المركزي الذي تمّ إلغاؤه عام 2007!

في غياب الرقابة وارتفاع كلفة إجراء الفحوصات في المختبرات، وفي ظل الانشغال بـ«الدعوم» من عدمه، تكمن الخشية الأساس في التخلي عن أخذ العينات اللازمة، خصوصاً للبضائع المستوردة، وفحص مطابقتها للمواصفات، وبالتالي إمكانية استهلاك منتجات مخالفة لمواصفات المواد الغذائية السليمة.

وتتركّز المخاوف حول جودة السلع الغذائية في المواد الغنية بالمياه أكثر من تلك الجافة، لأنها سريعة التلف، ولا سيما الفواكه والخضار. أما المواد الجافة (كالقمح واللوز والجوز والمكسّرات وغيرها) التي يسهل فحصها أثناء الاستيراد، فتكمن مشكلتها في ما بعد في سوء التخزين، بهدف الاحتكار أو طمعاً في انتظار ارتفاع الأسعار.

إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار المخصّبات الزراعية الكيميائية المستوردة، يمكن أن يؤدي إلى التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي في ري المزروعات، لاعتقاد كثير من المزارعين بأنها تشكل بديلاً عن الأسمدة الكيميائية، ما يؤدي إلى تلويث الإنتاج الزراعي وتهديد الصحة العامة. والأمر نفسه ينطبق على المبيدات الزراعية الرخيصة المهرّبة، والممنوعة عالمياً، بسبب آثارها الخطيرة على المنتجات على أنواعها.

أضف إلى ذلك أن تراجع إدارة النفايات الصلبة والسائلة سيؤثر حتماً على نوعية المياه المعبّأة، في ظل ضعف آليات المراقبة بسبب ارتفاع كلفة أخذ العينات وإجراء الفحوصات وانخفاض رواتب العاملين في المختبرات. فيما سيؤدي رفع الدعم عن الدواء، ومع انعدام أي نوع من الرقابة في ظل إغلاق المختبر المركزي، إلى إدخال سوق الدواء في فوضى عارمة ودخول أدوية «جينيريك» غير مراقبة.

> اختبارات على بعض سوائل الجلي الرخيصة بيّنت أنها تزيد الجراثيم بدل القضاء عليها!

ارتفاع أسعار المحروقات على أنواعها سيؤدي حتماً إلى تراجع مواصفات الوقود (هيثم الموسوي)

ارتفاع أسعار المحروقات على أنواعها سيؤدي حتماً، ما يعني كذلك زيادة في التلوّث والوفيات. ويترافق ذلك مع ظواهر مخيفة منها، مثلاً، ظاهرة بيع مخفّف الانبعاثات من عوادم السيارات، أو ما يُعرف بـ«دينو البيئة»، أي مخفّف الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء والمسبّبة الأولى للوفيات في لبنان والعالم. ناهيك بأن تراجع سعر الليرة أمام الدولار سيزيد حتماً من استيراد كثير من المنتجات البلاستيكية ذات النوعيات الرديئة التي سرعان ما تصبح نفايات تتفكّك وتنتقل إلى المياه والمزروعات وتتسبب بتلويث التربة.

تقرير

متعاقدو «اللبنانية»: الإضراب المفتوح حتى التفرغ

فاتن الحاج

في الأسبوع الثامن لتحركهم، أعلن الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية تحويل إضرابهم إلى مفتوح إلى حين الاتفاق على ملف التفرغ. وفي استبيان شارك فيه 514 أستاذاً، صوّت 77,2 في المئة مع استمرار الإضراب (53,9 في المئة مع الإضراب المفتوح و23,3% مع الإضراب الأسبوعي)، فيما أبدى 22,8 في المئة استعدادهم لتعليقه، إفساحاً في المجال أمام إتمام الاتفاق.

وكان لافتاً نشر أسماء «المصوتين» مع الإضراب المفتوح، في سابقة في تاريخ إضراب الأساتذة المتعاقدين الذين باتوا يتّخذون قراراتهم، بشكل ديموقراطي، وعبر جمعيات عمومية ومن دون أي احتكار من اللجان غير المنتخبة. علماً أن المشاركين في الاستبيان كانوا من «المستقلين» والحزبيين وينتمون إلى كل المناطق. الأساتذة المتعاقدون لن يفكّوا إضرابهم، كما قالت الأستاذة المتعاقدة في كلية العلوم اليسار شعيب، قبل أن ينجز ملف شفاف بوستوفي المعايير الأكاديمية والقانونية ويتضمن أسماء كل المستحقين للتفرغ ولا يُظلم فيه أحد، وأن يرفع إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تمهيداً لإقراره في الحكومة الجديدة.

عضو لجنة الأساتذة المتعاقدين، داني عثمان، أشار إلى أن ملف التفرغ «يعيش حالة إنكار من كل المسؤولين في الجامعة ووزارة التربية»، سائلاً ما إذا كانت هناك نية فعلية لإنجاز الملف وإقراره، خصوصاً أنه لم يقرّ في حكومات الوحدة الوطنية منذ عام 2017. عثمان استنكر «الأسلوب البوليسي في التعامل مع المتعاقدين لجهة التهديد بأن يغطي الأساتذة المتفرغون ساعاتهم إذا استمروا في التحرك، فيما الإضراب حق مقدّس»، ودعا الأساتذة المتفرغين إلى الانضمام إلى الإضراب والانخراط في معركة إنقاذ الجامعة وبقائها.

يُذكر أن مجموعة جديدة من الأساتذة بدأت تتحرك تحت اسم «المستحقين الجدد» ممن لم ترد أسماؤهم في الملف الذي رفعه رئيس الجامعة فؤاد أيوب إلى وزير التربية طارق المجذوب.

«إضراب في الوقت الضائع»، هذا ما قاله أيوب في اتصال مع «الأخبار»، نافياً الكلام عن أن الملف غير منجز أو غير متفق عليه، إنما وزير التربية كان ينتظر الحيثية لرفعه إلى مجلس الوزراء. وأوضح أنه شخصياً فاتح الوزير بالأمر، على هامش الاجتماع الأخير لمجلس التعليم العالي، الجمعة الماضي، فطلب المجذوب شطب أسماء الذين توفوا أو تقاعدوا أو تركوا الجامعة أخيراً وهاجروا، تمهيداً لتحويله إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء. ووعد الرئيس بإنجاز هذا الأمر الثلاثاء. ولفت إلى أنه تابع أخيراً القضية مع كل من رئيس الحكومة حسان دياب ووزير المال غازي وزني بغية احتساب أموال تفريغ من موازنة الجامعة.

ماذا عن تهديد الأساتذة المتعاقدين باستبدالهم بمتفرغين؟ نفى رئيس الجامعة مثل هذا الأمر نفياً قاطعاً، مؤكداً أن كل المسؤولين في الجامعة من الرئيس إلى العمداء والمديرين يقرّون بمظلومية الأساتذة المتعاقدين.

تقرير

المحكمة الجعفرية «تجيّر» الحضانة من الأب إلى الجد!

هديل فرفور

«لم يعُد له داعٍ». بهذه العبارة، أسقط القاضي الشرعي في المحكمة الجعفرية الشيخ جعفر كوثراني، مطلع آذار الجاري، حقّ فيرا عقل بحضانة ابنتها جولي (ست سنوات)، بعدما ألغى قرار الحضانة المؤقتة الذي حصلت عليه من المحكمة عام 2019 نتيجة سفر الأب وإقامته خارج البلاد.

المبرّر الذي استند إليه القاضي لحرمان الأم والطفلة من بعضهما بعضاً، هو اتفاقية مصالحة عقدتها عقل مع طليقها عام 2017، قضت بتنازلها عن الحضانة، «بسبب ضغوطات تعرضتْ لها للحصول على الطلاق»، كما قالت، مُشيرةً إلى أن الاتفاقية «سبقت سفر الوالد وترك الطفلة عند بيت جدها وتعرضها لأذى نفسي كبير».

> دعوة إلى اعتماد فتوى المرجع السيستاني بإعطاء المرأة حق الحضانة لغاية عمر السابعة

وتمكّنت عقل، نتيجة ظروف سفر طليقها، من الحصول على قرار قضائي صادر عن القاضي في محكمة بعبدا الشرعية الشيخ علي مصطفى حيدر يمنحها حضانة مؤقتة.

ولكن رغم أن اتفاقية المصالحة لم تتضمّن تنازلاً عن الحضانة لغير الأب، على ما ورد في قرار حيدر، إلا أن كوثراني قرر «تجيير» حضانة الطفلة إلى جدها (والد الزوج)، حارماً إياها من العيش مع أحد أبويها اللذين لا يزالان على قيد الحياة. نتيجة لذلك، وفق رواية الأم، «استأثر» الجد بالحضانة ومنعها من رؤية ابنتها ما دفعها إلى استئناف الحكم.

وبعد مناشدات أطلقتها أخيراً، عبر «الحملة الوطنية لرفع سن الحضانة لدى الطائفة الشيعية»، حصلت عقل على أمر رؤية ابنتها لمدة 24 ساعة لمناسبة عيد الأم، «ما يعكس تجاوباً غير معهود ويُشكر عليه القاضي كوثراني»، على ما قالت رئيسة الحملة زينة ابراهيم، لافتةً إلى أن قرار الرؤية هو «من أدنى حقوق الأم التي يحق لها، قانوناً وشرعاً، الحصول على الحضانة الكاملة بعد سفر الأب».

تُضاف هذه القضية إلى «أرشيف» ضخم من قضايا توثّق معاناة الأمهات مع قرارات المحكمة الجعفرية. وهي أتت عشية عيد الأم الذي احتفلت به عشرات به على طريقتهن الخاصة، أمام مقر المجلس الإسلامي الشيعي أمس، للتذكير بقضية الأمهات المحرومات من حضانة أطفالهن وللمطالبة بتعديل سن الحضانة وتغيير آلية درس القضايا بشكل يضمن حقوق الطفل أولاً ويراعي سلامته النفسية التي تحتاج إلى حضن أمه ووالده على حد سواء.

جديد المناسبة هذا العام «مبادرة الأمهات» التي أطلقتها الحملة، و«يمكن أن تُشكّل حلاً مبدئياً لما يتعرض له الكثير من الأمهات والأطفال»، وفق ما أبلغت ابراهيم «الأخبار». وأوضحت أن المبادرة «لا تستدعي تغيير فتاوى ولا قوانين. هي بكل بساطة تقوم على اعتماد فتوى المرجع السيد علي السيستاني التي تفيد بأن للمرأة الحق في حضانة طفلها لغاية عمر سبع سنوات (الحضانة الأحوط وجوباً)»، مُشيرةً إلى أن بعض القضاة في لبنان يحكمون على هذا الأساس في مراحل الاستئناف، «ومطلبنا قائم على اعتماده في المحاكم الابتدائية من دون أن تتكلف النساء أتعاب محامين من أجل الاستئناف». كما تتضمن المبادرة مطلب «الحضانة المشتركة»، على أن يكون حق الرؤية أربعة أيام بدلاً من 24 ساعة، فضلاً عن مطالب أخرى تتمثل بعدم ربط إصدار قرارات الرؤية والنفقة بالطلاق النشوز، «وعليه، تتمكن الأم من الحصول على حق حضانة أطفالها أو رؤيتهم أو حقها في النفقة حتى لو لم يتم تطليقها بشكل قانوني». كذلك تطالب المبادرة بـ«إيجاد حل فوري لنفقة الأطفال في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد، كي لا تصبح النفقة وسيلة ضغط على الأمهات للاستغناء عن حضانة أطفالهن»، وبالاعتراف بحق المرأة المتزوجة من رجل آخر في رؤية أطفالها ومبيتهم لديها، على أن تكون الحضانة لصالح الطرف الذي يُقيم في لبنان، «لأنه من غير المسموح أن يُحرم أحد الأطراف من حق رؤية أطفاله بحجة سفر الجهة التي حازت على الحضانة».

الحملة لفتت إلى أن هذه المطالب سبق أن تكرست في «كثير من القرارات القضائية الشرعية التي عكست توجهاً جديداً وجدّياً لإنصاف النساء بعد مسار طويل من الغبن، والمطلوب إرساؤها وتعميمها».

(هروات بو حيدر)

الأمهات في عيدهن: «منبكي بس قوايا»

من يواظب على حضور تحركات «الحملة الوطنية لرفع سن الحضانة لدى الطائفة الشيعية»، سيألف وجوه النساء اللواتي يلبّين الدعوات. بعضهن أخذن على عاتقهن «التفرّغ» للمشاركة في تحركات الحملة التي «تحمل هواجس الأمهات المعرضات دائماً للحرمان من أبنائهن بسبب مزاجية قاضٍ لم يجد من يردعه» على ما قالت إحدى المشاركات. «شرع أحشائي أقوى من تشريع محكمتكم»، «أمهات الطائفة لن يسامحنكم»، «لن نسمح بتشريع تيتيم أطفالنا ونحن على قيد الحياة»، وغيرها من العبارات خطّتها عشرات النساء على المدخل الحديدي للمجلس فيما دوّنت أخريات أسماء الأمهات اللواتي حُرمن من أبنائهن «كي تبقى عاراً يوصم به كل رجل دين امتنع عن تأدية واجبه في إنصاف الأمهات».

كان مطلب مليّات الدعوة واضحاً، وهو التجاوب مع مبادرة الحملة لرفع سن الحضانة تمهيداً لتجنّب الظلم اللاحق بعشرات الأمهات. تقول إحدى المشاركات التي كانت توزّع وروداً على المارة إن عدد المحتجّات لم يؤثر يوماً على عزيمة الناشطات في الحملة التي تشكّل مصدر قوة لهن، ولأن النساء اللواتي يدعمنها أكبر بكثير. وحدها زهراء، الشابة التي حُرمت من حضانة أولادها، اختصرت واقع المتنفضات على واقع الغبن عندما قالت بصوت مخنوق إنها نزلت إلى الشارع، «لأقول لأولادي أنني أريد حضانتهم، لكن الشرع منحني حق رؤية 24 ساعة فقط». «نحنا منبكي بس قوايا»، قالت الشابة، عاكسة وجهاً جديداً للأمهات اللواتي لن ييأسن من السعي لانتزاع حقوقهن.

«عامل» تفتتح «شرياناً» في العرقوب

أضافت «مؤسسة عامل الدولية» مركز العرقوب للرعاية الصحية الأولية الى شبكتها المنتشرة في المناطق، والمؤلفة من 26 مركزاً صحياً - اجتماعياً و6 عيادات نقالة ووحدتي تعليم جوالتين ووحدة متجولة خاصة بالأطفال وفرق تدخل سريعة لمتابعة كبار السن ومصابي «كورونا»، بقيادة 1000 متفرغ ومتطوع.

المركز افتتح السبت بالتعاون مع دار الافتاء في حاصبيا - مرجعيون والبلديات وبإشراف وزارة الصحة، وسيعمل على خدمة أهالي منطقة العرقوب وبلداتها من خلال برامج صحية واجتماعية وتنموية.

رئيس «عامل» الدكتور كامل مهنا وصف المركز بـ«شريان حياة لمنطقة العرقوب»، منوهاً بأن أهالي هذه المنطقة «طالما قدموا أنموذجاً في الصمود والعيش المشترك، ويستحقون منا الالتفات إلى حاجاتهم وقضاياهم الصحية والمعيشية». وشدد على رفض سياسة تهميش الأطراف، و«ضرورة تعزيز إنسانية الإنسان بمعزل عن خياراته الدينية أو السياسية أو الثقافية».

أوجيرو
من عندنا

مناقصة عمومية

لأعمال توريد وتركيب نظام Synchro + PLC والتابلوهات التابعة له لزوم التغذية الكهربائية لمبنى وزارة الاتصالات

تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لأعمال توريد وتركيب نظام Synchro + PLC والتابلوهات التابعة له لزوم التغذية الكهربائية لمبنى وزارة الاتصالات.

يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية - الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢١/٣/٢٢. وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢١/٤/٦.

تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة صباحاً من نهار الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢١/٤/٧.

ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

تقرير

انتخابات إسرائيل الرابعة: نتنياهو زعيماً أوّل لليمين

تشهد إسرائيل، يوم غدٍ الثلاثاء، عملية انتخابية هي الرابعة خلال سنتَين، سرعان ما بدا الحديث، حتى قبل انطلاقها، عن إمكانية التوجُّه إلى انتخابات خامسة. يعود ذلك إلى أن لا توقّعات حاسمة بقدرة بنيامين نتنياهو، على رغم نجاحه في تهشيم قوة خصومه، في نيل أغلبية مريحة تُمكّنه من تشكيل حكومة برأسه. مع هذا، يمكن القول إن السيناريوات الأكثر إقلاقاً للرجل باتت وراءه. ليظلّ هو قائد المعسكر اليميني، فيما سيبقى الأخير بدوره مهيمناً على الحياة السياسية لفترات طويلة مقبلة

علي حيدر

للمرّة الرابعة خلال سنتين، تشهد إسرائيل انتخابات عامّة، لعلّ أبرز ما يُميّزها أن التنافس الرئيس فيها يتمحور حول شخص بنيامين نتنياهو، بين مَن يؤيّده رئيساً للحكومة وبين مَن هو ضدّه. وعلى هامش هذا العنوان، تتوزّع الانقسامات والتحالفات، التي تتغذّى بعناوين واختلافات أخرى، يتجلّى ذلك في عدّة أمثلة من بينها: أن جدعون ساعر الذي انشقّ عن حزب «الليكود» وشكّل حزب «أمل جديد» كان هدفه إسقاط نتنياهو؛ وأن مشكلة زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، مع أيّ حكومة يمينية تتمثّل في كون نتنياهو رئيسها (إضافة إلى خلافه مع الأحزاب الحريدية)؛ وأن التكتُّل الذي تشكّل في الانتخابات السابقة باسم «أزرق أبيض» تجمّعت أحزابه المتباعدة والمتنافسة تحت شعار إسقاط نتنياهو؛ وأن رئيس كتلة «يمينا»، نفتالي بينت، يسعى هو الآخر إلى إسقاط نتنياهو (من دون أن ينفي ذلك إمكانية الائتلاف به لاحقاً). في المقابل، نجح رئيس الوزراء الحالي في أن يُقنع شرائح واسعة من الرأي العام اليميني بوجود ارتباط عضوي بين بقائه في رئاسة الحكومة وبين استمرار حكم اليمين، مُحوّلاً بذلك قضيّته الشخصية إلى قضية تيّار فكري سياسي.

وتجري الانتخابات وسط بيئة إقليمية ودولية تشهد تحوّلات سيكون لها أثرها المباشر على مجمل الوضع في المنطقة، بما فيها كيان العدو. إلا أن العامل الداخلي يظلّ الأكثر تأثيراً في توجُّهات الناخب الإسرائيلي بالنظر إلى عدّة عوامل على رأسها التداعيات التي خلّفها انتشار جائحة «كورونا» على المستويَين الصحّي والاقتصادي، ووجود انقسام جدّي حول أهلية نتنياهو المتّهم بالفساد والرشوى للاستمرار في الحكم، فضلاً عن ضيق هامش الأخلافات بين القوى الرئيسة حول القضايا الخارجية، من الملفّ النووي الإيراني، مروراً بملفّي سوريا وحزب الله، وصولاً إلى الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلّة، خاصة بعدما لم تَعُد «صفقة القرن» ضمن مساحة التجاذب.

ويُسجّل لنتنياهو أنه حقّق أكثر من إنجاز في مرحلة ما قبل يوم الانتخابات. إذ استطاع توحيد قوى دينية متطرفة تفادياً لخسارة عشرات آلاف الأصوات التي يأمل أن تُعزّز فرصه في تشكيل الحكومة. كما نجح في تحويل ائتلاف «أزرق أبيض» إلى أشلاء، والأمر نفسه انسحب على «القائمة العربية المشتركة» التي انقسمت إلى كتلتَين، وهذان الطرفان تُظهر استطلاعات الرأي تراجُع تمثيلهما في «الكنيست» المقبل. أمّا الإنجاز الأهمّ الذي يراهن نتنياهو على مفاعيله لدى الناخبين، فيتمثّل في نجاح خطّته لتلقيح أكثر من 4,2 مليون شخص بجرعتَين، يُضاف إليهم أكثر من مليون تلقّوا جرعة واحدة. ونتيجة ذلك، استمرّ المنحى التراجعي في نسبة النتائج الموجبة إلى مجمل الفحوصات، حتى وصل إلى حدّ 1,9%. وهو ما يأمل زعيم «الليكود» أن يُعطي على تهم الفساد الموجّهة إليه. وفي الإطار نفسه، يستعين نتنياهو، أيضاً، باتفاقات التطبيع التي أبرمها مع عدد من الدول العربية، مُستغلّاً إيّاها في التلويح بعمليات تطبيع لاحقة مع دول أخرى من ضمنها السعودية. ولا تغيب عنه، بالطبع، اللعبة المُحبّبة لديه، والمُتمثّلة في تصوير نفسه على أنه الأكثر كفاءة - في مقابل منافسيه - في إدارة الصراع مع تهديد محور المقاومة الذي تقوده إيران.

جزء كبير من جمهور معسكر اليمين لا يزال يلتفّ حول قيادة نتنياهو (أ ف ب)

عشية الانتخابات، بات واضحاً أن السيناريو الذي خَشيه نتنياهو، والمتمثّل في تشكّل تكتّل يميني يمثّل نداً له ويهدّد فرصه في رئاسة الحكومة، أصبح وراءه. فبعد الذروة التي بلغها رئيس «أمل جديد»، تراجعت مكانته، بحسب استطلاعات الرأي، من 22 مقعداً إلى ما بين 9 و10 مقاعد، وتراجع معها طموحه من الإطاحة بنتنياهو إلى محاولة منعه

> **معسكر اليمين هو المهيمن على «الكنيست» وسيبقى كذلك لفترات طويلة لأسباب ديمغرافية أيضاً**

من نيل أغلبية 61 عضو «كنيست»، كما أعلن ساعر بنفسه. كذلك، لم تُظهر الاستطلاعات إمكانية تشكيل كتلة من الأحزاب اليهودية المعارضة لنتنياهو، باستثناء كتلة «يمينا»، التي يُرجَّح، في لحظة الاختبار، أن لا تتحمّل مسؤولية الحؤول دون تشكيل حكومة يمينية، واستبدال حكومة تشترك فيها أحزاب يمينية مع أخرى يسارية مثل «ميرتس» و«العمل» بها.

بناءً عليه، يمكن القول إن سيناريو تشكيل حكومة برئاسة أحد منافسي نتنياهو، وبالاستناد إلى الأصوات العربية في «الكنيست»، مستبعد جداً. كان ذلك ممكناً، من الناحيتَين العددية والقانونية، في أعقاب العمليات الانتخابية الثلاث الماضية، إلا أن أحداً من خصوم نتنياهو لم يجرؤ على المضيّ في هذا الخيار، على رغم بدئهم خطوات استكشافية في اتّجاهه. ويعود امتناعهم إلى أن خياراً كهذا سيُفقدهم المشروعية اليهودية، وهو أمر لا يتحمّله المجتمع الصهيوني العنصري. في المقابل، تتراوح السيناريوات البديلة بين حكومة يترأسها نتنياهو، أو استمرار الشلل والتعطيل المتبادل وصولاً إلى التدحرُج نحو انتخابات خامسة. في كلّ الأحوال، الواضح حتى الآن أن جزءاً كبيراً من جمهور معسكر اليمين لا يزال يلتفّ حول قيادة نتنياهو، الأمر الذي يوفّر له الغطاء الشعبي والسياسي إمّا لتعطيل «الكنيست» والحكومة أو للتفاوُض من موقع مَن يملي الشروط.

الحقيقة التي لا لبس فيها أن نتائج الانتخابات الثلاث الأخيرة، واستطلاعات الرأي للانتخابات المقبلة، تؤكّد، بكلّ المعايير، أن معسكر اليمين هو المهيمن على «الكنيست»، وسيبقى كذلك لفترات طويلة لأسباب ديمغرافية أيضاً. ويعني هذا أن الانتخابات تجري عملياً داخل معسكر اليمين نفسه. واللافت فيها، هذه المرّة، أنه قبل إجرائها بدأ الحديث عن إمكانية خوض انتخابات خامسة، سيُكرّس إذا ما تحقّقت القاعدة التي أرادها نتنياهو: «إمّا أنا أو انتخابات مفتوحة».

فلسطين

«حماس» و«فتح» تحسمان أمرهما: نحو قوائم انتخابية منفصلة

عقب جدل لأسابيع داخل القواعد التنظيمية في كلّ من «حماس» و«فتح»، أعلنت الحركتان نيّتهما المشاركة في الانتخابات بقوائم خاصة، بينما تواجه بعض قوائم المستقلّين، الطامحين إلى حصد أصوات الغاضبين من الحركتَين، صعوبات في التشكيل، في هذا الوقت تعود البالونات الحارقة لتنطلق تجاه مستوطنات الاحتلال بعد هدوء لأشهر، وذلك جرّاء رفض الاحتلال إدخال منحة مالية قطرية جديدة للموظّفين في غزة

السلطة تبيع «الحصمة» لمستوطنات الاحتلال!

مع مواصلة الاحتلال توسيع البناء الاستيطاني في الضفّة المحتلّة، وقّعت السلطة الفلسطينية اتفاقية مع «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال، تقضي ببيعها «الحصمة» المُخصَّصة للبناء، بقيمة 280 مليون شيكل سنوياً (100 دولار = 330 شيكلاً). علماً أن السلطة لم تصدر أيّ تصريح حول ذلك. وطبقاً لصحيفة «يسرائيل هيوم» العبرية، قدّر مختصون في وزارة الطاقة الإسرائيلية أنه بحلول 2025، سيكون هناك نقص حادّ في الحصى المستخدم في البناء، ما سيؤثّر سلباً في قطاع البناء، وهو ما دفع «الإدارة المدنية» إلى التعاون مع السلطة على اعتبار أن هذا «سيُحقّق الحاجة الفلسطينية إلى فرص عمل».

ونقلت «يسرائيل هيوم» عن رئيس «سلطة المعابر» في «الإدارة المدنية» أن هذا المبلغ سيذهب خلال السنوات المقبلة ليصل إلى 375 مليون شيكل في السنة، كما يُتوقّع أن يصل سنة 2025 إلى نحو مليار. وأفادت الصحيفة بأنه جرت، خلال الأسبوع الماضي، أوّل تجربة لنقل «الحصمة» إلى فلسطين المحتلة عبر حاجز «الجلبوع» شمالي الضفة، على أن تُعمَّم التجربة لاحقاً لتشمل الحواجز كافة. يأتي ذلك في وقت أُفيد فيه بأن جهاز «الشاباك» ألغى بطاقة «VIP» لوزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، بعد عودته إلى الضفّة من الأردن أمس، والسبب وفق مسؤولين إسرائيليين نشاط المالكي في تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضدّ إسرائيل.

غزة ـ رجب المدهون

قرّرت «حماس» و«فتح» غضّ الطرف عن تشكيل قائمة مشتركة بينهما، بعد أيّام من فتح باب تسجيل القوائم الانتخابية. وأعلنت «حماس» أنها تعمل على تشكيل «قائمة خالصة» بما يجعل الحركة «جاهزة لخوض الانتخابات في أيّ وقت... مع استمرار الجهود للوصول إلى قائمة وطنية عريضة»، من دون إشارة إلى قائمة مشتركة مع «فتح»، التي نفى عضو «اللجنة المركزية» فيها، جبريل الرجوب، بدوره، وجود مشاورات في هذا الشأن. وبينما أفادت «حماس» بأنها على وشك الانتهاء من تشكيل قائمتها، علمت «الأخبار» أن الحركة لن تتعجّل تسجيل قائمتها لأخذ مزيد من الوقت في إتمام مباحثاتها الداخلية، ولا سيما مع وجود محاذير ومخاطر على مرشّحيها في الضفّة المحتلّة، بعدما ألمح الاحتلال إلى أنه سيلاحقهم ويمنعهم من ممارسة العملية الانتخابية. ولهذا، ستعلن «حماس»، وفق المصادر، قائمتها الانتخابية قبل أيّام فقط من الموعد الرسمي، وهو ما سيُمكّنها من تصويبها والنظر في القوائم الأخرى التي ستطرحها الفصائل وتلك الخاصّة بالمستقلّين، فضلاً عن أنه سيمنحها فرصة لتلافي الدعاية المبكرة ضدّ قوائمها، والتي قد يعمد إليها خصومها خاصة «فتح».

ومع تسجيل أوّل ثلاث قوائم للانتخابات خلال اليومين الماضيين، إحداها لـ«الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» واثنتان لمستقلّين، كشف القيادي المفصول من «فتح»، ناصر القدوة، أنه لم يتّخذ بعد قراراً بخوض الانتخابات التشريعية بقائمة منفصلة عن حركته، لكنه أعلن سعيه للتوصُّل إلى «لقاء سياسي جديد يضمّ أعضاء من فتح وخارجها». أمّا نائب رئيس «التشريعي» السابق، حسن خريشة، فأشار إلى أن قائمة المستقلّين التي يحاول تشكيلها لا تزال تواجه صعوبات، عازياً التعثُّر إلى «التزاحم على ترتيب أسماء المرشّحين في القائمة». في غضون ذلك، وصل وفد من «مركزية فتح» إلى قطاع غزة، يضمّ إسماعيل جبر وروحي فتوح وصبري صيدم، لبحث الأسماء والمراحل الأخيرة لقائمة الحركة قبيل مناقشتها في اجتماع اللجنة المقرّر الجمعة المقبل. ويمثّل اختيار مرشّحي «فتح» في القطاع بصعوبات، في ظلّ الخشية من أن يكون بين الأسماء أشخاص غير كفوئين أو لهم علاقة بالقيادي المفصول محمد دحلان.

> **عادت البالونات الحارقة لتنطلق تجاه المستوطنات بعد هدوء لأشهر**

في هذا الوقت، علمت «الأخبار» أن الأجهزة الأمنية في غزة رفعت درجة استنفارها الأمني بالتزامن مع اقتراب الانتخابات، خشية تنفيذ الاحتلال عملية أمنية للإضرار بالمقاومة، باستغلال حالة الانشغال الداخلي، ولا سيما بالنظر إلى تلميحات إسرائيلية إلى سيرة قائد أركان الجناح العسكري لـ«حماس» وعضو مكتبها السياسي، مروان عيسى، الذي وصفه موقع «والا» العبري، أول من أمس، بأنه «الرجل الذي سيدير المواجهة المقبلة ضدّ إسرائيل في حال لم يتمّ اغتياله». وتحدّث الموقع عن أن عيسى «يستغل الهدوء لزيادة قوة كتائب القسام في السنوات الأخيرة»، وأنه بوجوده «ستتواصل حرب الأدمغة والظلّ بين الاحتلال وحماس، ولا سيما تطوير القدرات البحرية... في إطار التجهيز والاستعداد للمواجهة المقبلة التي ستبدو مغايرة ومليئة بالمفاجآت، ليس على المستوى البحري والجوي فقط، وإنما المستوى التكنولوجي وتطوير وسائل قتالية خاصة».

على خطّ موازٍ، وعلى نحو مفاجئ، عادت البالونات المتفجّرة لتنطلق تجاه مستوطنات «غلاف غزة»، بعدما تعثّرت مباحثات السفير القطري، محمد العمادي، خلال الأيام الماضية، في إدخال دفعة مالية جديدة لمصلحة الموظفين الحكوميين في القطاع بعد اعتراض الاحتلال عليها. وأفادت مصادر عبرية بالعثور صباح أمس على عدد من البالونات في «كيبوتس كفار عزة».

رفعت الأجهزة الأمنية في غزة درجة استنفارها الأمني بالتزامن مع اقتراب الانتخابات (أ ف ب)

إضاءة

الأحزاب الإسرائيلية [4]
«كاحول لافان»... حزب الجنرالات

داتية بلّاك

«كاحول لافان» (أزرق أبيض) هو اسم لتحالف ثلاثة أحزاب وسطية، تشكّل لخوض انتخابات "الكنيست" لأوّل مرّة في نيسان 2019، برئاسة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، بيني غانتس. في أواخر عام 2018، أعلن غانتس نيّته دخول المعترك السياسي، تاركاً وراءه تاريخاً حافلاً بالمناصب العسكرية، ووَضع نُصب عينيه منصب رئاسة الحكومة، فأسّس حزبه الوسطي «حوسين لبسرائيل» (حصانة إسرائيل) الذي ارتفعت أسهمه في استطلاعات الرأي التي أجريت بعد تأسيسه مباشرة. ولتوسيع حظوظه، عمد إلى التحالف مع حزبَي «تلم» بقيادة وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، و«يش عتيد» بقيادة وزير المال السابق يائير لبيد، وانضمّ إلى التحالف، لاحقاً، رئيس أركان الجيش الأسبق، غابي أشكنازي.

بقيت هذه الأحزاب محافظة على تحالفها في انتخابات أيلول 2019 وآذار 2020، إلا أن مغامرة غانتس بالانضمام إلى حكومة وحدة بالشراكة مع رئيس حزب «الليكود»، بنيامين نتنياهو، أدّت إلى تفكّك التحالف، ليخوض حزب «يش عتيد» لوحده، مستهلّاً إيّاه بشعار: «إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي». كما تعهّد بتعزيز الكتل

> **يخوض «كاحول لافان» الانتخابات الحالية بقائمة مرشّحين تضمّ ستة وزراء حاليين**

غانتس برنامجه الانتخابي، لم يكن مختلفاً في جوهره عن توجُّهات «الليكود»، ليتبيّن أن هدفه هو إسقاط شخص نتنياهو وليس مشروعه السياسي.

ركّز برنامج «كاحول لافان» الانتخابي على المسائل الأمنية والسياسية، مستهلّاً إيّاه بشعار: «إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي». كما تعهّد بتعزيز الكتل الاستيطانية، ومعارضة إقامة «دولة فلسطينية»، ورفض أيّ انسحاب أحادي الجانب، وأن تكون منطقة غور الأردن هي الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل، وشدّد على أن «القدس الموحّدة عاصمة أبدية لإسرائيل»، وأن «الجولان جزء لا يتجزّأ من إسرائيل»، مؤكداً أنه في أيّ تسوية مع الفلسطينيين لن تكون هناك مساومة على "مصالح إسرائيل الأمنية". وتطرق البرنامج إلى إيران بوصفها «خطراً» يهدّد إسرائيل، خاصة لدعمها «حزب الله» في لبنان وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في قطاع غزة. ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمي مع الدول العربية الحليفة لمواجهة إيران، والحفاظ على المصالح الأمنية الإسرائيلية. أمّا برنامج «كاحول لافان» في ما يتعلّق بالدين والدولة، فهو لم يُرضِ المتديّنين المتشدّدين. إذ على رغم تعهُّده بـ«الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة»، إلا أنه أعلن دعمه تشغيل المواصلات يوم السبت، ووعَد بتقديم تشريعات تسمح بالزواج المدني للمثليّين.

زاحم «كاحول لفان»، «الليكود»، على مقاعد "الكنيست"، وكان عدد المقاعد التي فاز بها في انتخابات نيسان وأيلول 2019 متقارباً جداً مع ما حازه الأخير، لكن نتنياهو وغانتس رفضا تشكيل ائتلاف حكومي، على رغم دعوتهما من قِبَل رئيس إسرائيل، رؤوفين ريفلين، إلى تشكيل حكومة وحدة لتجنّب الذهاب إلى انتخابات جديدة. إذ أبى غانتس أن يشارك نتنياهو في السلطة بسبب تهم الفساد الموجّهة إليه، فكانت الانتخابات الثالثة في آذار 2020، والتي أسفرت عن تقدُّم «الليكود» بثلاثة مقاعد على «كاحول لفان»، مع ذلك، فشلت محاولات نتنياهو وغانتس في تشكيل الحكومة. ولكسر الجمود السياسي في ظلّ جائحة «كورونا» واهتزاز الوضع الاقتصادي في إسرائيل، وافق غانتس في أيار 2020 على اقتراح نتنياهو الانضمام إلى حكومة وحدة طارئة لعلاج الأزمة، على أن تكون رئاستها بالتناوُب بينهما، ويتسلّم غانتس حقيبة الأمن فيها، وأشكنازي وزارة الخارجية.

أدّى قرار غانتس الانضمام إلى حكومة الوحدة، إلى تفكّك تحالف «كاحول لافان»، بعدما انسحب لبيد وبعلون منه، ورفضا المشاركة في ائتلاف مع نتنياهو. استمرّت هذه الحكومة الهشّة سبعة أشهر، وسط شكوك بأن يتولّى غانتس رئاستها في تشرين الثاني 2021. وعمل نتنياهو، غير القادر على تقاسُم الحكم مع أحد، على إقصاء شريكه غانتس في اتّخاذ القرارات المتعلّقة بأزمة «كورونا»، وأخفى تحرُّكاته السياسية والدبلوماسية عنه وعن وزير الخارجية أشكنازي، في كلّ ما يتعلّق باتفاقيات التطبيع مع الدول العربية، حتى وصل الخلاف إلى ذروته في مسألة الموازنة. إذ حلّ "الكنيست" نفسه في 23 كانون الأول 2020 بعد انقضاء المهلة الأخيرة لتمريرها، ما قضى على فرص تمديد الحكومة، على رغم ميل نتنياهو وغانتس إلى تأجيل الانتخابات.

انتقل حزب «كاحول لفان» من ثاني أكبر حزب في إسرائيل، إلى حزب ينازع ليتجاوز نسبة الحسم في استطلاعات الرأي. تراجُعت شعبية غانتس إثر انضمامه إلى حكومة الوحدة، وخيّب أمل ناخبيه الذين اعتبروه، في الانتخابات السابقة، بديلاً أفضل من نتنياهو. وشهد الحزب انشقاق وانسحاب شخصيات بارزة، ما سبّب تدهوراً كبيراً في هيبته. إذ أعلن الرجل الثاني على القائمة ووزير الخارجية، غابي أشكنازي، انسحابه من خوض الانتخابات ومن الحياة السياسية عموماً. كما انشقّ وزير العدل، أفي نيسنكورن، لينضمّ إلى حزب «إسرائيليون» الذي أسّسه رئيس بلدية تل أبيب، رون حولدائي. بالإضافة إلى انسحاب وزير الشتات، عومر بانكيليفيتش، وأعضاء آخرين في الحزب.

ويخوض «كاحول لفان» الانتخابات الحالية بقائمة مرشّحين تضمّ ستة وزراء حاليين، ليس من بينهم شخصيات مؤثّرة يمكنها جذب الناخبين. ويصرّ غانتس على خوض الانتخابات على رغم تشكيك الاستطلاعات في قدرته على البقاء في الخريطة الحزبية.

الحدث

تصعيد مزدوج ضدّ موسكو وبكين: بايدن وفيّ لعدوانية ترامب

تبدو الساحة الدولية أكثر جاهزية للعودة إلى مناخات الحرب الباردة، بالنظر إلى السياسات العدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء الصين وروسيا، المحدَّدتَين ضمن «وثيقة الدليل الاستراتيجي الموقّت للأمن القومي» على رأس قائمة التحدّيات الأميركية. وسرعان ما وضوح أولويات السياسة الخارجية لدى الإدارة الجديدة، بحث جو بايدن عن طريق مختصر بعيد أميركا إلى عصر الريادة الذهبي. وهي غاية لن يعدم وسيلة إلّا وسيجيّرها لتحقيقها، ومنها إعادة الاعتبار إلى «الدبلوماسية» التي استهلّتها الإدارة الأميركية بجولة قام بها وزيرا الخارجية والدفاع، شملت كلاً من اليابان وكوريا الشمالية والهند التي زارها لويد أوستن منفرداً، فيما توجّه أنتوني بلينكن برفقة مستشار الأمن القومي جايك سوليفان إلى الأسكا، حيث عُقدت، على مدى يومين، اجتماعات مع وزير الخارجية الصيني وانغ يي، ورئيس الشؤون الخارجية يانغ جيتشي، بيّنت «المخاوف العميقة» لدى الولايات المتحدة، من تايوان إلى هونغ كونغ والإيغور و«عسكرة» بحر الصين الجنوبي و«الإكراه الاقتصادي» الذي تتّهم واشنطن بكين بممارسته، واستعداد الأميركيين للذهاب بعيداً في المواجهة مع بكين كونها «تُهدِّد النظام القائم على القواعد الذي يحافظ على الاستقرار العالمي»، على حدّ تعبير بلينكن.

وما بين حوار الاسكار وجولة بلينكن وأوستن الآسيوية التي وضعت أساساً عملياً لنقل التركيز إلى منطقة المحيطَين الهندي والهادئ، أثار جو بايدن التوتّرات مع روسيا حين هاجم رئيسها، فلاديمير بوتين، ونعَته بـ«القاتل»، دافعاً العلاقات نحو مزيد من التدهور، خصوصاً بعد قرار موسكو استدعاء سفيرها في واشنطن، أناطولي أنطونوف، على خلفية التصريحات التي رفض البيت الأبيض التراجع عنها، على ما أكّدت الناطقة باسمه، جين ساكي. وهذه منطلقات تُحدّد ملامح السياسة الخارجية لإدارة بايدن، التي ما فتئت تُردّد فكرة مفادها بأنها تشتغل على الموازنة بين القيم والمصالح الأميركية. وهو ما دأب على ترداده بارك أوباما، عرّاب سياسة «الاستدارة نحو آسيا»، لاحتواء صعود الصين، فيما ذهب دونالد ترامب إلى حدّ افتعال حرب تجارية مع القوّة الآسيوية، وصولاً إلى إعلان وزير خارجيته، مايك بومبيو، ضرورة تجمُّع الديموقراطيات تحت سقف مواجهة تلك القوة. وعلى رغم توقُّع الخبراء أن تتبع الإدارة الجديدة نهجاً تقليدياً مقارنةً مع ذاك الذي ساد إبّان عهد ترامب، يبني الرئيس الأميركي، راهناً، على «إنجازات» سلفه في ميدان السياسة الخارجية،

أدّت غارات «التحالف» إلى مقتل 16802 مدني بينهم 3753 طفلاً و2361 امرأة (أ ف ب)

> اعتبر بلينكن أن الصين تهدّد النظام القائم على القواعد الذي يحافظ على الاستقرار العالمي

ليعيد الحياة إلى أحلافٍ عفا عليها الزمن، من مثل «مجموعة الحوار الأمني الرباعي»، «كواد»، (تجمع إلى الولايات المتحدة كلاً من اليابان وأستراليا والهند)، التي تعهّدت «العمل معاً لضمان حرية الملاحة في المحيطَين الهندي والهادي، والتعاون في مجالَي الأمن البحري والإلكتروني في مواجهة التحديات التي تشكّلها الصين».

«استفحال السلطوية» في الصين وروسيا، والتعبير لبايدن، بات يدفع هذا الأخير إلى تبنّي أساليب لم تعتمدها الإدارات الديموقراطية. فعدوى ترامب تبدو أكثر إغراءً ووضوحاً من قول الرئيس الحالي، مثلاً، إنه أوضح لنظيره الروسي «بطريقة مختلفة تماماً عن سلفي، أنه ولّى الزمن الذي كانت فيه الولايات المتحدة تغضّ النظر في مواجهة الأعمال العدوانية لروسيا: التدخّل في انتخاباتنا والهجمات الإلكترونية وتسميم مواطنيها»؛ وحذّر نظيره الصيني الذي لا يملك «أيّ حس ديموقراطي»، كما وصفه، من أنه إذا لم «تتحرّك» الولايات المتحدة في شأن سياسة الصين «فستغلّب علينا».

(الأخبار)

نحو «منافَسة شرسة» مع الصين

بات واضحاً أن التوتُّر المتصاعد في العلاقات الصينية ـ الأميركية سيكون سِمَة عهد إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن. وهو ما عكسه، أوّلاً، توجُّه الإدارة إلى تحديد الأسس العملية التي تريد بناءً عليها مواجهة التنّين الصيني، بوصفه «التهديد الأكبر» لأميركا؛ وثانياً فشل اللقاء الذي جمع وزيرَي خارجية البلدين، ومُستشاري الأمن القومي فيهما، في ولاية ألاسكا الأميركية، في إعادة ضبط إيقاع العلاقات المتدهورة. إذ انتهى الاجتماع من دون بيان ختامي أو إعلان تفاهم على الأمور الخلافية الكثيرة بين القوّتين الاقتصاديتَين، سوى لجهة التعاون الثنائي في قضايا المناخ ومكافحة فيروس «كورونا».

وبدلاً من «انفراجة دبلوماسية» لم تكن متوقّعة أصلاً، بدا الاجتماع الأوّل بين الطرفين في عهد الإدارة الجديدة «صعباً ومعقّداً»، في ظلّ غياب أرضية مشتركة للتفاهم، وطغيان الحدّة على المحادثات الثنائية، التي تخلّلها تراشق كلامي لم يسبق له مثيل. وبدا واضحاً تصرُّف بكين على أساس «التوازي»، وهي التي تعي أن واشنطن تضعها نصب عينَيها، الأمر الذي زاد من تعقيد

> أشار سوليفان إلى أن بلاده لا تسعى إلى نزاع مع بكين، لكنها منفتحة على «منافسة شرسة» معها

المناقشات، إذ لم يترك مسؤولاها بلينكن التي أعقبت المحادثات، مجالاً لتنظيرهما الأميركيَّين والتي أشار فيها إلى استراتيجية الدفاع عن النفس المعتمَدة من قِبَل الصين إزاء الانتقادات الأميركية «صريحاً» حيال سلوك بكين تجاه أقاليمها الداخلية من هونغ كونغ إلى شينجيانغ، وحيال تحرّكاتها في الجوار وفي مجال الفضاء الإلكتروني، وصف سوليفان المحادثات بـ«الصعبة والمباشرة»، قضايا، من بينها كوريا الشمالية وأفغانستان وإيران وحقوق الإنسان، حيث «تتقاطع» مصالح البلدين، على رغم «الاختلافات الشديدة». من ناحيته، وصف سوليفان مشيراً إلى أنها دارت حول مجموعة واسعة من القضايا. لكنه أكد أن بلاده «ستواصل العمل مع الصين من خلال القنوات الدبلوماسية الطبيعية». النبرة ذاتها طغت على تصريحات وزير الخارجية الصيني، الذي دعا الجانب الأميركي إلى «عدم الاستهانة بعزم بكين على حماية سيادتها ومصالحها»، مشيراً إلى أن بلاده لا تزال «تأمل أن تُلاقيها واشنطن في منتصف الطريق»، مع تشديده على أن احترام المصالح الأساسية للدولتين يُعدّ «أمراً حيوياً»، وأن «باب الحوار الصيني ـ الأميركي سيكون مفتوحاً دائماً»، فيما اعتبر رئيس الشؤون الخارجية أن هذه المحادثات «كانت صريحة وبناءة ومفيدة»، لافتاً إلى أنه «لا تزال هناك خلافات».

هذا اللقاء، الذي كان مقرَّراً لتخفيف حدّة «الاحتقان»، أنبأ بأن «سياسة المواجهة» الأميركية ـ الصينية التي اعتمدها الرئيس السابق، دونالد ترامب، هي التي ستهيمن على السنوات الأربع المقبلة، وأن التدهور الذي لا يفتأ يتزايد في العلاقات بين البلدين لم يعد ممكناً ضبطه، وخصوصاً في ظلّ التنافس المتصاعد بين القوّتَين، والذي بات يُنذر، وفق مراقبين، باتّساع رقعة المواجهة.

(الأخبار)

طالب الوفد الصيني الجانب الأميركي بالتخلي عن عقلية الحرب الباردة (أ ف ب)

تقرير

واشنطن في مواجهة الهايتيّين: (لا) للاستماع إلى صوت الشعب!

> تستمرّ في هايتي الاحتجاجات الشعبية المطالبة برحيل الرئيس جوفينيل موريز، بعدما انتهت ولايته الدستورية في السابع من شباط/ فبراير الماضي. واستمرّ، مع ذلك، في الحكم، معتمداً على دعم الولايات المتحدة، التي طالما تسبّبت سياساتها بمآس لشعب الجزيرة الكاريبية

لندن ــ **سعيد محمّد**

تُواجه هايتي، التي تتقاسم مع جمهورية الدومينيكان جزيرة في قلب بحر الكاريبي، أزمة سياسية خطيرة ومتصاعدة، إذ تستمرّ الاحتجاجات الشعبية الواسعة منذ منتصف عام 2018، عندما خرج قرابة مليوني مواطن من أصل 11 مليوناً، عدد سكّان الجزيرة، إلى الشوارع، مطالبين بالحدّ من رفع أسعار النفط والغاز نتيجة لسياسة التقشّف التي فرضها «صندوق النقد الدولي» على البلاد، ومعاقبة المسؤولين الحكوميين الذين اختلسوا مليارات الدولارات من البرنامج الفنزويلي لإمداد شعوب منطقة الكاريبي بنفط منخفض التكلفة (بمَن فيهم الرئيس جوفينيل موريز نفسه الذي ثبت اختلاسه لـ 700 ألف دولار أميركي)، وتوفير الإمدادات الاستهلاكية الأساسية للمواطنين المُعدَمين. ودائماً ما يتمّ قمع هذه الاحتجاجات بالعنف الشديد، الذي تُشارك فيه أحياناً قوات الأمم المتّحدة، التي تؤدي دور احتلال أجنبي (بلغ تعدادها لغاية 2017 حوالى 5000 من الجنود ورجال الشرطة، كان منهم 2200 من الجيش البرازيلي، وما يزيد على 1000 من الجيش الأردني، تورّطوا في جرائم قمع وقتل واغتصاب أحرجت المنظّمة الدولية، ما استدعى استبدال قوّة بحدود الـ 1500 جندي حالياً، بهم). وتصاعدت الأزمة، خلال الأسابيع القليلة الماضية، بعدما تمنّع موريز عن التخلّي عن منصبه مع انتهاء ولايته الدستورية في السابع من شباط/ فبراير الماضي، وبدلاً من إجراء انتخابات جديدة أو التنحّي، يستمرّ موريز معتمداً على دعم الولايات المتحدة في الإمساك بمقاليد الحكم في الجزيرة الكاريبية التي تعاني فقراً مدقعاً، ولم تتعافَ بعد من الآثار المدمّرة لكارثة زلزال 2019، وهو ما تسبّب بموجة جديدة أعنف من الاحتجاجات. وأعلنت واشنطن، التي طالما تسبّبت سياساتها لشعب هايتي بالمآسي، أنها ستواصل الاعتراف بموريز كرئيس شرعي. وبادرت إدارة الرئيس جو بايدن، فور تنفيذ الطبقة العاملة الهايتيّة إضراباً عامّاً شاملاً الشهر الفائت للمطالبة برحيل موريز، إلى الإعلان أن الأخير له الحق في البقاء في السلطة حتى عام 2022 على الأقلّ.

وكان موريز قد فاز بالرئاسة في انتخابات مشكوك في نزاهتها، شارك فيها أقلّ من 18 في المئة من الناخبين المسجّلين، وهو لجأ أخيراً إلى تعيين مجلسه الانتخابي الخاص، ولجنته الخاصة لتعديل الدستور. كما عزّز علاقاته مع الإدارة الأميركية السابقة، من خلال دعم خطط واشنطن لتغيير النظام في فنزويلا. وبينما يستمرّ في تجاهُل معاناة الهايتيين، الذين هم أشدّ الشعوب في الأميركيتين فقراً على الإطلاق، فقد أطلق وكالة استخبارات جديدة متخمة بالقتلة المسلّحين، الذين أوكل إليهم مهمّة حماية نظامه من الغضب الشعبي. وعندما تجرّأ قاضي المحكمة العليا في البلاد، الشهر الماضي، على تعيين رئيس انتقالي مؤقّت إلى حين انتخاب رئيس جديد، قام مسلّحو موريز باعتقال ما يزيد على 20 من كبار المسؤولين وثلاثة من قضاة المحكمة العليا، ليُعيّن الرئيس موالين له مكانهم.

وتتوزّع المعارضة في هايتي على أحزاب سياسية من يمين الوسط يجمعها تحالف فضفاض يرأسه المحامي أندريه ميشيل؛ والمتظاهرين في الشوارع الذين يدعمهم تجمّع للنقابات العمالية يُعرف بـ«المنتدى الوطني الجديد». ويكاد العنف بوجه هؤلاء يكون منفلتاً تماماً، إذ هناك ما لا يقلّ عن 150 تنظيماً مسلّحاً لا تتوزّع عن إطلاق النار وتنفيذ المذابح. وإلى جانب الفرق التي تُموّلها المخابرات الأميركية مباشرة، فإن معظم كبار السياسيين من أعضاء مجلس الشيوخ والوزراء لديهم أيضاً ميليشياتهم الخاصة، التي ينسّق

> تاريخ هايتي لا يدفع إلى التفاؤل بإمكان خروج الجزيرة من أزمتها العميقة في أيّ وقت قريب

العديد منها مع أمن النظام وتقوم بتصفية الناشطين المعادين للسلطة. وتعكس المشاكل الحالية في هايتي تمكُّن المعايير السياسية الفاسدة من منظومة السلطة التي طالما رعتها فرنسا، ولاحقاً الولايات المتحدة عبر العقود، منذ نجاح ثورة الهايتيين في فرض استقلالهم في 1804. ومن حينها، تتعرّض الجمهورية للغزوات والاحتلال والعقوبات والحصار، ويتمّ بشكل تقليديّ دعم القلّة البورجوازية، مع إغفال الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وكانت الولايات المتحدة قد حجبت الاعتراف باستقلال جمهورية هايتي حتى عام 1862، وحظرت التجارة معها حتى عام 1863. واحتلّت قطع من البحرية الأميركية الميناء الرئيسي للبلاد عام 1889 لمنع وصول سفن الدول الأخرى إليها. وعندما غزتها الولايات المتحدة واحتلّتها لعقدين (بين 1915 و1934)، وضع موظفون أميركيون دستوراً جديداً للجمهورية، وجمعوا ضرائب باهظة من المواطنين، وسيطروا على التجارة الخارجية كلّياً. ولاحقاً، وبحجة محاربة الشيوعية، دعمت الولايات المتحدة حكم دوفاليه، الأب والابن، الديكتاتوري من عام 1957 حتى عام 1986. كما نظّمت المخابرات الأميركية، بالتعاون مع كندا وفرنسا، عملية إسقاط حكم الرئيس جان برتراند أريستيد ـ المحسوب على خطّ «لاهوت التحرير» اليساري ـ في عام 2004، بعدما تصاعد قلق واشنطن من «كوبا أخرى» قيد التكوّن. وبالفعل، نقلت طائرة أميركية الرئيس المخلوع إلى أفريقيا الوسطى، فيما نسّقت الدول الثلاث عملية إرسال قوات الأمم المتحدة للسيطرة على هايتي كقوة احتلال. وقد أجبرت الحكومة الأميركية، الجزيرة، على فتح أسواقها المحلية، وأغرقتها بملايين الأطنان من الأرز والسكر الذي ينتجه المزارعون الأميركيون بدعم حكومي كبير، الأمر الذي قوّض الزراعة في هايتي بشكل شبه كامل. لاحقاً، اتّكلت القوى الغربية، في تنفيذ أجنداتها، على المنظّمات غير الحكومية الأجنبية الناشطة في هايتي بشكل مستقلّ، والتي نادراً ما تتعاوَن مع السلطات الرسمية، وتُشكّل نوعاً من حكومة خفيّة موازية.

كلّ ذلك التاريخ لا يدفع إلى التفاؤل بإمكان خروج هايتي من أزمتها العميقة في أيّ وقت قريب. فالولايات المتحدة ستقرّر في النهاية ما إذا كان الرئيس موريز سيبقى في منصبه لعام مقبل، أو أنها ستعزله قريباً وتستبدل به شخصية جديدة من بين أتباعها الكثيرين. وهذا تماماً ما يجعل الشارع في مواجهة مفتوحة علنية مع الأميركي مباشرة، يتفوّق فيها إلى الآن تفاؤل إرادة الهايتيين على تشاؤم العقل.

حجبت الولايات المتحدة الاعتراف باستقلال جمهورية هايتي حتى عام 1862 (أ ف ب)

تقرير تستضيف القاهرة، الأسبوع الجاري، اجتماعاً رفيع المستوى يضمّ مسؤولين أتراكاً ومصريين، في حين يسود الترقّب في شأن الخطوات المقبلة التي ستتّخذها أنقرة، ضمن سلسلة المطالب المصرية قبل استعادة العلاقات بشكل كامل

اجتماع مصري ـ تركي خلال أيام: تطمينات متبادلة وترقّب «إخواني»

القاهرة ـ الأخبار

من المقرّر أن يضمّ اجتماع رفيع المستوى في العاصمة المصرية القاهرة، الأسبوع الجاري، مسؤولين مصريين ونظراءهم الأتراك، لبحث خطوات إعادة العلاقات بين البلدين، تدريجياً، خلال المدّة المقبلة. يأتي ذلك فيما تصلّ مديرَ المخابرات العامة، اللواء عباس كامل، ووزير الخارجية، سامح شكري، فضلاً عن مكتب الرئيس، تقاريرُ عن المحتوى الذي تبثّه شاشات القنوات «الإخوانية» من تركيا، والذي رُصدت فيه خروق لما تمّ الاتفاق عليه»، وفق ما تفيد به مصادر. ويقف وراء تلك الخروق بعض الإعلاميين الذين ستطالب القاهرة بمنعهم من الظهور أو ترحيلهم من تركيا، مع الأخذ في الإعتبار أنه لا اشتراط مصرياً بتسلّم جميع المطلوبين لإعادة العلاقات، ولكن على الأقلّ منعهم من الظهور مؤقّتاً كبادرة أولى للتعامل مع أنقرة. في الوقت نفسه، سيتمّ تسليم الجانب التركي تقارير واضحة حول آلية تعامُل الإعلام المصري الجديدة مع تركيا، وتوقُّف اللهجة العدائية أو إبراز السلبيات في الداخل التركي، إضافة إلى تجنُّب أيّ أخبار سلبية عن الاقتصاد وقرارات الرئيس رجب طيب إردوغان، مقابل بثّ «أخبار محايدة» على الشاشات التي تديرها الدولة، وكذلك في الصحف.

نشرت «الأناضول» ملخصاً عن معهد «يونس إمره» التركي في القاهرة بصفته جسر وصل ثقافيا (الأناضول)

ومن المفترض أن تضمّ الاجتماعات المرتقبة مسؤولين في أجهزة الاستخبارات والخارجية، لتجري مناقشات واسعة حول المطالب المصرية التي تتضمّن اعتذاراً شبه علني من قِبَل المسؤولين الأتراك، فيما سيتمّ إرجاء مسألة شرق المتوسط لتكون ضمن مفاوضات أوسع تضمّ اليونان وقبرص على الأقل، على أن تجري مباحثات ثنائية أو ثلاثية للاتفاق على ترسيم الحدود البحرية، ووقف عمليات التنقيب التركية خارج منطقة الجرف القاري أو المناطق المتنازع عليها. وفي المبدأ، لا تمانع القاهرة توقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية، بعدما أبدت في وقت سابق احتراماً للجرف القاري التركي، لكن المرجّح أن تتعارض الاتفاقية المتوقّعة مع تلك المجدّدة سابقاً بين تركيا وحكومة «الوفاق» الليبية. كما أن مصر تشترط ألّا يناقض ترسيم الحدود بينها وبين أنقرة، الحدود البحرية المستقرّة مع اليونان وقبرص، والموقَّع عليها في اتفاقات سابقة.

> **تحاول السعودية التشويش عبر إعلامها على الخطوات التركية لكبح التطبيع الكامل**

وتفيد مصادر متابعة بأن المسؤولين المصريين «يحملون رسائل محدّدة وواضحة» في شأن التعامل مع تركيا، خاصة في القضايا الإقليمية، حيث تحرص القاهرة على أن «لا يكون هناك استغلال لعودة العلاقات من أجل ممارسة ضغوط على حلفائها الخليجيين والأوروبيين»، بحسب المصادر. إذ على رغم توتّر العلاقات بين مصر والسعودية، إلا أن الأولى ستؤكد أن التطبيع الكامل للعلاقات لا يمكن إتمامه في حال استمرار السياسات «العدائية» التركية تجاه الرياض وأبو ظبي على وجه التحديد. إلا أن كثرة الأحاديث والتسريبات، في الإعلام السعودي تحديداً، عن تسليم المطلوبين المنتمين إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، تدفع المصادر إلى التأكيد أن تلك معلومات ترغب الرياض في ترويجها لإثبات تخلّي أنقرة عن تنفيذ وعودها، بما يتسبّب في كبح قطار التطبيع الكامل، وهو أمر تدركه القاهرة التي صارت «مستفزّة» من هذه الخطوات. وتضيف المصادر نفسها: «الرسالة المصرية واضحة: مصر لن تضحّي بعلاقاتها مع أحد من أجل تركيا، وحلفاؤها في المنطقة سيظلّون على رأس أولوياتها، واستعادة العلاقات لن تكون على حساب أحد منهم مهما بلغت المغريات، خاصة أن التصرّفات التركية ليست مضمونة... بمعزل عن أن ما تحقّق خلال السنوات الماضية كانت انعكاساته السياسية والاقتصادية أكبر بكثير مما يمكن تحقيقه مع الاتراك بمفردهم».

وتأمل القاهرة في مزيد من الإجراءات التركية لإثبات حسن النية، وخاصة على مستوى التنسيق في المواقف الدولية بما لا يتعارض مع المواقف المصرية المعلَنة، في مقابل تعهُّد بأن يكون التواصل مع المعارضة التركية ضمن الأطر والأعراف الديبلوماسية، من دون السماح باستخدام القاهرة كمنبر لمهاجمة إردوغان إعلامياً أو حتى مجرّد استضافة معارضيه. وبالعودة إلى ملفّ «الإخوان»، تسود حالة ترقّب لدى غالبية شباب الجماعة، ولا سيما أن مستقبلهم بات مجهولاً مع تقلّص الدعم الذي يحصلون عليه. كما بدأ عدد منهم البحث عن أماكن بديلة للإقامة في القريب العاجل، سواء في دول آسيوية أو أوروبية، لكنهم يواجهون صعوبات مالية، أهمّها أنهم لن يضمنوا رواتبهم في حال خروجهم من تركيا نهائياً.

اليمن

حصاد السنوات الستّ: صنعاء تتوعّد بـ«الأعظم»

صنعاء ـ رشيد الحداد

توعّدت صنعاء، دول التحالف السعودي ـ الإماراتي، بـ«ضربات مؤلمة» خلال الفترة المقبلة. وأعلن المتحدّث الرسمي باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، أن «العام السابع من الصمود سيشهد المزيد من العمليات العسكرية» التي «لن تتوقّف إلا بوقف العدوان ورفع الحصار». كما أعلن أن الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» نجحا، خلال العام الفائت، في ضمّ المزيد من التشكيلات العسكرية الجديدة إلى الجبهات القتالية، وتمكّنا من التأسيس لصناعات عسكرية متطوّرة. وأكّدت قوات صنعاء، التي خاضت مواجهات عنيفة خلال السنوات الماضية في أكثر من 50 جبهة برّية، أنها ـ على أعتاب العام السابع للحرب ـ في أعلى مستويات الجهوزية، و«قادرة على إسقاط كافة المؤامرات»، على عكس وضعها قبل ستّ سنوات، مُذكّرةً بأن حسابات «التحالف» بحسم المعركة لصالحه خلال أسابيع باءت بالفشل والخسران، على رغم أكثر من 266510 غارات جوية، أدّت إلى مقتل 16802 مدني بينهم 3753 طفلاً و2361 امرأة، وإصابة 19375 آخرين بينهم 4036 طفلاً و2994 امرأة، ونزوح أكثر من 3,2 مليون إنسان.

وأشار سريع إلى أن «رفع معاناة الشعب اليمني المتفاقمة جرّاء العدوان والحصار هو على رأس أولويات المؤسسة العسكرية»، متوعّداً بأن «قوى العدوان لن تهنأ أبداً بعد اليوم وشعبنا لا يزال يعاني، ونَعِدُ العدة لما هو أقسى وأقوى وأشدّ وأعظم، وعقدنا العزم على اتخاذ خطوات عسكرية كبيرة ستشكّل مفاجأة بالنسبة للعدو». وفي الوقت الذي حيّا فيه قبائل اليمن كافة ومحافظة مأرب خاصة على وقوفها إلى جانب الجيش و«اللجان»، لفت إلى أن «العدو اعترف خلال الأيام الماضية بمصرع 18 ألفاً من المرتزقة و50 ألف مصاب خلال عام 2020، في جبهات مأرب فقط»، مضيفاً أن «السعودية والإمارات تعرّضتا لنكسات عسكرية متلاحقة خلال السنوات الستّ الماضية»، وأن العديد من «العمليات العسكرية الهجومية المؤلمة التي طاولت الجانب السعودي لم تُعلَن تفاصيلها»، متحدّثاً عن «مقتل أكثر من 10 آلاف جندي وضابط سعودي، و1240 جندياً وضابطاً إماراتياً، و8634 قتيلاً ومصاباً من الجنجويد السودانيين منهم 4416 قتيلاً و4218 مصاباً، و226 ألفاً ما بين قتيل ومصاب من القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، خلال ستّ سنوات من عمر العدوان». وأفاد، كذلك، بتمكّن قوات صنعاء من تدمير وإعطاب 14527 آلية عسكرية متنوعة ومدرّعة ودبابة، منها 9859 عملية موثّقة بالصوت والصورة. وجول إجمالي عدد العمليات التي نُفّذت، كشف «ارتفاعها إلى 12366، منها أكثر من 6192 هجومية، وأكثر من 6174 عملية تصدٍّ».

> **شنّ «التحالف» أكثر من 266510 غارات جوية على اليمن خلال ستّ سنوات**

بدوره، أشار العميد سريع إلى أن «الجيش واللجان» أكثر من نفّذت وحدة الدفاعية، التي فاق عدد الصواريخ التي استخدمتها عشرة آلاف صاروخ، أكثر من 59852 عملية إسناد واستهداف وصدّ، منها 638 عملية مشتركة مع سلاح الجو المُسيّر. وكان لوحدة القناصة، أيضاً، دور فاعل في مختلف الجبهات، حيث نُفّذت ما يزيد على 54025 عملية، منها 2502 خلال الشهرين الماضيين. أمّا وحدة ضدّ الدروع، التي تُعدّ من أهمّ الوحدات لتخصُّصها في تدمير الآليات العسكرية، فنفّذت أكثر من 6385 عملية. بحراً، ذكر سريع أن القوات البحرية والدفاع الساحلي نفّذت أكثر من 34 عملية استهدفت سفناً وبوارج وفرقاطات وزوارق، إضافة إلى أرصفة موانئ ومنشآت تابعة للعدو، كما أفشلت عمليات إنزال وإبرار، ونجحت في احتجاز عدد من السفن التي انتهكت المياه الإقليمية اليمنية.

وعلى مستوى الجوّ، نفّذت القوة الصاروخية وسلاح الجو المُسيّر، وفق الإحصائية التي كشفتها وزارة الدفاع في صنعاء أمس، أكثر من 1348 عملية أطلقت فيها 1348 صاروخاً بالستياً، منها 499 استهدفت منشآت عسكرية وحيوية في السعودية والإمارات، و849 طالت تجمّعات ومنشآت ومقارّ ومراكز داخل الأراضي اليمنية. ولفت سريع إلى أن القوة الصاروخية أطلقت، خلال الشهرين الماضيين، 54 صاروخاً بالستياً على أهداف متعدّدة، منها أهداف عسكرية سعودية. وحول عمليات الطيران المُسيّر، أشار إلى تنفيذ أكثر من 12623 عملية، منها 1150 هجومية. وفيما بلغ عدد الهجمات الخارجية أكثر من 572، نُفّذت 578 عملية داخل الأراضي اليمنية. أمّا العمليات الاستطلاعية فقاقت 11473، بحسب سريع الذي بيّن أن عمليات سلاح الجوّ المُسيّر التي نُفّذت منذ مطلع العام الحالي بلغت 1464، منها 1340 استطلاعية و124 هجومية.

إعلانات رسمية

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدمت المستدعية ليلى البدوي بواسطة وكيلتها المحامية ريّان طوق باستدعاء سجل بالرقم 2021/4 تطلب فيه شطب إشارة تسجيل قرار صادر عن محكمة بداية جبل لبنان رقم 93/263 تاريخ 13/5/93 يقضي بوضع قيد احتياطي لصالح علي العريبي بموجب الاتفاقية رقم 93/260 رقم يومي 860 تاريخ 18/5/93، وإشارة قرار قيد احتياطي صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية الأولى في جبل لبنان 96/1539 المستدعي حسين سكر رقم يومي 6260 عن العقار 946 مزرعة بيت الشعار العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مهلة الملاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف

طلب محمد حسين الخطيب بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع للعقار 1274 حصروت.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف

هيثم طربيه

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه

طلب طراف ناصر ناصر وكيل لبنى حسين الحاج سند تمليك بدل ضائع للعقار 10/1569 B دير قوبل.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في عاليه

ليليان داغر

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلب سامر عبد الواحد الزعبي بوكالته عن رياض علي علاوة سند بدل ضائع بالعقار 473 المقسم 6 بلوك A القلمون.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلب صلاح توفيق المير بالأصالة عن نفسه سندات بدل ضائع في العقارات 3158/ مقسم 6 بلوك B بساتين طرابلس و164/ مقسم 5 التل و5975/ مقسم 15 زيتون طرابلس.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلب ليمارو ابراهيم ديب بالوكالة سند بدل ضائع عن حصة عبدالله حنا بو سرحان بالعقار 797 - كفرحبو.

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلب المحامي نزيه عبيد بوكالته عن علي محمود عبيد بصفته أحد ورثة محمود عبد الرحيم عبيد سند بدل ضائع في العقار 18 الحازمية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلب عمر محمد حمزة بصفته أحد ورثة سنية راشد المقدم بصفتها وريثة زمرد طنوس منصور سندات بدل ضائع في العقارات 197 و199 و203 بساتين الميناء.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

مطلوب

مطلوب ممرضين(ات) مجازين(ات) ومساعد(ة) ممرض لبناني(ة) للعمل في مركز بحنس الطبي الرجاء إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني: hr@bhannes.com أو الاتصال على الرقم 04/983770 مقسّم 1122 (بين ال7:30 وال 14:30 من الاثنين إلى الجمعة وبين ال8:00 وال13:00 نهار السبت).

استراحة

كلمات متقاطعة 3598

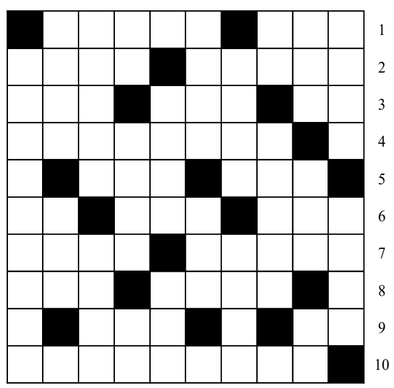

أفقيا

1- عزّة ورفعة وشرف – من الأسر البيروتية المعروفة – 2- عاصمة زيمبابواي – خلاف جديد – 3- بئر عميقة – إمرأة فاجرة – تقال على الهاتف – 4- مدينة في ولاية ميريلاند الأميركية – 5- يدق الجرس – أعلى الجبل – 6- عظام السمك – حيّة عظيمة سوداء – رجل دين – 7- ما رُكبَ من أربعة أجزاء – من أسماء القلم – 8- ضد ضار – خصم شديد – 9- سرب من الطيور – وكالة أنباء عربية – 10- ممثل فلسطيني راحل عاش في لبنان

عمودياً

1- الروح والنفس – خيط دقيق تفرزه دودة القز – 2- إختبر الآلة – يلعن ويشتم – ثغر – 3- نعم بالروسية – جبل نار – 4- قائد السفينة – صاحب المعرفة والعلم – 5- نسر بالأجنبية – ظلم وجور – 6- يُجيد عدّة لغات أجنبية – آلة موسيقية – 7- قرع الباب – يتنقل على قدميه – عكسها حيّة زعم العرب أنها تطير – 8- حزن وأسف – سفلة الناس – 9- مدينة قديمة في روسيا وانتصار غير حاسم أحرزه نابليون الأول ضد الروس عام 1807 – مشى أمام جنوده – 10- شاعر لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- طوكيو – محرم – 2- استانا – 3- قطر – رس – ميم – 4- آرام – فولفو – 5- ليكرا – سد – 6- حفاء – برم – 7- ناشر – 8- ان – سف – عانس – 9- مونتيفيديو – 10- بي – الوسط

عمودياً

1- طوق الحمامة – 2- طريف – نو – 3- كاراكاس – نب – 4- بس – مرء – ستي – 5- وتر – نفي – 6- اسف – ما – فا – 7- من – وا – شعيل – 8- حامل – برادو – 9- يفشر – نيس – 10- محمود مبسوط

sudoku 3698

8			7	6			4	
5						7	9	1
7		1		2				
		7	1		4			
3	8			5			1	7
			9		3	5		
				9		3		6
9	3	2						8
	7			1	5			4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3697

9	3	5	6	2	1	8	4	7
4	8	7	5	3	9	6	2	1
2	1	6	7	8	4	9	3	5
8	5	3	2	9	7	1	6	4
7	9	1	3	4	6	5	8	2
6	4	2	8	1	5	7	9	3
1	2	4	9	7	8	3	5	6
3	6	8	1	5	2	4	7	9
5	7	9	4	6	3	2	1	8

مشاهير 3698

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مغنية مغربية بدأت حياتها الفنية في السابعة عشرة من عمرها من خلال إحدى الأغاني التي أنتجتها الإذاعة الوطنية المغربية، من أغانيها «المحكمة»

6+7+2+1+3 = يحمله كل إنسان ■ 8+4+5 = صاح الهر ■ 11+10+9 = نهر فرنسي

حل الشبكة الماضية: **صوفيا كوبولا**

إعداد **نعوم مسعود**

على الغلاف

رحيل نوال السعداوي
امرأة عند «نقطة» الوعي

مناضلة راديكالية رأت عدوانيّة العالم وخاضت معاركها بجرأة

القاهرة ـ هدى عمران

وسط حضور اقتصر على الأهل بسبب ظروف وباء كورونا، شُيِّعت الكاتبة والمناضلة النسوية نوال السعداوي (1931 ـ 2021) أمس في مقابر العائلة في «السادس من أكتوبر» في القاهرة، تاركة إرثاً يفوق الخمسين كتاباً، تُرجمت إلى أكثر من 20 لغة. لاقت أفكارها صدى كبيراً لدى الغرب الذي رأى فيها وجه الشرق المتحرر، ما جعلها أحياناً عرضة للاتهام بأنها تكتب من وجهة نظر استشراقية تلبّي احتياجات الغرب. غير أن المدقق في مسيرة السعداوي يرى تضحياتها الجلية من أجل وجهة نظرها، ومن أجل مصير أفضل للمرأة العربية في مجتمعات غير عادلة. لكن السعداوي كانت تتبنى خطاباً راديكالياً غير متهادن ضد سلطة الدين والسلطة السياسية وسلطة المجتمع الذكورية. هذا ما جعلها خارج أي جماعة واضفى على تنظيراتها قوةً أدبيةً.

انطلقت مسيرتها من الكتابة الأدبية حيث اعتمدت على تجربتها الشخصية وتجربة النساء من حولها لتشريح السلطة ونقد المجتمع. كل شخصياتها من النساء هن ضحايا المجتمع ذكوري يمتلك مقاليد الثروة ويضع قوانين للرغبة والعلاقات الإنسانية. في روايتها الأشهر «امرأة عند نقطة الصفر» (1975 . تُرجمت إلى أكثر من 40 لغة وصُنفت ضمن أهم 100 رواية عربية)، تحكي عن شخصية «فردوس» التي يُحكم عليها بالإعدام لقتلها رجلاً بسبب الظلم الذي عانته في حياتها، وترفض كتابة خطاب لرئيس الجمهورية للعفو عنها. تقول السعداوي: «هذه المرأة حقيقة من لحم ودم، قابلتها في سجن القناطر منذ أعوام. كنت أقوم ببحث عن شخصية بعض النساء المتهمات او المحكوم عليهن في قضايا متنوعة. قال لي طبيب السجن إنّ هذه المرأة حكم عليها بالإعدام لأنها قتلت رجلاً، ولكنها ليست كالقاتلات المقيمات هنا في السجن، فهي شخصية مختلفة تماماً ولن تُقابلي واحدة مثلها داخل السجن أو خارجه». وفي عام 1977، نشرت روايتها «الوجه العاري للمرأة العربية» التي وثقت تجاربها، إذ كانت شاهدةً على جرائم اعتداء جنسي و«جرائم شرف» ودعارة خلال عملها كطبيبة.

اعتمدت السعداوي شخصيات وواقعاً درامياً في روايتها لإيمانها بأن الواقع أكثر دراميةً ووحشية أحياناً. وقد كانت تجربتها الشخصية دليلاً انطلقت منه: ولدت لعائلة تقليدية ومحافظة في إحدى قرى محافظة القليوبية بعيداً عن العاصمة، وكانت الطفلة الثانية بين تسعة أطفال، وخُتنت في السادسة من عمرها. ورغم أن والدها أصرَّ على تعليم جميع أولاده، إلا أن هذا لم يمنعه من محاولة تزويجها وهي ابنة العاشرة. فعرفت المقاومة منذ كانت طفلة وأكملت تعليمها وتخرّجت من كلية الطب في «جامعة القاهرة» عام 1955 وعملت كطبيبة امتياز في القصر العيني، ثم عملت في مسقط رأسها في كفر طحلة. في هذه البلدة الصغيرة، بدأت أولى معاركها لدفاعها عن الانتهاكات التي كانت تمارس ضد النساء مثل الاعتداءات الجنسية والجنسية، لذلك نُقلت من عملها. وفي 1972، نشرت «المرأة والجنس» الذي جاء تجسيداً لجميع صنوف العنف التي راتها كطبيبة بحق المرأة كالختان و«الطقوس الوحشية» (كما وصفتها) التي تُقام في المجتمع الريفي للتأكد من عذرية الفتاة. وكنتيجة لتأثير الكتاب وإثارته ضجة كبيرة لجرأته غير المعهودة، أقيلت نوال من مركزها في وزارة الصحة، بل إنّ ذلك كلّفها أيضاً مركزها كرئيسة تحرير مجلة «الصحة»، وكامين مساعد في نقابة الأطباء.

كانت راديكالية في مقولاتها ومواقفها، هي التي كانت تقول: «يجب أن أكون أكثر صراحة، يجب أن أكون أكثر عدوانية لأنّ العالم أكثر عدوانية، ونحن بحاجة إلى أن يتحدث الناس بصوت عالٍ ضد الظلم». صراحة جرّتها إلى معارك كثيرة حول نقاط فرعية، منها قضية ختان المرأة والحجاب، وهو ما جرّ عليها حملات عنيفة من الأصوليين والإسلاميين وصلت إلى حد رفع دعوى ضدها للتفريق بينها وبين زوجها بحجة «إلحادها» تماماً كما حصل مع المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد، كما تلقت العديد من التهديدات بالاغتيال وإهدار الدم، ما أجبرها على مغادرة مصر لسنوات. لم تكن معركة السعداوي فقط ضد الأصولية الإسلامية، لكن أيضاً ضد السلطة السياسية الرأسمالية التي رأت أنها ساعدت في تسليع المرأة وتراجع أوضاعها. تدلّل على ذلك مقولتها «إن جذر اضطهاد المرأة يرجع إلى النظام الرأسمالي الحديث الذي تدعمه المؤسسات الدينية». تجربة السجن عاشتها السعداوي عام 1981 حين أودعت فيه ضمن حملة اعتقالات طالت معارضي الرئيس المصري آنذاك أنور السادات. حينها، كتبت مذكراتها باستخدام مناشف ورقية وقلم لرسم الحواجب هرّبته إليها عاملة جنس سجينة، ونتج عنه كتاب «مذكراتي في سجن النساء» (1982). بعد اغتيال السادات، أُطلق سراح السعداوي، لكن نشاطها خضع للرقابة وخُظرت كتبها.

مفكرة نسوية عربية عالمية بامتياز ارتبطت بالخطاب النسوي العالمي الذي آمن بأن الجسد محمّل ببرث ثقافي قد لا يتوافق بالضرورة مع دور حامله، وبالانطلاق من الخاص إلى العام، تشير الفيلسوفة جوديت بتلر إلى نقطة مهمة في النظرية النسوية حول اتجاهها لتأسيس الخاص، فالدافع النسوي غالباً ما يبرز من تجربة فردية، من معرفة أنّ ألمي أو صمتي أو غضبي أو إدراكي ليس في النهاية ألمي أو صمتي أو غضبي أو إدراكي وحدي، بل يرسم حدودي في وضع ثقافي مشترك يمنحني القدرة بطرائق معينة غير متوقعة. هكذا يكون الشخصي سياسياً ضمنياً بقدر ما يكون مشروطاً ببنى اجتماعية مشتركة، وهو ما كانت تتبناه السعداوي وتكتبه دائماً. كما أنها ارتبطت بالنسوية العربية التي كانت أقل تجرّداً من مثيلتها العالمية ونادت بتحرر جسد المرأة وتفكيك النص الديني المسيطر، لأنّ الجسد ظلّ موضعاً للتساؤل، ورمزاً للتحرر من السلطة الذكورية سواء الاجتماعية أو السياسية. وتنطلق الخطابات النسوية في عالمنا العربي، على رأسها خطاب نوال السعداوي، من تفكيك النص الديني بإحالته إلى سياقه الاجتماعي والتاريخي وقبول فكرة تغليب المصلحة المجتمعية إذا تعارضت معه. هذا الانطلاق الذي يبدو عاماً جداً يتماس مع التجربة الفردية للمرأة، ومع حال النساء لإعادة تكوين علاقاتهن بالرجال، ووضعن في السياق العام. الانطلاق من النص الديني والتراث ليس غرضه الصدام المجاني كالاتهامات التي كانت توجه دائماً للسعداوي، ولكن كمواجهة لا بد منها لأن مجتمعاتنا ما زالت تعتبر النصوص الدينية بمثابة العقد الاجتماعي ومصدر التأصيل الفكري، لأن كل فعلٍ فردي صغير قد يتخذ معنى مقدساً أو سياسياً يحرم المرأة ادنى حق لها في نفسها.

مؤلّفات استفزّت النظام الذكوري

إلى جانب عملها كطبيبة، بقيت الكتابة أداة أساسية لنوال السعداوي لمقارعة السلطة الدينية والسلطات السياسية والموروثات الاجتماعية المفروضة على النساء في المجتمعات العربية، أهمّها العلاقة الراسخة ما بين السلطة السياسية والبطريركية. تجاوزت مؤلفاتها الـ 50 كتاباً في تجربة غزيرة كتبت فيها القصّة والرواية، والمقالات والمسرحيات والسيرة الذاتية والكتب النقديّة والفكرية التي استفزّت القراء المحافظين وهرّت وعيهم. هكذا تلقّت دعاوى كثيرة بسبب مؤلّفات مثل مسرحيتي «الإله يقدّم استقالته في اجتماع القمّة»، و«الحاكم بأمر الله» (1984). بالإضافة إلى تهديدات بالقتل عن أعمال انتقدت فيها موقع المرأة في الدين الإسلامي وأغلاله. لم تبتعد مؤلّفاتها عن قضايا المرأة، وخصوصاً في نضالها لنيل حقوقها السياسية والإنسانية. مؤلّفات حافظت فيها على مقارباتها العلمية وتجربتها كطبيبة كما في أشهر كتبها «المرأة والجنس» (1972) الذي شرّحت فيه جسد المرأة علمياً لنقض الأعراف والتقاليد المتعلّقة بغشاء البكارة والختان. في هذا السياق، أصدرت أيضاً «الرجل والجنس» (1973) ثم «الأنثى هي الأصل» (1974) و«المرأة والمرض النفسي» (1978) حول علاقة بعض الأمراض النفسية بالنساء، بالإضافة إلى مؤلفات لاحقة مثل «توأم السلطة والجنس» (1999). في تجربتها مع القصّة القصيرة والرواية، ظلّت تقف كشاهدة على حيوات النساء المصريات والعربيات. بعثت تحدياتهن اليومية في روايات مثل «امرأة عند نقطة الصفر» التي حقّقت لها شهرة عربية وعالمية بانتقالها إلى 40 لغة، وروايات أخرى مثل «امرأتان في امرأة» (1975)، و«أدب أم قلّة أدب» (1998). قاتلت السعداوي واستفزّت وناضلت على جميع الجبهات. كان عليها أن تواجه الأصوليات الدينية، والأوساط الثقافية المصريّة على السواء، وخصوصاً أنها كانت دائماً تسعى إلى محاربة ازدواجية الفعل والقول. وما يميّز تجربتها الفكرية هو أنها كانت نموذجاً حيّاً عن الارتباط الجذري ما بين النضال النسوي والنضال السياسي. ففي سنة 1981، اقتيدت إلى السجن في عهد أنور السادات، وكتبت عن تلك التجربة في أحد أبرز مؤلفاتها «مذكّراتي في سجن النساء» (1982)، وثّقت فيه مشاهدات وقصصاً وتجارب في مذكّرات هرّبتها على مناشف ورقية من داخل السجن.

لحظة اكتشفت أنّها «بنت»

لم تكفّ نوال السعداوي عن العودة إلى السنوات المبكرة من حيوات بطلات قصصها وأبحاثها ومؤلّفاتها. تلك السنوات التي تكرّس وعيهن الناقص والمشوّه بأنفسهن. قبل الكتابة عن شهادات النساء وتجاربهن ممن التقت بهن في عياداتها، بدأت السعداوي بقراءة سيرتها الذاتية وكتابتها. استعادت طفولتها أوّلاً، والمعارك التي خاضتها في سنواتها الأولى في قرية كفر طحلة (محافظة الدقهلية) حيث ولدت سنة 1931. وحين نقول قراءة، فلأنها كتابة تقشّر وتصيب الندوب التي تلتصق بجسد المرأة منذ الولادة. بدأت بكتابة سيرتها الشخصيّة، في «مذكّرات طبيبة» (1956) كمن يُمعن في قراءة ندوب أجيال من النساء. جاء الكتاب كسيرة أولى لها، وأشبه برحلة، أسدتها إلى فترة طفولتها. تكتب «كلّ ما كنتُ أعرفه في ذلك الوقت أنني بنتٌ كما أسمع من أمي. بنت! ولم يكن لكلمة «بنت» في نظري سوى معنى واحد، هو أنني لستُ ولداً، لستُ مثل أخي!». ولدت السعداوي في أسرة من الطبقة المتوسّطة، لأم هي سيّدة ريفية بسيطة لكنها تنتمي إلى طبقة غنية، فيما كان والدها أوّل من يحقّق رغبة عائلة السعداوي بالارتقاء من طبقة الفلاحين الفقراء إلى طبقة الموظّفين في الحكومة. تشكّل وعيها الطبقي من هذا الفارق ما بين عائلتي والديها، لكنها ظلّت منحازة دائماً إلى عائلة والدها من الفلاحين. تبدّل عالم الطفلة عند سن البلوغ، لدى تجربتها الأولى مع الحيض، حيث كان عليها، نزولاً عند أوامر والديها، التوقّف عن اللعب وعن القيام بما كان يُسمح لأشقائها الصبية بالقيام به. رغم تلك السلطة العائلية، تذكر السعداوي أن والدها لعب دوراً أساسياً في حياتها. ورثت منه التمرّد على القيود، وكان أوّل من شجّعها على القراءة والمطالعة. أما أمها فراحت تختفي تدريجاً من حياتها، بانصرافها إلى المهمّات المنزلية المفروضة على النساء. في تلك البيئة المحافظة، بدأ ثقل هويتها الجنسية كأنثى يتضاعف، من خلال الأوامر والنظرات التي كانت تستهدف جسدها، ومشيتها، وثيابها. ولعلّ أكثر تلك الندوب تأثيراً ومثولاً هو عملية «الختان» التي خضعت لها وهي في السادسة من عمرها، على يدّ أربع نسوة. خلّفت تلك الحادثة جرحاً أعمق في النفس وفق توصيفها، وظل ملازماً لها طوال حياتها، وقاد حملاتها الأشرس ضدّ الختان.

الكتابة والقراءة كانتا السبيل الوحيد للنجاة. مثلما أنقذتاها من فلاحي القرية والعرسان في مراهقتها، أنقذتاها لاحقاً من عرسان يحملون الشهادات من السوربون والجامعات الأخرى. كلاهما نجاة بالنسبة إليها من رجال يهربون دائماً من زوجة غير مطيعة. هكذا استطاعت أن تتحرّر من المصير المحتّم لنساء جيلها، وتخرّجت من كليّة الطب سنة 1955، ولو أنها خاضت ثلاث تجارب زواج لاحقاً. كتبت السعداوي طويلاً عن حياتها، وأكملتها لاحقاً بسيرتها الطويلة «أوراقي... حياتي» بأجزائها الثلاثة التي بدأتها سنة 1995، والتي تبنيها من تجاربها وتجارب النساء في محيطها العائلي والمهني.

«ماركة مسجّلة» مثيرة للجدل

خليل صويلح

يوماً ما، كانت كتب نوال السعداوي «ماركة مسجّلة» لأجيال من النساء. ماركة بمذاق مختلف يمنح الأخريات شجاعة التمرّد والعصيان، وفي المقابل، كانت «مسجّلة خطر» في قوائم المؤسستين الرسمية والدينية، فهذه الطبيبة التي اقتحمت الساحة في خمسينيات القرن المنصرم، لم تكتفِ بارتداء المريول الأبيض في ردهات مستشفى القصر العيني أثناء وردية العمل وحسب، إنما سعت إلى إماطة اللثام عن مشكلات المرأة بوصفها جسداً منتهكاً لعبودية الأعراف الذكورية في كتابات جريئة وضعتها في مهب اتهامات تتعلّق بالتكفير وتجاوز الخطوط الحمر، بانتقالها من فضح جرائم الختان إلى القهر الجنسي والديني، والعذرية، والحجاب. دزينة كاملة من الممنوعات بجرعات عالية قادتها إلى السجن، لكن صاحبة «الأنثى هي الأصل» واصلت رحلتها في هتك المحرمات بصوتٍ عالٍ في سرديات محمولة على ثلاثية الحرية والكرامة والعدالة، بقصد تحطيم الأصنام المتوارثة، وتقويض القيود التي فرضها المجتمع الذكوري على حرية المرأة. ذلك أن «اضطهاد المرأة لا يرجعُ إلى الشرق أو الغرب أو الإسلام أو الأديان، ولكنّه يرجعُ أساساً إلى النُّظم الأبوية في المجتمع البَشريّ كلّه» تقول. هكذا استقطبت نوال السعداوي شريحة واسعة من النساء بأطروحاتها الخشنة، قبل أن تتمكّن المؤسسة الرسمية والدينية من التضييق عليها، وقبل بزوغ موجة «النسوية المائعة» التي خضعت للشكلانية بقوة تأثير المنح الوافدة، وانتشار الجمعيات النسوية التي تديرها نخب متعالية لا تعلم ماذا يحدث في الشوارع الخلفية للمجتمع. كأن ما حدث لاحقاً أتى انتقاماً

> استقطبت شريحة واسعة من النساء باطروحاتها الخشنة، قبل بزوغ موجة «النسوية المائعة»

من أطروحات نوال السعداوي أكثر منه تضامناً معها، خصوصاً مع الانتشار الكاسح لموجة التحجّب، ثم موجة النقاب التي اجتاحت الشارع المصري والعربي. لكن صاحبة «امرأة عند نقطة الصفر» سعت إلى توسيع دائرة الرفض للموروث الشعبي في ما يخص النظرة المستقرة لكيان المرأة، في معارك طاحنة لم تتوقّف يوماً. معارك على كل الجبهات، لقناعتها بأن أدرع الفساد والجهل والاضطهاد تقع في دائرة واحدة، وتنطلق من خندق واحد. ولكن ماذا عن نوال السعداوي الروائية؟ في السجل النقدي للرواية العربية، لا نقع على دراسات تأسيسية تضع كتابات صاحبة «سقوط الإمام» في تيار ما، إنما تنشغل بالمحتوى المضاد والأسئلة الإشكالية التي تطرحها أكثر من عنايتها بالمتن السردي، فالنسيج الحكائي الواقعي ينتصر على عمل المخيّلة. وتالياً، فإنّ معظم أعمالها الروائية تصبّ في توثيق وقائع عن اضطهاد المرأة بنوعٍ من التراكم والتكرار لمصائر نساء تحت وطأة العنف الذكوري «وأدركتُ أنني تخلّصتُ من أخر قطرة من القُدسية في دمي، وأصبحَ عقلي واعياً بالحقيقة؛ حقيقة أنني أفضّلُ أن أكونَ مُومساً عن أن أكون قدّيسة مخدوعة» (امرأة عند نقطة الصفر).

غابت نوال السعداوي بشعرها الأبيض المنكوش، وملامحها الصارمة، ومعاركها الشرسة. ستفتقدها المحطات الفضائية بوصفها صيداً دسماً لساعة من الجدل والإثارة والترينـد، كما سيتنفّس خصومها الصعداء، نساءً ورجالاً!

أفكارها (ومعاركها) راهنة في زمن الردّة

القاهرة ـ ناصر كامل

المنجز الهائل الذي قدمته نوال السعداوي لا يحتاج لبذل جهد للتدليل على أهميته وجذريته. يكفي تقصي بضع قضايا مثارة في اللحظة الراهنة في ما يتعلق بنقاط التقاطع بين المحرمات/ التابوهات الثلاثة: الدين والجنس والسياسة، التي دابت طوال ستة عقود على تعريتها وانتهاكها. في ختام مؤتمر الأزهر لـ «تجديد الفكر والعلوم الإسلامية» العام الماضي، دار جدل بين شيخ الأزهر أحمد الطيب، ورئيس جامعة القاهرة محمد الخشت، تحدث فيه الطيب «بصراحة تامة» عن عمق الأزمة التي يمر بها الإسلام. وفي ثلاث جمل، لخّص دراما المحرمات الثلاثة: «شخصيتنا انتهت، الغرب يقضي في أمورنا في غيابنا، ولم يبقَ من الإسلام في حياتنا - إلا مسالتا: الزواج والطلاق والميراث».

تبدو قراءة الطيب «الصريحة» مفرطة في التشاؤم، مغمورة بشعور عميق بالهزيمة، وهو يعترف أن الحصن الأخير هو منظومة الأحوال الشخصية والميراث، وحولهما ستدور «معركة فاصلة»، ظهرت طلقاتها الأولى الشهر الماضي عبر واقعتين: الأولى متعلقة بتداول نسخة مقترحة لمشروع قانون للأحوال الشخصية (خاص بالمسلمين) أحيل للبرلمان، لكن تأجّل النظر فيه إلى حين إجراء «حوار مجتمعي» بشأن بنود أثارت جدلاً كبيراً. إذ نُظر إليه على أنه ردة هائلة على القانون الحالي، فالمشروع المقترح ينزع عن المرأة حقّها في اختيار زوجها ويضع الذكر «الولي» وصياً عليها مدى الحياة. وقد واجه المشروع هجوماً شديداً من خلال حملة «الولاية حقي» التي قادتها مصريات يعشن «معاناة» يومية مع القوانين التي تحرمهن حقّ الولاية على أولادهن، وعلى أجسادهن حتى في بعض الحالات. وعبر وسم الحملة على فايسبوك وتويتر، نشرن قصصاً عن معاناتهن مع واقع عدم قدرتهن على اتخاذ قرارات تتعلق بهن أو بأبنائهن. مشروع القانون المقترح يحوي نصوصاً صارخة في تمييزها ضد المرأة، تنفي عنها الأهلية القانونية. الواقعة الثانية عُرفت إعلامياً بقضية «مقتل سيدة السلام» التي أثارت جدلاً صاخباً حول «حق المرأة في السكن بمفردها من عدمه».

تشاوم الطيب والقانون المقترح والواقع المعاش، تنبّه بجلاء إلى منجز السعداوي التي قدمت كتابها الرائد «المرأة والجنس» (1972)، حيث رصدت مختلف أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة. كتاب أصبح منذ نشره بمثابة النص التأسيسي للموجة النسوية العربية الثانية. الجوانب الإبداعية المتنوعة التي قدمتها السعداوي ظلت مناحي وقضايا شديدة الثراء، لكنّ كتابتها عن حياتها الشخصية كانت ذات مذاق خاص، وإن كان المنظور العام حاضراً بصورة لافتة.

> مشروع قانون للأحوال الشخصية ينزع الكثير من حقوق المرأة في مصر

ففي حديثها عن طفولتها في كتابها «أوراقي ...حياتي (الجزء الأول)»، عرضت حادثة ختانها الأليمة في سن السادسة. تناولت شخصية الدادية «أم محمد»، التي «تثقّب آذان البنات أو بظوررهنّ»، ووصفتها بأنّ لديها «ثاراً قديماً بينها وبين جنس الإناث؟ تكره نفسها إلى ذلك الحد؟». أم محمد وجدة نوال نموذجان لعمق سيطرة «التراث- الدين» على عقلية النساء، وتحولهن إلى عدوّات لجنسهن «الأنثى ضد الأنثى»، وفيهما يتلاقى تابو الجنس والدين بصورة فاضحة. كتبت السعداوي عن زيجاتها الثلاث بصراحة وعمق يغادر بصورة مطلقة الشخصي إلى العام، ووصفت زوجها الثالث الكاتب والسياسي الشيوعي، شريف حتاته، بـ «الرجل النسوي الوحيد على وجه الأرض». لكن وقع الطلاق بينهما بعد زواج استمر 43 عاماً، لأنه «كان كاذباً. كان على علاقة بامرأة أخرى. تعقيد الشخصية ذات الطابع الأبوي. ألف كتاباً عن المساواة بين الجنسين ثم خان زوجته. أنا متأكدة أن 95% من الرجال هكذا». وفي كتابها «مذكرات في سجن النساء»، تصف تجربتها في سجن النساء في القناطر، حيث تم اعتقالها ضمن مجموعة كبيرة من السياسيين والمثقفين المصريين في ما عرف بـ «حملة سبتمبر» (1981) التي سبقت اغتيال الرئيس المصري أنور السادات. عقب خروجها من السجن، تتجه نحو تحذير حركية الدفاع عن حقوق المرأة بالمشاركة في تأسيس «جمعية تضامن المرأة العربية».

منجز هائل قدمته بين الرواية والقصة والمسرحية والسيرة الذاتية والكتابات العلمية التي تمزج بين التاريخ والأنثربولوجي والبحث الاجتماعي. لذلك تبدو في نظر الناقمين على انتهاكها المحرمات الثلاثة شخصية رجيمة تستوجب العقاب، لكنها من جانبها ظلت حتى لحظاتها الأخيرة وفية لنظرتها أن «الأنثى هي الأصل» وأنها «أكثر قدرة من الذكر... وأعلى قيمة» والعنوان بمفرده ينسف السردية التاريخية الأبوية الذكورية من أساسها.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 22 آذار 2021 العدد 4301

صورة وخبر

يبدأ موسم العسل بغزّة في فصل الربيع، حيث يمتصّ النحل رحيق الأزهار المتنوّعة. يجهل كثيرون في القطاع الفلسطيني أنّ مناحلهم تنتج ما يكفيهم من العسل سنوياً، وأنّهم قادرون من خلالها أيضاً على التصدير إذا أتيحت لهم الفرصة. بالرغم من جرف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الزراعية قرب حدود غزة وقطع أشجار الحمضيات. غير أنّ مربّي النحل يشكون من تراجع الإقبال المحلّي مع تضرّر القدرة الشرائية التي شهدت تردّياً إضافياً في خلال العام الماضي بسبب تداعيات جائحة كورونا. ويأملون في أن يكون الموسم المقبل أفضل حالًا! (محمد عابد ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

تَكَرَّمْ ومُتْ!

في الماضي، أيّامَ كانت البطولةُ لا تزالُ
معشوقةً ودارجة، كانوا يحبّونك.
أحبّوكَ وأجزَلوا محبّتَك
لأنّهم، أيّامَها، كانوا يريدونكَ رسولاً
لأوهامهم... أو ميّتاً نيابةً عنهم.
أمّا الآن، لأنّكَ غدرتَ بأحلامهم وبقيتَ
على قيد الحياة (فقط لأنّكَ تجرّأتَ وبقيتَ
على قيد الحياة)
فيبغضونكَ ويسعون إلى إماتَتِك.
لعلّهم على حقّ هذه المرّةَ أيضاً.
فَـ... فعلاً :
ما حاجتهم إليكَ الآن، وقد فاتَ أوانُ
الرُّسُلِ والمُسحاء،
إذا كنتَ لا تزالُ حيّاً... وَ تَراهم؟
إنْ كنتَ تحبّهم حقّاً:
تَكَرَّمْ ومُتْ!

أميمة الخليل: طاحونة الضحك أمّي

عبر قناتها الرسمية على يوتيوب، أفرجت الفنانة اللبنانية أميمة الخليل (الصورة) عن أغنية جديدة في مناسبة عيد الأم. يحمل العمل اسم «أمّي»، وهو من كلمات الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي، وموسيقى أحمد الخير الذي تشارك مهمّة الغناء مع الخليل، وتوزيع هاني سبليني. شارك حسين خليل في هذه الأغنية من خلال العزف على عوده، فيما عزف سام دبّول على القانون وإلياس قاعي على الإيقاع. ومما جاء في كلماتها: «طاحونة الضحك أمّي نافورة ماء/ أوّل الينابيع خاتمة النساء... صديقة الرّقيات/ مسحت جبيني بزيت راحتها...». وختمت أميمة الخليل إهداء أغنيتها الجديدة، بالقول: «لأمّهات يلملمن أحزان وأوجاع الدنيا ويحوّلنها إلى زهرة ونقطة ماء وكسرة خبز... لأمهات الناس».

«صندوق الفرجة» جاهز لاستقبالكم

في كانون الأوّل (ديسمبر) الماضي، كشفت «دار النمر للفن والثقافة» النقاب عن «صندوق الفرجة: لزوم ما لا يلزم» قبل أن تُقفل التزاماً بالإغلاق الذي فرضته جائحة كورونا في البلاد. وها هو الفضاء البيروتي يعود لاستقبال الزوّار، بدءاً من اليوم الإثنين، للاستمتاع بالمعرض الذي يقدّم أكثر من 250 قطعة، قسّمت إلى الثيمات التالية: الحياة والموت، الزفاف، السينما، الترفيه، الأدوات العلمية، التذكارات، الألعاب، التذكارات العسكرية، الأدوات المنزلية، القطع الدينية والتبغ. قطع مرتبطة بحلقات تاريخية منوّعة من لبنان والمنطقة العربية والعالم.

إعادة افتتاح «صندوق الفرجة»: اليوم الإثنين ـ س: 11:00 لغاية 18:00 ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

باسل الأمين: الشعر في الشارع

بعد مجموعته الشعرية الأولى، يُطلق باسل الأمين (الصورة)، اليوم الإثنين، مجموعة جديدة اختار لها اسم «رجلٌ يظنُّ نفسه شخصاً». ابتداءً من الساعة الواحدة بعد الظهر، يكشف الأمين عن النسخة الورقية بعد الإصدار الإلكتروني قبل أسبوعين، ضمن سلسلة «أصوات» الشعرية التي أطلقتها «دار النهضة العربية» الشهر الماضي. عبر فايسبوك، أكّد الشاب اللبناني أنّه «لأنّ الشّارع هو ملاذنا الأخير، قرّرت أن أوقّع ديواني في الشّارع... سأكون في شارع بدارو، قرب الدوّار، أجلس على كرسيٍّ وأمامي طاولة».

*إطلاق «رجلٌ يظنُّ نفسه شخصاً»: اليوم الإثنين: بين الواحدة والخامسة بعد الظهر ـ على الرصيف قرب المستديرة في شارع بدارو (بيروت). للاستعلام: 70/057650 أو 03/296105

الإثنين 22 آذار 2021 العدد 142
Lundi 22 Mars 2021 no142

الأخبار

رأس المال

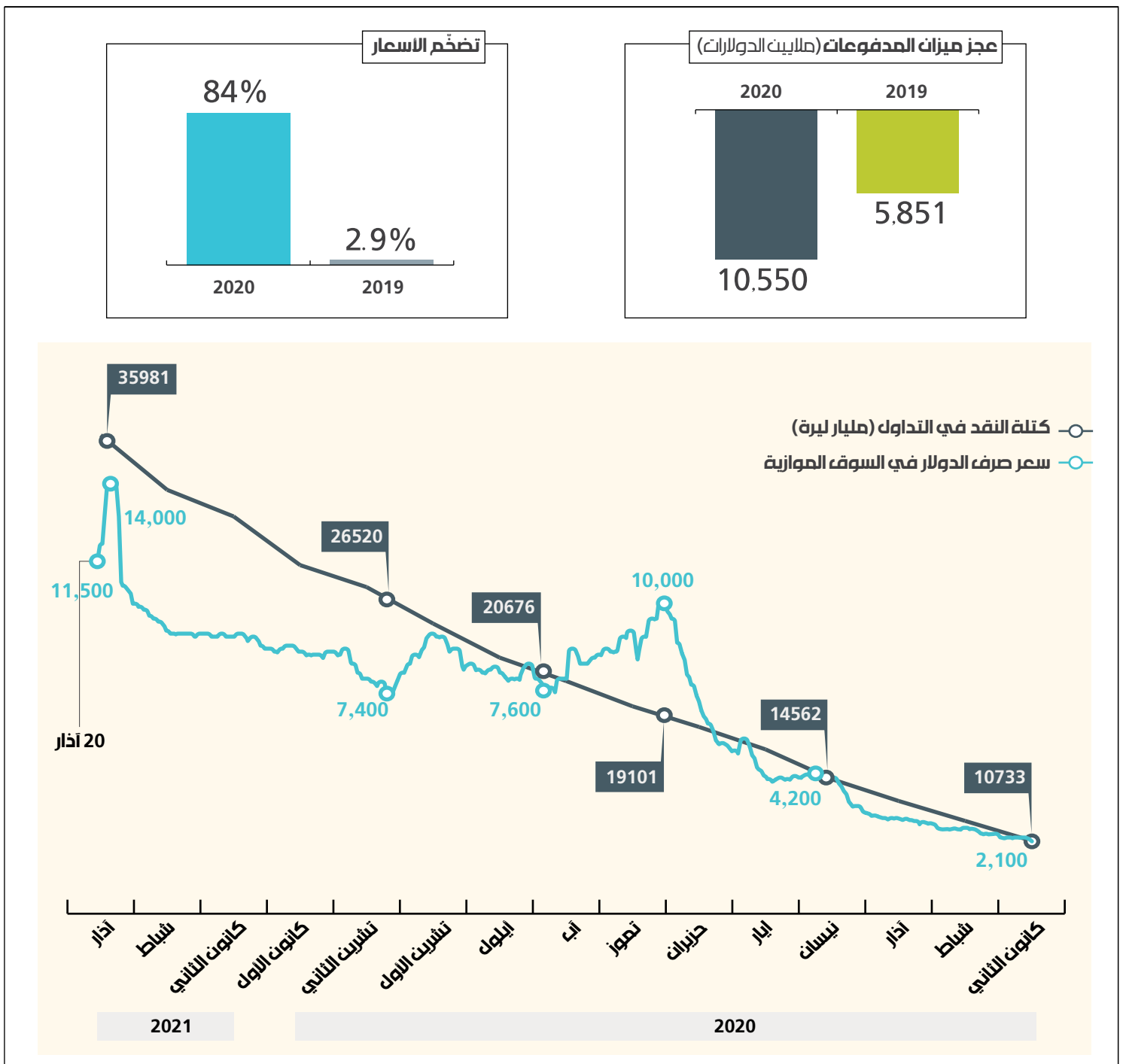

المصدر: Lebaneselira.org، مصرف لبنان، الإحصاء المركزي — تصميم: رامي عليّان

في العدد

02
عبد الحليم فضل الله
هل يمكن تحييد سوق الصرف عن تداعيات الأزمة؟

03
علي الزين
انهيار وشيك في قطاع النقل

04
ماهر سلامة
نحو تصحيح عادل وهادف للأجور

05
حسن شقراني
الطبقة الوسطى تتقلّص: 17% من العالم

08
الأمجد سلامة
الحرب الأهلية واللاعبون الجدد

«المنصّة» أداة لشراء الوقت

قرّر مصرف لبنان أن يعالج التدهور في سعر الصرف عبر خلق منصّة للتسعير. ما هي هذه المنصّة؟ ما الهدف منها؟ هل هي أداة للتسعير فقط أم أنها أكثر من ذلك؟

محمد وهبة

في مطلع الأسبوع الماضي، سجّل سعر صرف الدولار في السوق الحرّة نحو 15 ألف ليرة مقارنة مع 10 آلاف ليرة قبل عشرة أيام. السبب الذي مُنح لهذا التدهور في اجتماع عُقد في بعبدا في 8 آذار الماضي، تركّز على منصّات التسعير الإلكتروني. يومها، ردّد رؤساء الأجهزة الأمنية رواية شبه موحّدة عن وجود تلاعب في التسعير، أو طلب مصطنع على الدولار تظهره هذه المنصّات. هكذا اتُّخذ القرار بوقف المنصّات، لكنّ الأمر لم ينفع لأنه في الأيام التالية بدأ سعر الدولار يرتفع أكثر إلى أن بلغ 15 ألف ليرة. ولم يتراجع هذا السعر إلا بعد سلسلة أحداث سياسية أفضت إلى فتح باب الأمل بتشكيل حكومة. السوق أفسحت المجال أمام فرصة من هذا النوع، فتراجع السعر إلى حدود الـ10 آلاف ليرة وسط وعود بأن يعمل مصرف لبنان على خفضه أكثر عبر منصّة تسعير إلكترونية.

المنصّة هي عبارة عن آلية تسجيل طلبات شراء وبيع الدولار. التسعير في ظل هذه الآلية، هو عبارة عن معدلات العرض والبيع وربما تأخذ في الاعتبار العمليات المنفّذة، لكنّ منصّة مصرف لبنان ليست أداة للسيطرة على سعر الصرف للأسباب الآتية:

■ للوهلة الأولى، يمكن إساءة الظنّ بأن آلية التسعير هذه هي عبارة عن عرض وطلب خالٍ من التدخلات على طريقة آدم سميث بأنّ هناك «يداً خفية» تتحكّم بالأسواق، لكنه ليس كذلك أبداً. فالأمر الأساسي يتعلق أولاً بتمويل عمليات بيع الدولار، وهو ما يثير سؤالاً أساسياً: هل مصرف لبنان سيعرض دولاراته على هذه المنصّة، أم أن المصارف هي من سيعرض دولاراتها التي جمعتها سابقاً من أجل تأمين السيولة الخارجية بنسبة 3% من ودائعها بالدولار؟ ففي الواقع، إن ما جمعته المصارف أسهم بشكل واضح في زيادة سعر الدولار في السوق الحرّة، بينما الدولارات التي يملكها مصرف لبنان هي المخزون الوحيد الباقي لدى لبنان وهو غير متجدّد وضئيل. وبالتالي فإن تمويل المنصّة بهذه الدولارات مثير للسخرية، سواء أكانت الدولارات التي جمعتها المصارف أم تلك التي يملكها مصرف لبنان. إنه تبذير للدولارات بلا هدف.

■ إن استبدال المنصّات الإلكترونية «غير الشرعية»، مقابل منصّة مصرف لبنان، من أجل تسعير الدولار، يعكس ضعف القدرة على إنشاء مرجعية للتسعير. وحتى مع اعتبار أن هذه المرجعية موجودة بشكل شرعي يقيد فيها كل أسماء الجهات التي ترغب في بيع الدولار أو شرائه، فإنها لا تُعتبر أداة للتسعير وللقياس. فالعملة بوصفها أداة لقياس الاقتصاد ولقدرته على التبادل مع الخارج، لا يمكن السيطرة عليها عبر تسجيل أسماء أصحاب العرض والطلب. صحيح أن الانتقال من سوق حرّة بالكامل وخارج نطاق سيطرة المصرف المركزي إلى سوق مراقبة، يمكن أن يساعد ظرفياً وآنياً على التسعير، إلا أنه ليس علاجاً للمشاكل الأساسية البنيوية في عملية التسعير، بل يساعد على تحسين أعراض المرض الذي أصاب الليرة. وبهذا المعنى، فإن التسعير قد يتحسّن في الأسابيع المقبلة، لكنه ليست هناك أسباب تدعو إلى الثقة بأن الاقتصاد سيتحسّن وستتحسن معه الليرة مقابل الدولار.

■ قد يكون من بين أهداف مصرف لبنان، أنه يسعى إلى امتصاص بعض من السيولة بالليرة التي ضخّها في الأسواق خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. فمن خلال التحكّم بعملية التمويل عبر المصارف قد يمكنه امتصاص بعض من هذه السيولة بعيداً من الأدوات التقليدية لعملية الامتصاص التي يمكن القيام بها عبر رفع أسعار الفائدة. طبعاً، إجراء كهذا، أي رفع أسعار الفائدة غير ممكن حالياً، لكن المنصّة ليست بديلاً مثالياً، بل هي بديل ظرفي وهشّ وسط محدودية القدرة على الامتصاص، أو خلق توازن بين عمليات الامتصاص وضخّ السيولة المتواصلة من أجل إطفاء خسائر القطاع المصرفي. بهذا المعنى، لا يمكن تصديق بأن مصرف لبنان سيقوم بالسيطرة على السيولة فيما خطّته تكمن في إطفاء الخسائر عبر ضخّ السيولة. يمكن تفسير هذا الأمر، إذا كان يريد أن يخلق فسحة زمنية لتهدئة السوق قبل أن يعاود متابعة خطّته. لذا، فإن امتصاص السيولة يتعارض مع خطّته لإطفاء الخسائر.

■ إذا كانت منصّة مصرف لبنان مخصّصة لعمليات التبادل التجاري والصناعي حصراً، فهذا يعني أن باقي أنواع العرض والطلب السوقي، سيبقى في السوق. بهذا المعنى، فإن ما يُسمى «سوقاً سوداء» ستبقى قائمة ضمن حدود واسعة في ظل أوضاع شديدة الحساسية. ففي الأسابيع الثلاثة الماضية، لم يرتفع سعر الدولار لأسباب موضوعية، بل لأن هناك انهياراً «حرّاً»، ما انعكس على توقعات الناس بأن السلطة لا تملك أي أداة لاستعادة السيطرة عليه، أي أن كل خطوة، مهما كانت صغيرة، كانت تنعكس سلباً في السوق. والمنصّة، في هذا الإطار، ليست أداة فعّالة في السيطرة على السعر أيضاً، أي أنها لا تعيد الثقة في التعاملات الفردية والتجارية لأن المشكلة تبقى قائمة: الدولة بكل أركان السلطة، لم تقم بأيّ فعل بعد من أجل كبح انهيار الأزمة بالحدّ الأدنى، وهي بالتأكيد لم تقم بأي خطوة في اتجاه الإنقاذ.

عملياً، لا يمكن التأكّد إذا كان مصرف لبنان قادراً على شراء المزيد من الوقت من خلال خطّته لتهدئة السوق عبر منصّة التسعير، بينما خطّته الأصلية تتعارض معها.

هل يمكن تحييد سوق الصرف عن تداعيات الأزمة؟

عبد الحليم فضل الله *

ما الذي يمكن فعله أثناء مرورنا الطويل في نفق هذه المرحلة الفوضوية من الأزمة؟

لا يتعامل هذا السؤال بطبيعة الحال مع تحديات الحلّ الطويل الأمد، الذي يعني في الاقتصاد السياسي تحديد الوجهة النهائية لتوزيع الخسائر المتراكمة ومعها المسؤوليات عنها، وفي الاقتصاد الكلّي وضع خريطة طريق لاقتصاد يحقق توازن الحسابات الخارجية للدولة ويحمي العملة الوطنية بالمنافسة والإنتاج، وفي الاقتصاد الاجتماعي الانتقال من نظام المساعدة الاجتماعية التوزيعي والمؤقت بطبيعته إلى الحماية الاجتماعية المعزّزة بنموّ منصف وتغطية صحية شاملة ومؤسّسات تعليم عامة ذات جودة عالية. لكنه، يعني في الاقتصاد النقدي إحياء السياسة النقدية التي تعطّلت أهم أدواتها بسبب توقّف المصارف عن الدفع وشلل قطاع الوساطة المالية، فالسلطة النقدية التي يقع على عاتقها بالدرجة الأولى إدارة السيولة العامة في الاقتصاد وضبطها والتأثير على معدلات الفائدة، فقدت الوسائل اللازمة لفعل ذلك مثل التحكّم بنسب الاحتياط الإلزامي (التي لا قيمة لها مع تلاشي الودائع)، أو تغيير معدلات الحسم (التي فقدت تأثيرها مع جمود النشاط المصرفي)، أو عمليات السوق المفتوحة (بعد انهيار الثقة بإصدارات الدولة من سندات الخزينة).

أربعة عوامل محدّدة لسعر الصرف

وللتذكير، فإن الفرق الجوهري بين أزمة الليرة اللبنانية في ثمانينيات القرن الماضي وأزمتها اليوم، يكمن في حجم الخسائر الهائل التي أصابت القطاع المالي، والتي يُراد إطفاؤها من خلال طباعة النقود، فيما كان الفرض من هذه العملية في الأزمة السابقة هو تمويل القطاع العام الذي انعدمت مداخيله أثناء الحرب. إن إدراك هذا الفرق مهم جداً في مواجهة الاعتقاد المبسّط الذي يفترض أنه من اليسير تكرار سيناريو عام 1992، ففي ذلك الوقت شُكّلت الحكومة الحريرية الأولى في ظروف معروفة وضمن تسويات قوّية ساعدت على تحسين سعر الصرف، وهذا ما لا يمكن تكراره الآن في ظل فجوة التمويل الهائلة التي يحتاج ردمها إلى وقت طويل.

بناء عليه، حالياً تتحكّم أربعة عوامل، على نحو متفاوت، باستقرار سوق الصرف وتوازنها:

- أكبرها على الإطلاق خسائر القطاع المالي. ففي كل يوم تُستبدل قيم حقيقية «مُدثرة» لودائع بالدولار الأميركي بقيم «وهمية» بالليرة اللبنانية، وتُضخّ من أجل ذلك عشرات مليارات الليرات على شكل سحوبات نقدية من حسابات بالعملة الصعبة. بهذه الطريقة يجري تذويب الخسائر المتراكمة، بما يتعارض مع مصلحة المودعين الذين فقدوا 80% تقريباً من قيمة ودائعهم، وعلى حساب معيشة الأسر التي خسرت حتى الآن ثلثي مداخيلها. إن تغطية الخسائر على النحو المذكور، مسؤول منذ نهاية عام 2019 عن نحو 70% من مجموع الزيادة في النقود المتداولة بالليرة اللبنانية (M0) التي تجري بوتيرة تدفّق شهري يصل معدّلها إلى 1500 مليار ليرة، وتغذّي بأطراف الطلب على العملة الصعبة التي يتناقص المعروض منها باستمرار.

- العامل الثاني في التأثير على توازن سوق الصرف، هو عجز الخزينة العامة، الذي لم يتدنّ رغم ظروف الأزمة عن 5500 مليار ليرة في عام 2020، بل يتوقع أن يصل إلى 6200 مليار ليرة وفق تقديرات مسوّدة موازنة 2021. وتعتمد الحكومة بصورة شبه تامة على المصرف المركزي لتمويل هذا العجز، ما يرتب ضخّاً نقدياً إضافياً تسبّب على نحو تراكمي في تضخيم الكتلة النقدية المتداولة بالليرة. يمكن لهذا الضخّ أن يتضاعف إذا اعتمد على خلق النقد أيضاً، في تمويل برامج المساعدة الاجتماعية للأسر الأكثر فقراً (لا تقلّ الكلفة السنوية المطلوبة لإعانة 600 ألف أسرة فقيرة، عن 9 آلاف مليار ليرة).

- يأتي ثالثاً في عداد العوامل المؤثّرة على السوق، عجز الحساب الخارجي. ففي وقت تتسع فيه الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية، بنكمش حجم المعروض من العملات الأجنبية بفعل الخلل المزمن في الموازين الخارجية. ورغم تراجع الاستيراد إلى أدنى معدّل له منذ سنوات عدة، ما زال عجز الميزان التجاري مرتفعاً، وكذلك عجز الحساب الجاري الذي تراوح عام 2020 ما بين 3,5 مليار دولار، و4 مليارات دولار. ينضوي تحت هذا العجز، الرصيد السلبي لحساب الدخل الذي يزيد عن مليار دولار أميركي، ونفقات السفر والسياحة التي تصل إلى 1,7 مليار دولار. فيما تقدّر تحويلات العمال وتعويضاتهم الخارجة من لبنان بما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار. وإذا أخذنا في الاعتبار التدفقات الرأسمالية الشحيحة التي ما زال متوقعاً دخولها إلى لبنان، فإننا بحاجة إلى ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار سنوياً لمنع النحو المذكور، مسؤول منذ نهاية عام 2019 عن نحو 70% من مجموع الزيادة في النقود المتداولة بالليرة اللبنانية (M0) التي تجري بوتيرة تدفّق شهري يصل معدّلها إلى 1500 مليار ليرة، وتغذّي بأطراف الطلب على العملة الصعبة التي يتناقص المعروض منها باستمرار.

- العامل الثاني في التأثير على توازن سوق الصرف، هو عجز الخزينة العامة، الذي لم يتدنّ رغم ظروف الأزمة عن 5500 مليار ليرة في عام 2020، بل يتوقع أن يصل إلى 6200 مليار ليرة وفق تقديرات مسوّدة موازنة 2021. وتعتمد الحكومة بصورة شبه تامة على المصرف المركزي لتمويل هذا العجز، ما يرتب ضخّاً نقدياً إضافياً تسبّب على نحو تراكمي في تضخيم الكتلة النقدية المتداولة بالليرة. يمكن لهذا الضخّ أن يتضاعف إذا اعتمد على خلق النقد أيضاً، في تمويل برامج المساعدة الاجتماعية للأسر الأكثر فقراً (لا تقلّ الكلفة السنوية المطلوبة لإعانة 600 ألف أسرة فقيرة، عن 9 آلاف مليار ليرة).

- يأتي ثالثاً في عداد العوامل المؤثّرة على السوق، عجز الحساب الخارجي. ففي وقت تتسع فيه الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية، ينكمش حجم المعروض من العملات الأجنبية بفعل الخلل المزمن في الموازين الخارجية. ورغم تراجع الاستيراد إلى أدنى معدّل له منذ سنوات عدة، ما زال عجز الميزان التجاري مرتفعاً، وكذلك عجز الحساب الجاري الذي تراوح عام 2020 ما بين 3,5 مليار دولار، و4 مليارات دولار. ينضوي تحت هذا العجز، الرصيد السلبي لحساب الدخل الذي يزيد عن مليار دولار أميركي، ونفقات السفر والسياحة التي تصل إلى 1,7 مليار دولار. فيما تقدّر تحويلات العمال وتعويضاتهم الخارجة من لبنان بما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار. وإذا أخذنا في الاعتبار التدفقات الرأسمالية الشحيحة التي ما زال متوقعاً دخولها إلى لبنان، فإننا بحاجة إلى ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار سنوياً لمنع استنفاد الاحتياطات الأجنبية وإبقاء عرض العملات الأجنبية في الأسواق على حاله.

- أما العامل الرابع الذي يمارس ضغطاً إضافياً على السوق، فيرتبط بعوامل طارئة؛ مثل لجوء المصارف عن غير حق إلى السوق المحلية لتأمين متطلبات التعميم 154، وتوقف مصرف لبنان عن تزويد الصرافين بالدولارات عبر المنصّة منذ أسابيع، وأعمال المضاربة التي يقف وراءها بعض كبار المتعاملين في السوق، والتوقّعات السلبيّة المتّصلة باحتمال رفع الدعم أو ترشيده، ناهيك عن التوتر الداخلي الذي يجري استغلاله وتصعيده لأغراض سياسية معروفة. تسبّبت هذه العوامل الظرفية في تفشّي ظاهرة تفضيل السيولة بالدولار، أي الاحتفاظ بالعملة الخضراء بدلاً من عرضها في السوق، وفي زيادة سرعة تداول النقود بالليرة اللبنانية الذي يعني تقنياً توسيع الكتلة النقدية.

بوزارة الأزمة

إذا كان الهدف هو السيطرة على تقلّبات سعر الصرف، فهذا يقتضي التعامل مع هذه العوامل مجتمعة، وتدخلاً يومياً محسوباً من قبل مصرف لبنان، وزيادة شفافية سوق القطع وتمكين المؤسّسات النظاميّة العاملة فيه من العمل وفق القوانين المرعية الإجراء. لكن التركيز يجب أن ينصبّ قبل ذلك وبعده على بؤرة الأزمة المتمثّلة في مشكلة المودعين الذين يواجهون اقتطاعاً قاسياً ومتزايداً وعشوائياً من ودائعهم بالعملة الصعبة. فمن حقّ هؤلاء أن يحصلوا على أموالهم بعملة الإيداع، أو على الأقل بما يوازيها بسعر الصرف الفعلي إذا أخذنا ببعض التفسيرات لقانون الموجبات والعقود. وحتى ننجح في امتصاص الأثر اللاتوازني لتسييل الحسابات بالعملة الصعبة على شكل ليرات لبنانية، فإنّ علينا تغيير الآلية المعمول بها حالياً. فيحصل المودعون مجدداً على جزء من سحوباتهم بالدولار الأميركي ضمن سقوف محددة. وهذا ما يمكن أن يأتي في إطار إجراء مزدوج ينال بموجبه المودعون ما لا يقل عن 30% من سحوباتهم النقدية بالدولار الأميركي. على أن يلتزم مصرف لبنان بتغطية ما يوازي الاحتياط الإلزامي (15%) من قيمة هذه السحوبات، فيما تتولى المصارف تسديد نسبة مساوية (مع إمكانية زيادتها تدريجياً)، شرط أن يتحقّق ذلك بأموال طازجة آتية من الخارج ومن ضمنها المؤونات المطلوبة بموجب تعاميم مصرف لبنان.

بالتطبيق على هذه الآلية، تستأنف المصارف تسديد جزء من مطلوباتها بالدولار، وتجري المحافظة في الوقت نفسه على ما يعدّه المصرف المركزي احتياطياً إلزامياً، فإذا أخذنا بفرضية أنّ السحب السنوي من الودائع يتراوح ما بين 4,5 مليار دولار و5 مليارات دولار أميركي، يكون المطلوب ضخّ 1,5 مليار دولار تقريباً في السنة لمصلحة المودعين، منصفةً بين المصارف والمصرف المركزي، وهذا يفوق قيمة خلق النقد السنوي بالليرة اللبنانية المترتّب على سحوبات المودعين بسعر المنصة والتي ستقلّ وفق هذه الآلية بمقدار الثلث.

وللغرض نفسه، يجب خفض عجز الخزينة والموازنة العامة إلى أدنى حدٍّ ممكن، مع التركيز على تقليص النفقات التي تستلزم ضخّاً نقدياً في السوق، وزيادة الإيرادات التي تمتصّ السيولة. وفي واقع الحال يمكن تحقيق التوازن بين جانبي الواردات والنفقات في الموازنة العامة، ومحو العجز (الذي تقدّره مسودة مشروع موازنة 2021 بنحو 4687 مليار ليرة عدا سلفة الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان) من خلال بضعة إجراءات «واقعية»، أبرزها شطب كامل الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية والبالغة حسب المشروع المذكور نحو 3 آلاف مليار ليرة، واحتساب الضريبة على فوائد شهادات الإيداع وودائع المصارف في مصرف لبنان بالعملات الأجنبية بسعر صرف المنصة. ولا بدّ أيضاً من التحسّب استباقياً للمتطلّبات الماليّة الناتجة من توسيع برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً، بزيادة واردات الخزينة لاستيعاب هذا البرنامج من جهة، والبحث من جهة أخرى عن تغطية له بالعملات الأجنبية، سواء من المساعدات الخارجية، أو عبر ما يمكن تسميته بـ«التمويل السلبي» الذي يعني خفض الإنفاق الكلّي بالعملات الصعبة في مجالات محدّدة.

> **حتى ننجح في امتصاص الأثر اللاتوازني لتسييل الحسابات بالعملة الصعبة على شكل ليرات لبنانية فعلينا تغيير الآلية الحالية ليُتاح للمودعين الحصول مجدداً على جزء من سحوباتهم بالدولار الأميركي ضمن سقوف محدّدة**

«كونترول» شبه شامل

هنا نصل إلى نقطة مركزيّة في النقاش بشأن ضبط سوق الصرف والتحكم بعوامل العرض والطلب فيها، والتي تتمثل في الرقابة المباشرة والصارمة على حركة التجارة الخارجية وحسابات العالم الخارجي، وهذا ما لا يمكن تركه للآليات التقليدية والعادية في ظل الفوضى الانتقالية الراهنة. ففي الوقت الذي لم نعُد قادرين فيه على استقطاب الأموال من الخارج بالقيم المطلوبة، يمكن حصر إنفاق ما تبقى لدينا من احتياطيات نقدية على السلع الضرورية والحيوية أو التي لا بدائل محلية لها.

ولهذه الغاية يجب العمل على خفض عجز الحساب الجاري إلى أدنى حدٍّ ممكن (وتصفيره إن أمكن) عبر إجراءات فورية ومباشرة منها (على سبيل التمرين): خفض نفقات السفر والسياحة التي يقوم بها اللبنانيون في الخارج، والحدّ من تحويلات العمال غير اللبنانيين المقدّرة بـ1350 مليون دولار حتى شهر حزيران من السنة الفائتة، وخفض استيراد السلع التي يمكن الاستغناء عنها بقيمة لا تقلّ عن مليار دولار سنوياً. وبذلك يكون مجموع الخفض في فاتورة الاستيراد السلع والخدمات من خلال الإجراءات وغيرها كافياً لردم فجوة الحساب الجاري.

بيد أنّ الإجراءات المطروحة أعلاه ليست سوى محاولة انتقالية لتنظيم الفراغ والحدّ من مخاطره وتخفيف أعبائه، كما أنها ذات صلاحية زمنية محددة، وقد لا تصمد أمام احتمالات الانهيار الذي بدأنا نشهد على ما يبدو موجته الثاني، إذ لا حلّ حقيقيّاً من دون إجراءات جدية وسريعة للإنقاذ، تقوم بها سلطة أعيد تكوينها أو إصلاحها أو تفعيلها، أو حتى من خلال ما تيسّر من مؤسّسات ما زالت قادرة على السير ولو على قدم واحدة.

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

انهيار وشيك في قطاع النقل

فيما بدأت أزمة النقل، في ظل الأزمة الاقتصادية، تتضاءل بشكل أوضح وتؤثّر على تنقلات اللبنانيين، يبدو أن من هم في موقع «المسؤولية» لا علم لديهم، أساساً، بهذه الأزمة. بدا كأنهم يؤمنون بما يمكن تسميته «المعجزة اللبنانية» التي ستحطّ هذه المرّة في قطاع النقل. وكان تنقلاتنا لن تتأثر بارتفاع الكلفة أو برفع الدعم الذي أوشك على نهايته

علي الزين *

أسبوع بعد أسبوع يرتفع سعر صفيحة البنزين في لبنان. بدأ الأمر في تشرين الثاني من السنة الماضية. كان سعر صفيحة البنزين من عيار 98 أوكتان يبلغ 24100 ليرة، ثم ارتفع الأسبوع الماضي إلى 40 ألف ليرة، أي زيادة توازي ثلثي السعر خلال أقلّ من 3 أشهر، و4200 ليرة خلال أسبوع واحد. هو ارتفاع ناجم عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، وعن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة. وليصبح ذلك مهدّد بأن يصبح ترفاً حقيقياً لا قدرة لنا على تسديد كلفته. فهناك جزء كبير من المداخيل ستُخصّص فقط للتنقل. في بعض الحالات قد تصبح كلفة التنقل موازية لقيمة المداخيل، لا سيما لسكان الأطراف، وذوي الدخل المحدود الذي يزداد عددهم بشكل متسارع مع كل قفزة يقفزها الدولار مقابل الليرة البائسة.

سابقاً، شهدنا أزمات اقتصادية تُصيب قطاع النقل في غير بلد، لكن هذا البلد الصغير - لبنان - مذهل. إذا قارنّا لبنان مع باقي دول العالم، سنجد أن قطاع النقل فيه يجمع كل ما هو سيئ من طرفيه، سواء لجهة الاعتماد على السيارة بشكل كبير وأساسي (شبيه للدول الغنية)، أو غياب البدائل لا سيما النقل المشترك الفعّال (شبيه للدول الفقيرة).

إذاً، الأزمة التي يُتوقع اشتداد آثرها على قطاع النقل، ستكون مجرّد «ميزة» أخرى للبنان (ربما تُضاف إلى أكبر صحن حمص وجبيننا الذي يغطي الشمس) بين الدول الفقيرة، أو التي لا تعتمد على السيارة للتنقل حيث يكون تأثير غلاء المحروقات أو أسعار قطع السيارات محدوداً (رأينا أمراً مماثلاً في السودان ومصر إلى حدّ ما)، وذلك بمعزل عما إذا كانت تملك نقلاً مشتركاً فعّالاً أو لا. من ناحية ثانية، فإنه في الدول الغنية (أقلّه أغنى من لبنان) التي أصابتها أزمات (إسبانيا، اليونان، البرتغال)، تخلّى الناس عن السيارة جزئياً، أو طوعاً أحياناً، كما هو متوقّع حصوله في لبنان، إلا أنهم وجدوا في المقابل توافر أبسط مقومات النقل المشترك والليّن. لا بل جرى العمل على تعزيز هذه المقوّمات كبديل مستدام للسيارة على المدى الطويل، بينما لبنان يفتقر، حرفياً، إلى بديل فعلي من السيارة. فالنقل المشترك في حالة يُرثى لها كما هو معلوم ويتوقع ازدياد وضعه سوءاً إذا استمر إهماله. أما التنقل على الأقدام فليس معتمداً فضلاً عن أنه يُعتمد أساساً للمسافات القريبة حصراً، والدراجة الهوائية غائبة كلياً عن طرقاتنا (تشترك هذه الوسائل الثلاث أيضاً بضعف البنى التحتية اللازمة في حالة المشي، وغيابها كلياً في حالة النقل المشترك والدراجة الهوائية).

إزاء اشتداد هذه الأزمة، تأتي ردّة فعل المسؤولين عن قطاع النقل صامتة. يكاد يكون الصمت تامّاً لولا بعض من المحروقات من احتياط الجيش! هنا المفارقة. فهذه «المبادرة» أتت من السلطة التشريعية وتحديداً من رئيس المجلس النيابي، لا من السلطة التنفيذية ووزارة النقل والأشغال العامة أو الطاقة أو الدفاع. هذه العوامل، على بساطتها، تقدّم دليلاً إضافياً عن تفكّك عمل الدولة بنيوياً وشكليّة وجود سلطة، فضلاً عن الوضع الكارثي لحوكمة قطاع النقل، وخطورة الأزمة وسط غياب الرؤية والحلول الجذرية والاكتفاء بـ«الترقيع»... أما أن يأتي هذا الصمت في ظلّ ظرف حرج كهذا، فهو أمر خطير للغاية. إن ردّة فعل من هم في موقع المسؤولية عن النقل في لبنان، لم يكن أبداً مفاجئاً، خصوصاً أنه يأتي من أشخاص ارتضوا أن يكونوا واجهة للأحزاب الطائفية في حكومة «مسرحية»، أو ممثّلين للزعيم في مسخ دولة. لكن على هؤلاء معرفة أن مسؤوليتهم اليوم تتعدّى الإهمال الوظيفي والتقصير، وتتحول إلى جريمة موصوفة. نعم، جريمة يتحمّلها هؤلاء كأشخاص، ومعهم من وكّلهم بمواقعهم. لا نبالغ أبداً في هذا التعبير، فعدم أخذ أي إجراء ولو بسيط أو محدود ومؤقّت، والتزام النأي بالنفس عن هذه الأزمة والحياد عن هموم الناس في خدمة حياتية تصيبهم مباشرة، ليس إلا جريمة.

كل ما تقدّم ليس سوى ناقوس خطر بأن نظام النقل معرّض للانهيار وأن تنقلاتنا مهدّدة وأن لذلك أثراً اجتماعياً، اقتصادياً، ونفسياً، كبيراً جداً. ما ينتظرنا خطير جداً، ولكنه للأسف لا يأخذ الحيّز المطلوب من النقاش. هذا الناقوس لا ندقّه أبداً تجاه من هم في السلطة لأنهم عاجزون، وفاشلون لا يتوقع منهم تحمّل قيد أنملة من المسؤولية. لا نطالبهم بشيء لأنهم فاقدو الشرعية. إنما ندقّه للناس ليعرفوا ما ينتظرهم، وليعملوا على تغيير عادات تنقلاتهم (راجع مقالاً سابقاً في الأخبار «الفرصة مؤاتية لإيجاد بديل من السيارة»)، وللفت النظر إلى أن المسؤولين لا يفعلون شيئاً في وجه أعتى أزمة تضرب القطاع. لذا، أنّ الأوان للبحث عن بديل جدّي، والتفكير في الانتقال إلى دولة مدنية حقيقية يكون فيها نظام النقل فعّالاً وسهلاً ومريحاً بأسعار ضمن متناول الجميع. هذا حقّ لكل مقيم وليس منّة من أحد ولا ترفاً محصوراً بالطبقة الغنية.

* متخصّص في قطاع النقل

> **ما ينتظرنا خطير جداً لأن نظام النقل معرّض للانهيار وتنقلاتنا مهدّدة بما ينطوي عليه ذلك من أثر اجتماعي ونفسي واقتصادي**

رسم بياني

سيناريوهات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي

بلغ الدين العام في لبنان بحسب إحصاءات رسمية مصدرها وزارة المال، نحو 144 ألف مليار ليرة، موزّعاً على 62,3% دين بالعملة المحلية، و37,7% دين بالعملة الأجنبية. يحمل مصرف لبنان من هذا الدين نحو 55079 مليار ليرة بالعملة المحلية، و7630 مليار ليرة بالعملة الأجنبية، مجموع حصّة مصرف لبنان من الدين يبلغ 43,52%، بينما حصّة المصارف التجارية المحلية تبلغ 37328 مليار ليرة أو ما يوازي 25,9%، ويحمل الضمان الاجتماعي نحو 6 آلاف مليار ليرة أو ما يوازي 4,2% من الدين، والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع نحو 4300 مليار ليرة أو ما يوازي 2,99% من الدين، وهناك حصص لحملة سندات اليوروبوندز الأجانب بقيمة 30 ألف مليار ليرة أو ما يوازي 20,3%، و1,2% أو ما قيمته 3150 مليار ليرة هي عبارة عن قروض خارجية من دول ومؤسسات مالية متعدّدة الأطراف، بالإضافة إلى حصص صغيرة للجمهور والمتعهدين ومؤسسات مالية بقيمة 1130 مليار ليرة أو ما يوازي 0,78%.

بالاستناد إلى هذه الحسابات، وحسابات الناتج المحلي الإجمالي الذي قدّرته وزارة المال بنحو 88 ألف مليار ليرة لعام 2020، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 163,7%.

في الواقع، يُعدّ هذا الحساب غير دقيق نهائياً وتعتريه ثغرة أساسية: الدين بالعملة الأجنبية هو عبارة عن سندات يوروبوندز، وقروض خارجية متعاقد عليها مع مصادر ثنائية ومؤسسات مالية متعددة الأطراف ومؤسسات مصرفية أجنبية. قيمة محفظة سندات اليوروبوندز تبلغ 33,96 مليار دولار، وقيمة القروض تبلغ 2,09 مليار دولار. وهذه المبالغ هي دين لبنان تجاه الخارج، وهي مسعّرة في بيانات الوزارة على أساس 1507,5 ليرات وسطي لكل دولار، أي بما يوازي 54346 مليار ليرة، رغم أنه دين خارجي ويتطلب سداده أو سداد فوائده، تحويلات إلى الخارج بالدولار الحقيقي وليس بالدولار المحلّي، وبالتالي فإن التسعير يجب أن يكون بالسعر الفعلي للدولار الحقيقي.

يمكن احتساب الدين الفعلي بالدولار وفق عدّة سيناريوهات أبرزها:

- سيناريو سعر المنصّة: يبلغ سعر المنصّة 3900 ليرة مقابل كل دولار وهو يمثّل سعر الدولار المحلّي، أي الدولارات التي يمكن سحبها من المصارف المحلية بالليرة اللبنانية حصراً. بهذا المعنى لا يمكن اعتماد هذا السعر مع الدائنين الأجانب، لكنه سعر يمكن اعتماده بالنسبة إلى المصارف المحلية الدائنة. وبأي حال، فإن تسعير الدين الخارجي وفق سعر المنصّة يرفع قيمة الدين الخارجي بالعملة المحلية إلى 140595 مليار ليرة. وبالتالي يصبح مجموع الدين العام 230357 مليار ليرة، أي ما يوازي 261,7% من الناتج المحلي الإجمالي.

- سيناريو السعر السوقي: حالياً يُراوح سعر الدولار في السوق المحلية ما بين 9 آلاف ليرة و11 ألف ليرة، أي بمعدل وسطي 10 آلاف ليرة (هناك وعود من حاكم مصرف لبنان بأن ينخفض إلى ما دون الـ9 آلاف ليرة بعد بدء عمل منصّة التسعير ابتداءً من صباح اليوم). الدين الخارجي بالعملة الأجنبية سيبلغ 330500 مليار ليرة، إذا اعتُمد سعر الـ10 آلاف ليرة، ما يعني أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبلغ 375,5%.

- قد تكون هناك طريقة ثانية لاحتساب نسبة الدين إلى الناتج من خلال تسعير الدين العام على أساس الدولار الخارجي. بهذا المعنى تنخفض قيمة الدين بالليرة إلى 23 مليار دولار وفق سعر المنصّة وتصبح قيمة الناتج وفق السعر نفسه 22,5 مليار دولار، أي أن الدين العام يصبح 55,5 مليار دولار ونسبته إلى الناتج 246,8%. أما إذا احتُسب سعر الدولار السوقي للدين بالليرة فستنخفض قيمة الدين إلى 8,9 مليارات وسيصبح الدين العام 41,9 مليار دولار والناتج سيبلغ 8,8 مليارات دولار، أي أن نسبة الدين إلى الناتج ستبلغ 476%.

هذه ليست سوى محاولة استرشادية لاحتساب نسبة الدين الحكومي إلى الناتج. فالأرقام الدقيقة يجب أن تأخذ في الاعتبار آلية احتساب الناتج المحلي الإجمالي، لكنها محاولة ضرورية لسبب أساسي: إذا كان لبنان سيسعى للحصول على برنامج مع صندوق النقد الدولي، فإنه يترتب عليه أن يلتزم بالسقوف والمؤشرات التي سيحدّدها، وخصوصاً أن التمويل سيكون مربوطاً بـ «القطارة» بهذا الالتزام. فمن أبرز السقوف التي يحدّدها الصندوق هو أن يكون الدين العام في مسار مستدام ضمن سقف لا يتعدّى الـ 100% من الناتج المحلي الإجمالي.

لذا، إن تسعير الدين العام واحتساب الناتج أمران ضروريان من أجل معرفة حجم الخسائر التي ستترتب على حملة الدين. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الديون الموجودة لدى مصرف لبنان تجاه المصارف، وديون المصارف تجاه الزبائن. أهم ما في هذه المسألة يتعلق بتوزيع الخسائر. هذه هي المعركة الحقيقية التي يجب الانتباه إليها. الجهد المحاسبي ضروري لاحتساب الدين، لكنه أيضاً جهد مُهم لمُكافحة الأهداف والتوجهات التي ستلجأ إليها السلطة في مواجهة الخسائر.

كمية الخسائر تحدّد أيضاً آلية التوزيع. حتى الآن يقع عبء الخسائر كلّه على عاتق المقيمين عبر ضريبة التضخّم التي يفرضها سلامة من خلال طباعة النقود وإطفاء الخسائر بينه وبين المصارف، وهي تمثّل الخسائر الكبرى في النظام المصرفي. فالمصرف المركزي يحمل في نهاية 2020 نحو 88 مليار دولار وثّقتها المصارف عنده، وبدورها المصارف تحمل نحو 110 مليارات دولار ودائع مقوّمة بالدولار للزبائن هي ديون واجبة السداد عند استحقاقها. لكن إطفاء الخسائر بين المصارف ومصرف لبنان، يتم عبر طباعة النقود التي تخلق تضخّماً في الأسعار وتثير تقلبات كبيرة في قيمة العملة.

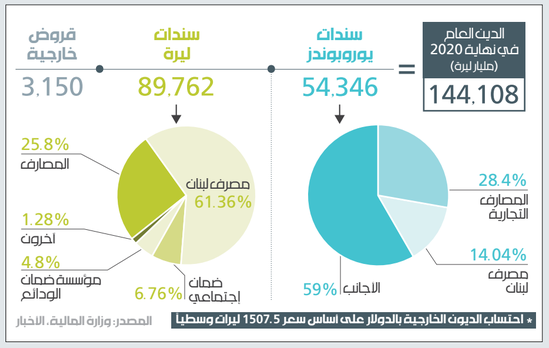

نحو تصحيح عادل وهادف للأجور

الاسبوع الماضي ارتفع سعر صرف الدولار الى 51 الف ليرة. فانخفض الحدّ الادنى للاجور من 054 دولاراً الى 54 دولاراً شهرياً (576 الف ليرة). من يتقاضى هذا الحدّ الادنى. عليه ان يعيش بنحو 5.1 دولار في اليوم. إشكالية كهذه، لا يمكن مواجهتها إلا بسياسة واضحة: تصحيح الاجور. لكن إذا لم تكن الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية تسمح بذلك، فهل هناك وسائل اخرى. نعم إنه الاجر الاجتماعي الذي يزيح اعباء عن الاجور الحالية مثل الطبابة المجانية والتعليم المجاني وسواهما. ما يعوّض بعضاً من التدهور في قيمة الاجر

ماهر سلامة

انخفاض القيمة الحقيقية للأجور امر لا مهربَ منه في حالة وقوع أزمات عملات. هذه خلاصة ما تكشفه الورقة البحثية التي أعدّها إميليانو برانكاشيو وناديا غاربيليني بعنوان «أزمات نظام العملة، والأجور الحقيقية، وتوزيع الدخل الوظيفي والإنتاج». درست هذه الورقة 28 حالة تحوّل من سعر صرف ثابت إلى أسعار صرف حرّة ما أدى إلى انخفاض قيمة العملة، وخلصت إلى أن تحرير سعر الصرف ينعكس انخفاضاً في القيمة الحقيقية للأجور. هذا ما حدث بالضبط في لبنان. فالانخفاض الحاد الذي طرأ على قيمة الليرة خلال سنة وبضعة أشهر أدى إلى تضخّم في الأسعار بنسبة 84% في عام 2020، واضعف القدرة الشرائية للأجراء بشكل ملحوظ.

يمكن الاستجابة تجاه هذا الوضع من خلال الاعتراف بأن ما كان يُسمى «قيمة الأجور الحقيقية» في زمن كان فيه سعر صرف الدولار 1500 ليرة لكل دولار، لم يكن فعلياً قيمة حقيقية، بل كان يعبّر عن التضخّم الزائد في قيمة العملة (overvaluation). كذلك كانت القدرة الشرائية للأجور وهميّة. وأنتجت هذه المعادلة نظاماً استهلاكياً وهمياً أيضاً ولا مجال للعودة إليه. إلا أن المشكلة اليوم تكمن في الانحدار الحاصل في قيمة الأجور الحقيقية بشكل يهدّد الحدّ الأدنى من المستوى المعيشي، أي استهلاك الأساسيات فقط كالغذاء والمسكن والملبس والطبابة. لذا بعد الاعتراف بوهم القيمة السابقة للأجور، مع معرفة واقعيّة لما سيكون عليه شكل الاستهلاك في البلد، وبعد امتصاص الاقتصاد لأزمة العملة المحلية، يفترض التفكير في كيفية تحسين أوضاع الأجور بشكل يتلاءم مع الواقع الجديد. لكن كيف يمكن أن يحصل ذلك؟

مصدر تحسين الاجور

المشكلة الأساسية في تحسين الأجور في ظل الأزمات، متعلقة بمصدر التمويل. أمر كهذا لا يمكن أن يحدث من خلال خطوة بسيطة مثل رفع الحدّ الأدنى للأجور، نظراً إلى ما يمكن أن يخلقه هذا الأمر من مسار تضخّمي في دوامة لا نهاية لها. هنا يمكن الحديث عن «الصعيد الذاتي»، أو «الحل الذاتي» الذي يتفوّق فيه أصحاب الأعمال بعلاقتهم مع الأجراء. هؤلاء، في عيني جون ماينارد كينز، «هم الرابح الأكبر من الانخفاض في قيمة العملة». فهو يشير إلى تأثير انخفاض قيمة العملة على المجتمع عبر تشريحه إلى ثلاث شرائح: مستثمرون، أصحاب أعمال وأجراء. يرى كينز أن المستفيد الأكبر بين هؤلاء هم أصحاب الأعمال لأنهم لا يعتمدون في تمويل مصالحهم على رؤوس أموالهم فقط (خصوصاً الكبار منهم) بل يعتمدون بشكل كبير على الاستدانة. وفي ظل أزمات العملة، فإن عقود الدين هي المتأثر الأول لأنها تنصّ على دفعات سنوية أو شهريّة ثابتة، ولا تأخذ في الاعتبار التغيّر في قيمة هذه الدفعات. بهذه الطريقة تنخفض كلفة الدين الحقيقية على هؤلاء (تماماً كما يحصل في لبنان حالياً في ظل قيام المقترضين بسداد الديون بالشيكات المصرفية التي تدنّت قيمتها بنحو 75%). وتمتدّ هذه الاستفادة طوال مدّة آجال العقود القديمة. فعلى سبيل المثال، إذا اشترى صاحب المصنع، أرضه بواسطة قرض عقاري على أساس قيمة معينة يترتب عليها دفعات ثابتة، وهو يحتسب هذه الدفعات من ضمن كلفة إنتاجه ويبني عليها أيضاً أسعار المنتجات، فعندما تنخفض قيمة العملة، تنخفض

> **يمكن الضغط على أصحاب الأعمال لتحسين الأجور بدلاً من استغلال انخفاض قيمتها الحقيقية لمراكمة الأرباح**

القيمة الحقيقية لدفعات هذا القرض ما يؤدي إلى انخفاض قيمة إنتاجه الحقيقية، وتزيد هوامش ربحه.

كذلك يستفيد أصحاب العمل (تجار ومنتجون) من الارتفاع المتتالي للأسعار. فالتجار يشترون البضائع والمنتجون يشترون المواد الأولية بأسعار منخفضة، بينما يبيعون سلعهم بأسعار أعلى تتناسب مع نسب ارتفاع سعر الصرف. يتنزع هؤلاء بما يسمى قيمة/كلفة الاستبدال (replacement value) لتبرير رفع الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير من كلفتها عليهم. هم يزعمون أن كلفة الاستبدال تأكل من رساميلهم، ما يضطرهم إلى رفع الاسعار. لكن في الواقع، إن هذه العملية تراكم الأرباح عند أصحاب العمل الذين يتحكمون باسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم أو بضائعهم ولا أحد غيرهم يحدّد هوامش ربحيتهم، لذا لا يمكن منعهم من الحفاظ على ثبات قيمة أرباحهم الحقيقية إلا بتدخّل الدولة لتحديد الأسعار وهو أمر استثنائي في النظام «الرأسمالي الحرّ» السائد.

ويستفيد أصحاب الأعمال أيضاً من انخفاض الكلفة الحقيقية لرأس المال البشري، أي الأجور. من هنا يمكن الضغط على أصحاب الأعمال لتحسين الأجور بدلاً من استغلال انخفاض قيمتها الحقيقية لمراكمة الأرباح. في هذه النقطة يتحدّث كينز عن تفعيل العمل النقابي والاتحادي للأجراء، الذي استطاع من خلاله عمال بريطانيا وأميركا، في العشرينيات، رفع أجورهم وتحسين ظروف عملهم أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر يتعلق بالقطاعات القادرة على الاستمرار في العمل في ظل الأزمة، وهي حتماً القطاعات المنتجة وبعض القطاعات التجارية والخدماتية.

الاجر الاجتماعي

رفع الأجور المحدود بالطريقة المذكورة ليس كافياً. فالانخفاض الحاصل في قيمة العملة لا يمكن تغطيته بخطوة واحدة في ظل خسائر كبيرة طرأت على قيمة الأجور الحقيقية. الأمر يتعلق بقدرة المؤسسات على الاستمرار في ظل هذه الأزمة. قد تكون هناك مؤسسات قادرة على رفع الأجور، خلافاً لغيرها الذي تدهورت أحواله. المنطق التنافسي بين المؤسّسات يؤدي في اوقات الأزمات، إلى إلغاء بعضها بعنف. لذا يجب العمل على صعيد آخر، وهو محاولة خفض الأكلاف الاجتماعية على الأجير. من هذه الأكلاف التعليم والطبابة والخدمات الأساسية مثل النقل العام. السؤال الأساسي هنا هو كيف يمكن فعل هذا الأمر في ظل وجود دولة شبه مفلسة تعتمد على طباعة العملة لتلبية مستحقّاتها؟

إعادة توزيع الثروة هي من الطرق التي يمكن أن تموّل مثل هذه الخطوات. يتطلب الأمر أن تتم العملية عبر السياسات الضريبية. لذا، تصبح مسألة تمويل الخدمات العامة المجانية بالمال العام، مسألة مرتبطة مباشرة بإعادة توزيع الثروة. عندما تُفرض الضريبة، تُقتطع من الأكثر قدرة، من أجل إنفاقها على تحسين المجتمع وزيادة فاعليته. هذا هو المفهوم الأساسي لإعادة توزيع الثروة، وهو ينطبق على مسألة الأجر الاجتماعي. الأمر لا يتعلق بالتفسيرات الشعبوية عن الأخذ من الغني وإعطاء الفقير، بل هي متصلة أكثر ببنية المجتمع وكيفية تحصيل الضريبة والإنفاق منها ضمن أهداف محدّدة وواضحة. فمن خلال نقل جزء من الثروة إلى الدولة، وإعادة توزيع هذه الثروة من قبلها على شكل خدمات اجتماعية، تسهم هذه العملية في خفض كلفة المعيشة على المواطن. هناك شبه إجماع في الدراسات التي تطرّقت إلى أزمات العملة، على أن أزمات العملات تؤدّي إلى تغيّر كبير في هيكلية توزيع الثروة وزيادة اللامساواة في المجتمعات. لذا، تكون من مهمة الدولة، رسم سياساتها الضريبية عكس مسار التوزّع غير العادل للثروات. يمكن الحديث هنا عن ضرائب الربح، وضرائب الدخل، بشكل تصاعدي طبعاً، وضريبة الثروة التي تُسمى الضريبة التضامنية أيضاً. الضريبة هي طريقة لنقل الثروة من الأفراد إلى الدولة ثم استخدامها في تصويب مسار الأوضاع الاجتماعية. بهذه الطريقة يمكن التخفيف من عبء انخفاض قيمة الأجور عن الأجراء لتفادي أزمات اجتماعية قد تنفجر في حال بقي الوضع على ما هو عليه.

انجل بوليغان ـ المكسيك

تعريف الأجر الإجتماعي

استخدم مصطلح «الأجر الاجتماعي» بشكل متواتر في المجال الصحافي. وهو يعني توفير مجموعة غير محدّدة من الخدمات العامة التي تشمل التعليم والرعاية الصحية. لا يُستخدم هذا المصطلح كثيراً في الأوساط الأكاديمية الدولية. «الأجر» هي كلمة تشير إلى تعويض مقابل أحد عوامل الإنتاج، أي العمل، وأن مصطلح «اجتماعي» يعني ضمناً التغطية الشاملة. هكذا يُنظر إلى الأجر الاجتماعي على أنه شكل من أشكال دخل الملكية الجماعية، بما في ذلك «الإتاوات» مقابل استخدام الموارد «السيادية» الطبيعية وغير الملموسة التي لا تخضع للملكية المطلقة. من هذا المنطلق، إن الأجر الاجتماعي يشكل جميع النفقات العامة، بما في ذلك نظام دعم الدخل الذي يدفع معاشات التقاعد والتقويمات الاجتماعية والإعانات والتنازلات الضريبية. إن فلسفات الأحزاب السياسية تعكس بشكل أساسي:

(1) الاختلافات في الحجم المناسب للأجر الاجتماعي بالنسبة إلى المكوّنات الأخرى للناتج القومي الإجمالي.

(2) الاختلافات حول المدى الذي ينبغي للحكومة أو الأفراد أن يحددوا فيه كيف سيتم إنفاق الأجر.

* من ورقة «الأجر الاجتماعي كمكوّن محدد لفلسفات الاحزاب السياسية» ـ كيث رانكن، دكتور في جامعة اوكلاند، نيوزيلندا
* ورقة مقدّمة إلى مؤتمر جمعية الدراسات السياسية النيوزيلندية، في 8-10 تموز 1996.

إحصاءات

الطبقة الوسطى تتقلّص: 17% من العالم

حسن شقراني

هل تعدّ نفسك من الطبقة الوسطى؟ يُطرح هذا السؤال بخلفية التقييم الاجتماعي في استبيانات المسح، نظراً إلى أهمية المنظور الذاتي في تحديد الطبقة التي ينتمي إليها المرء؛ ويصح ذلك على وجه الخصوص في المجتمعات الصغيرة المنفتحة مثل المجتمع اللبناني. غير أن تحديد الانتماء إلى طبقة معينة يعود إلى معطيات علمية أساسها بسيط هو مستوى الدخل اليومي بحسب سعر الصرف القائم على القدرة الشرائية. وبناءً عليه، تُظهر البيانات الأخيرة أن الطبقة الوسطى الكونيّة تقلّصت خلال عام 2020، نتيجة تأثير وباء كوفيد-19، إلى 17% فقط من سكان الكوكب، مع اقتراب نسبة ذوي الدخل المنخفض والفقراء من الثلثين تقريباً.

البيانات التي حلّلها ونشرها أخيراً مركز «بيو» البحثي للدراسات الإحصائية في الولايات المتّحدة، تُظهر أن عام الوباء كانت كلفته كبيرة على رحلة الصعود من هوّة الفقر وطبقة الدخل المنخفض نحو الطبقة الوسطى وبعدها طبقة الدخل المتوسط الأعلى وأخيراً طبقة الدخل المرتفع؛ وذلك بعدما كان العالم قد قطع شوطاً كبيراً في تحقيق التقدم على هذا الصعيد.

فخلال فترة العقد الماضية انعتق نحو نصف مليار إنسان من براثن الفقر لينضموا إلى صفوف الطبقي الوسطى الكونية، ومع تقلّص عدد الفقراء من أكثر من مليار نسمة إلى 691 مليوناً، زاد عدد الطبقة الوسطى بمعدل 54 مليون إنسان سنوياً إلى 1,34 مليار. وانسحب هذا الانتقال الإيجابي إلى فئات الدخل الأعلى حيث زادت بمعدل 15 مليون نسمة سنوياً إلى 576 مليوناً، لتصبح نسبتهم 7,5% من سكان العالم.

هذه المعطيات كانت عشية عام 2020 والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي ولّدها وباء كوفيد-19 خلاله. ففي العام الماضي تقلّصت الطبقة الوسطى الكونية بنحو 54 مليوناً إلى 1,32 مليار، وزاد عدد ذوي الدخل المنخفض 21 مليوناً إلى 3,95 مليارات يمثّلون أكثر من نصف سكان الأرض. أما الفقراء فقد ارتفع عددهم بنحو 131 مليون نسمة إلى 803 ملايين نسمة يمثلون أكثر من 10% من سكان الكوكب.

وتماماً كما يتفاوت توزيع ثمار النمو في المجتمع الواحد بين مختلف الفئات والطبقات، يُرصد اختلاف كبير في نتائج الأقاليم على صعيد توزّع الدخل وحركة الانتقال الطبقي. ويُلاحظ أن تدهور الطبقة الوسطى كان الأسوأ في منطقة جنوب آسيا، حيث تراجع عددها 32 مليون نسمة مقارنة مع 19 مليون نسمة في منطقة شرق آسيا-المحيط الهادئ؛ و8 ملايين نسمة لكل من منطقتي الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية-الكاريبي. أما البلدان المتقدّمة فقد سجّلت زيادة في عدد طبقتها الوسطى بسبب تأثير برامج التحفيز الاجتماعي التي أقرّتها حكومات تلك البلدان، على موازنات الأسر.

أما المثال الأبرز في بحث الديناميات الطبقية ومراجعتها بعد عام الوباء، فهو المجتمع الصيني. هناك سجّل الاقتصاد نمواً في ذلك العام مخالفاً النمط العالمي. لذا، رغم أن كوفيد-19 انطلق من الصين (بحسب أكثر الروايات استناداً إلى التقييم العلمي) تمكّن هذا البلد من احتواء الأزمة وتجنيب العالم تدهوراً أخطر في عدد الطبقة الوسطى، لكونه يضم ثلث الطبقة الوسطى الكونية.

على الجانب الآخر من المعادلة، يبرز بلد عانى الأمرّين في العام الماضي، نتيجة انفجار الأزمة الاقتصادية بالتوازي مع انتشار الوباء. ففي حالة لبنان، البلد الذي تعتدّ فيه الطبقة الوسطى بمرتبة اجتماعية معلنة ذاتياً، تدهورت مؤشرات العيش والقدرة الشرائية على نحو حادّ نتيجة تراجع سعر صرف العملة الوطنية. وباعتماد سعر صرف نظري عند 10 آلاف ليرة للدولار الواحد، تدهور الحد الأدنى للأجور من 450 دولاراً إلى 67,5 دولاراً شهرياً، أي ما يوازي 810 دولارات سنوياً، وهو المستوى نفسه تقريباً لخطّ الفقر العالمي، الذي يُحدد بدولارين يومياً.

ولوضع الأمور في سياقها، يُعرّف التحليل الطبقة الوسطى بمن يتقاضون بين 10 و20 دولاراً يومياً (وهو مستوى يبقى منخفضاً جداً ويُعادل خط الفقر الرسمي في الولايات المتّحدة مثلاً). والطبقي الوسطى العليا بدخل بين 20 دولاراً و50 دولاراً، والدخل الأعلى بأكثر من ذلك.

هذا ما يعيدنا إلى السؤال عن كيفية تحديد الطبقة الوسطى، فرغم أن المعيار الاقتصادي هو الأكثر اعتماداً للإجابة عليه - بمعنى كم يبلغ رصيدك المصرفي أو الاستثماري أو من الكاش - هناك معياران آخران يعالجهما العلماء في هذا السياق، الأول هو التحصيل العلمي والمرتبة الوظيفية والثاني هو المعيار الثقافي لناحية السلوك الاجتماعي وتحديد الذات. غير أن جميع تلك المعايير أضحت مشوّهة في لبنان، فحتى الرصيد المصرفي لم يُعتدّ به كمؤشر علمي لتحديد الطبقة.

مصدر الرسوم البيانية:
مركز بيو للأبحاث، آذار 2021

عدد الأشخاص في كل شريحة دخل قبل وبعد ازمة العام 2020 (ملايين)

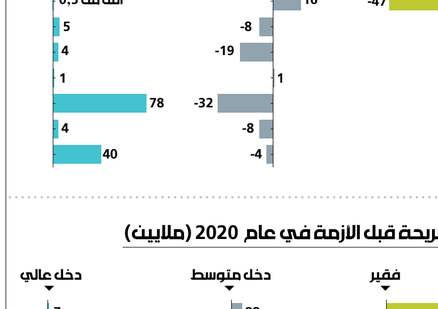

التغير في عدد الأشخاص في كل شريحة دخل (ملايين)

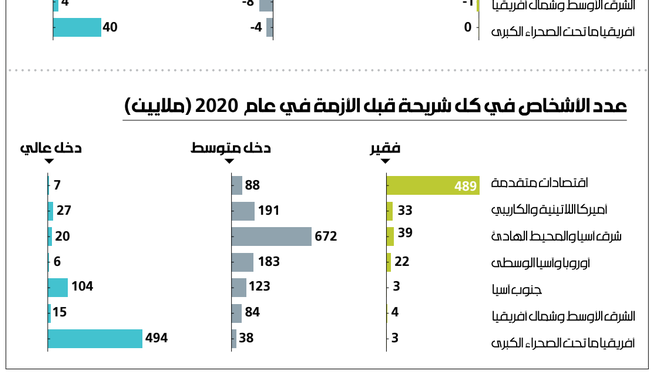

عدد الأشخاص في كل شريحة قبل الازمة في عام 2020 (ملايين)

مؤشر

صناديق التحوّط تلاعبت بأسعار الغذاء

مؤشر اسعار الغذاء العالمية

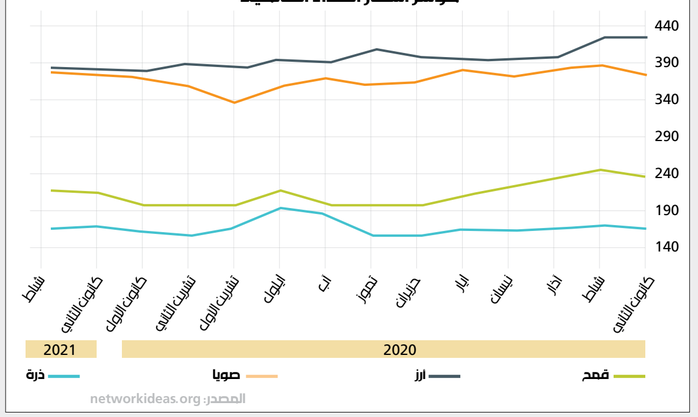

المصدر: networkideas.org

ليس هناك مبرّر واضح لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية سوى بأنّه أتى نتيجة تلاعب صناديق التحوّط بالأسعار، فضلاً عن تقلّبات بعض أسعار السلع نتيجة أمور طارئة. هذا ما أثاره مقال منشور في Business Line أعدّه شاندراسيخار وجاياتي غوش. فالأسعار بلغت أدنى مستوياتها في منتصف عام 2020، ثم ارتفعت بشكل مفاجئ وسريع في النصف الثاني من السنة الماضية بسبب انتشار جائحة كورونا وما فرضته من انقطاع في الإمدادات ومعوّقات في حركة النقل العالمية. لكنّ المثير للاستغراب هو أنه في فترة ارتفاع الأسعار، لم يكن هناك مبرّر واضح في ظل وجود مخزون كافٍ من المحاصيل الغذائية للسنوات الماضية. صحيح أن الأحوال المناخية أثّرت سلباً على الإنتاج في بعض الدول مثل الأرجنتين والبرازيل وأوكرانيا، إلا أن ذلك ليس كافياً لتفسير هذا الارتفاع الكبير في الأسعار.

برأي شاندراسيخار وغوش، هناك طرق أخرى قد تؤثّر على توازن العرض والطلب في السوق، ومنها:

- التخزين الذي تمارسه الدول والأفراد خوفاً من أن تؤدّي موجة جديدة من الوباء إلى تعطيل سلاسل التوريد مجدداً. فمثلاً، تعيد الدول المستوردة للحبوب مثل الصين ومصر والفليبين والجزائر والمغرب، إعادة تكوين احتياطاتها المستُنفَذة خلال الموجة الأولى من الوباء. فالصين بشكل خاص، لجأت إلى الاستيراد بشكل كبير بعد أن حرّرت في شهر أيار 2020 جزءاً مهماً من مخزوناتها الاستراتيجية للحدّ من الارتفاع في أسعار الحبوب. كما لجأت إلى استيراد الصويا، وهو مكوّن مهم في علف الماشية نظراً إلى حاجتها إلى زيادة أعداد قطعان الخنازير التي تقلّصت بعد تفشّي حمّى الخنازير الأفريقية.

ولمواجهة هذا الطلب المتزايد، فرضت بعض الدول المصدّرة للحبوب، مثل روسيا وفيتنام، قيوداً على صادرات السلع الزراعية مثل القمح والأرز، بهدف دعم الطلب المحلي.

- ارتفاع أكلاف النقل. فقد أفاد مجلس الحبوب الدولي أن المستويات الحالية لرسوم شحن الحبوب والبذور الزيتية أعلى مما كانت عليه في جميع الأشهر منذ تشرين الأول من عام 2019.

- إن التأثير الذي أحدثته الزيادة في التخزين وفرض القيود على الإمدادات الفعلية للأسواق شجّع المضاربين مثل صناديق التحوّط على اللعب في سوق الغذاء العالمية بحثاً عن عائدات مرتفعة. ففي 1 آذار 2021، أفاد «ساكسو بنك» بأن صافي عقود الشراء التي تحتفظ بها صناديق التحوّط، عبر عقود 24 سلعة أساسية، بلغ مستوى قياسياً هو 2,7 مليون عقد بقيمة إجمالية تبلغ 144,4 مليار دولار.

عقود الشراء هي عمليات شراء الأصول الأساسية التي تتم توقّعاً لارتفاع الأسعار. أما عقود البيع (short position)، فهي تعكس التزاماً بالبيع بسعر محدّد حتى إذا كان البائع لا يمتلك السلعة، لكنه يتوقع انخفاض سعرها إلى أقلّ من المستوى الذي تفاوض عليه. صافي عقود الشراء هو الفرق بين كمية عقود الشراء وكمية عقود البيع. لذا، عندما يسجّل صافي عقود الشراء فائضاً، فهذا يعني أن المستثمرين يُظهرون ميلاً لشراء السلع توقعاً منهم لارتفاع الأسعار. هذا التوجّه نحو المضاربة كان مدفوعاً بتوافر التمويل الرخيص الكلفة، ونتيجة سياسات نقدية نفّذتها المصارف المركزية حول العالم قضت بضخّ كميات هائلة من السيولة في اقتصاداتها على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحفيز الاستهلاك والاستثمار.

قراءات

ورقة عمل

فلسطين المحتلّة
تبعية اقتصادية لا تطبيع* [3]

لا نستطيع ان نتكلّم عن «تطبيع» فلسطيني لانها ارض محتلّة واقتصاد تابع للكيان الصهيوني بشكل شبه مطلق. حتى 1967 كانت الاراضي المحتلة تنمو بشكل مقبول. لكن بعد ذلك عملت قوّات الاحتلال على إخضاع البنية الاقتصادية لسيطرتها والغاء اي استقلالية في القرار

زياد حافظ**

وفقاً للقانون الدولي، فإن القوّة المحتلّة مسؤولة عن حفظ الأمن الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين. لكن الكيان المحتلّ ضرب هذه المسؤوليات بعرض الحائط مع صمت مطبق مما يُسمّى «المجتمع الدولي» وحتى «المجتمع العربي». وما حصل بعد اتفاقات أوسلو المشؤومة هو إلقاء المسؤولية على السلطة الفلسطينية من دون تمكينها من تحقيق الحدّ الأدنى من الرفاهية للمواطنين الفلسطينيين. فالكيان يستفيد من الاحتلال من دون تحمّل أي مسؤولية، لأن السلطة الفلسطينية تتحمّل هذه المسؤولية من دون أي مقابل؛ بمعنى آخر، إن الاقتصاد الفلسطيني هو مرتع للاقتصاد الصهيوني والمساعدات التي تأتي للسلطة تسهم، في نهاية المطاف، بالاقتصاد الصهيوني.

المهم هنا هو الإشارة إلى بعض النقاط الأساسية التي يتّسم بها الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال. ليست هذه مراجعة لمكوّنات الاقتصاد، بل محاولة لإبراز بعض نقاط الضعف التي تجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً بشكل شبه مطلق للقرار الصهيوني، أو بالأحرى للمزاج المتقلّب للمحتل الصهيوني والدول التي تدعمه. فمنذ 1994 حرص الكيان المحتل على السيطرة على الموارد الاقتصادية والمالية للسلطة الفلسطينية لتجريدها من أي مقوّمات للاستقلال الاقتصادي وبالتالي السياسي، وذلك بموافقة الولايات المتحدة ودول الغرب بشكل عام. لذا، تخضع التدفّقات الخارجية للسيطرة المطلقة للكيان. وتعود هذه السيطرة، إلى ما قامت به سلطات الاحتلال منذ 1967 ثم للأسف تكرّس الأمر في اتفاقيات أوسلو المشؤومة.

من سمات التبعية للاقتصاد الصهيوني، التجارة الخارجية الفلسطينية. 80% من الاستيراد الفلسطيني يأتي من دولة الكيان المحتل. كما أن القطاع الخارجي خاضع لرقابة وسيطرة الكيان خصوصاً بعض ضرب مرفأ غزّة ومطارها، والتحكّم بمرور البضائع الفلسطينية عبر جسر النبي مع الأردن.

من جهة أخرى ليست هناك عملة فلسطينية. فالتعامل يحصل إما بالشيكل الصهيوني وإما بالدينار الأردني وإما بالدولار. فلا قدرة ولا سلطة نقدية فلسطينية، ما يحول دون امتلاك السلطة الفلسطينية القدرة على رسم سياسات نقدية تسهم في تمويل التنمية. فهي بحاجة إلى عملة الآخرين لتشغيل الإدارة والنفقات الضرورية، لكن لا مجال للتنمية، أضف إلى ذلك أن مجمل القطاع المصرفي الفلسطيني المؤلّف من 14 مصرفاً و370 فرعاً يخضع لعملية سرقة موصوفة من قبل سلطات الاحتلال. إذ يحقّ لأيّ جندي صهيوني أن يدخل أيّ مصرف فلسطيني ويصادر الأموال العائدة لحساب معيّن. كما أن سلطات الاحتلال تُصدر بشكل روتيني قوائم تمنع المصارف من التعامل مع عدد من الفلسطينيين التي تضعهم على قائمة سوداء. ويمكن الاسترسال بقائمة الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال المتعارضة مع القانون، بموافقة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذين يدعمون الكيان بشكل شبه مطلق.

من جملة القرارات التعسّفية، قرار محاصرة قطاع غزّة الذي يأتي بعكس منطق التطبيع بل بعكس منطق التجويع والإبادة البطيئة. فسلطات الاحتلال عمدت إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد الكيان، ولا سيما في ما يتعلّق بالقطاع الزراعي، لجعل الفلّاح الفلسطيني يترك أرضه فتستولي عليها. والأسوأ من كل ذلك، أن منتوجات المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية تسوّق في الخارج كأنها منتجات فلسطينية. أضف إلى ذلك، أن سلطات الاحتلال عمدت إلى مصادرة الموارد المائية.

أما سياسة استعمال اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة والعالية الإنتاجية في السوق الصهيوني، فهي لصرف الأنظار عن تطوير البنى التحتية والتشجيع على إنشاء مصانع ومصادر للتوظيف في فلسطين. لجنة صادان الصهيونية وجدت أن السياسة الصهيونية جعلت الاقتصاد الفلسطيني رهينة المصادر الخارجية للدخل، والمداخيل الفلسطينية الناتجة عن استخدام اليد العاملة الفلسطينية داخل الخط الأخضر ساهمت بنسبة 27% وفقاً لتقرير على موقع «السفير/فلسطين». والسلطة الفلسطينية تنظر بإيجابية لهذا الأمر، باعتبار أنه يخفّف من مستوى البطالة الذي يتراوح بين 27% و30% لفترة 2020-2021 وفقاً لمختلف الإحصاءات المحافظة التي اطلعنا عليها، علماً بأنه يحتمل أن يكون معدّل البطالة أكثر من ذلك.

جاءت اتفاقات أوسلو لتحدّد العلاقات الاقتصادية والتي كرّستها بروتوكولات باريس. وقد عمدت السلطة الفلسطينية ضمن أحكام هذه البروتوكولات، إلى تطوير المصادر الخارجية للدخل لتجاوز عدم إمكانات التطوير الداخلي، وخصوصاً لجهة التدفقات الناتجة عن اليد العاملة الفلسطينية المصدّرة عن المانحين. لكن كل ذلك كان يخضع لسيطرة حكومة الاحتلال. فقد تلقّت السلطة بين 1994 و2018 ما يوازي 38 مليار دولار من مساعدات. وقد شكّلت هذه المساعدات 48% من موازنة السلطة، بينما كان إنفاق السلطة يمثّل 30% من إجمالي المساعدات. هذه المساعدات شكّلت ما يوازي تقريباً، ربع الناتج الداخلي، بينما شكّلت التحويلات الفلسطينية ما يوازي 15% من الناتج الداخلي وفقاً لتقرير أعدّه معهد الشرق الأوسط الأميركي في كانون الأول 2020. هذا يعني، أن قدرة السلطة الفلسطينية على مواجهة قرارات الاحتلال وقرارات الولايات المتحدة المؤيّدة للاحتلال شبه معدومة.

وهذه المساعدات ساهمت في تكوين طبقة مستفيدة منها ومتمسّكة بها، وبالتالي لا تعتبر نفسها معنيّة بمقاومة الاحتلال كما يجب وإلّا خسرت هذه المساعدات. التهديد بإيقاف المساعدات والتدفقات المالية يمنع السلطة من «التمرّد» أو ممارسة الحدّ الأدنى من السيادة. والمحاولات الأخيرة لإيجاد مصادر داخلية تخفّف من التقلّبات في التدفقات الخارجية تجلّت في زيادة الضرائب على الفلسطينيين ما زاد في مستوى الفقر. فمن جهة لا تستطيع السلطة الاتكال على المساعدات الخارجية ومن جهة أخرى، هي غير قادرة على توفير مصادر داخلية لمواردها المالية. لذا، يصبح السؤال: ما هي جدوى السلطة إن لم تكن قادرة على ممارسة الحد الأدنى من الاستقلالية في القرار ولا تريد في نفس الوقت تبنّي خيار مقاومة الاحتلال؟

أنجل بوليغان ـ المكسيك

وأسّست المساعدات المالية الخارجية بارتباطها بالسياسة ومتطلباتها، ما أدّى إلى عدم استقرارها وتذبذبها على صعيد الحجم وعلى صعيد معدّلات نموها. كما إنها لم تحقّق أهدافاً تنموية استراتيجية، ولم تصل أيضاً إلى مرحلة التنمية المستدامة.

معظم المساعدات كان لها طابع إغاثيّ ولدعم عجز الموازنة. ووفقاً لدراسة صادرة عن منظمة تحرير فلسطين أعدّها الباحث مازن العجلة فإنه «بنتيجة السيطرة شبه التامة للواردات والمنتجات الإسرائيلية على السوق الفلسطينية، تسهم المساعدات، في المحصّلة النهائية، بدفع مستويات الطلب الكلّي في الاقتصاد الكلّي الإسرائيلي، مقابل تعميق اختلالات الاقتصاد الفلسطيني». غير أن هذه المساعدات تراجعت بنسبة ملحوظة سنة 2020 سواء كان مصدرها بعض الدول الأوروبية أو بعد الدول العربية. فالمساعدات العربية تراجعت بنسبة 76% عما كانت عليه في السنوات السابقة بينما مساعدات مجمل المانحين تراجعت خلال السنوات الست الماضية بنسبة 67%. والمساعدات التي كانت تدعم الاقتصاد الفلسطيني تراجعت من 20% عام 2014 إلى 15% عام 2018. وأسوأ من كل ذلك هو أن قسماً كبيراً من هذه المساعدات تسرّبت للاقتصاد الصهيوني بحسب الدراسة المذكورة. من معالم الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، تكاثر المنظمات غير الحكومية التي تعمل إما بتمويل ذاتي على حدّ زعمها أو بتمويل خارجي. نتيجة تكاثر هذه المنظمات، صبّت في تهجين الاقتصاد الفلسطيني مقابل تمويل خارجي، بحسب دراسة أعدّها مركز «بديل» المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. كذلك، هناك خلط بين منظمات المجتمع المدني، والمجتمع الأهلي، والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في فلسطين المحتلة، في غياب تشريعات تنظّم أعمال هذه المؤسسات، ما يخلق حالة من الفوضى. أيضاً، ليس هناك دراسة مفصّلة لعدد الهيئات العاملة تحت تلك المظلّة؛ بعض التقديرات تحدّد عدد هذه المؤسسات بنحو 3600، وتوفّر فرص عمل لأكثر من 40 ألف مواطن، وفقاً لدراسة أعدها موقع «بوّابة فلسطين» الإلكتروني في عام 2016. ليست مهمة هذه المقاربة تشريح واقع المنظمات غير الحكومية، بل لنشير إلى أنها ساهمت في خلق طبقة من العاملين المثقفين الذين يرتزقون من التمويل التي تحظى به المؤسسات. وبالتالي هناك طبقة لا تعتبر نفسها معنيّة بمواجهة الاحتلال بل الاستمرار من الاستفادة من ذلك التمويل.

في خلاصة الأمر، إن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تحت الاحتلال. لذا، إن مقاربته لكشف تأثير اتفاقية أوسلو من الناحية الاقتصادية تصبح غير ذات معنى. كذلك، فإن عدم إقبال السلطة على اتخاذ خيارات وسياسات وإجراءات تحدّ من التبعيّة للاحتلال، علماً بأنه يصعب إن لم يكن يستحيل استمرار السلطة في الاعتماد على المساعدات الخارجية بدلاً من اعتبارات التضامن كما ورد في دراسة مازن العجلة.

ما يمكن أن يفسّر هذا التقصير هو عدم وجود أي دعم عربي يذكر لا على صعيد الدول ولا على صعيد المنظمات الشعبية. كما أن المؤسّسات الدولية لا ترى أيّ مبرر لتمكين استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني طالما المساعدات التي تمنحها تشكل وسيلة ضغط على سياسة السلطة. ويتكرّر هنا السؤال: ما هي جدوى وجود سلطة فلسطينية لا صلاحيات لها وكل المسؤولية عليها بينما الكيان يتمتّع بكل الصلاحيات دون أي مسؤولية؟

** باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

*** هذا المقال هو واحد من حلقات عديدة مقتطفة من الورقة التي أعدّها الباحث والكاتب الاقتصادي والسياسي، زياد حافظ بعنوان: «البعد الاقتصادي للتطبيع: الواقع والمواجهة»، والتي قدّمها في منتدى «متحدون ضد التطبيع» في 21 شباط 2021. يقول حافظ إن مهمة الورقة ليست تعداد المكتسبات التي حققها الكيان الصهيوني من خلال اتفاقيات الصلح والتطبيع غير الرسمي الذي تعمّم في التسعينيات، بل التركيز على فكرة أساسية أن هذه الاتفاقيات لم تؤدّ إلى تحسين المشهد الاقتصادي للدول التي أقدمت على تلك الخطوة**

الكبار يزدادون كبراً *

تحفر الأزمات ندوباً في الاقتصاد. بعضها تكون ندوباً غائرة، بحسب تقرير نُشر على مدوّنة صندوق النقد الدولي من إعداد المديرة العامة للصندوق كريستالينا غورغييفا، الاقتصادي في وحدة الإصلاحات الهيكلية - إدارة البحوث فيديريكو دييث، المساعد في إدارة البحوث رومان دوفال، والمستشار القانوني دانييل شوارتز. فمن الندوب الأقلّ وضوحاً للعيان، هي الناتجة من تصاعُد القوة السوقية للشركات المهيمنة. هذه الشركات، بحسب معدّي التقرير «تخرج من الأزمة أقوى من ذي قبل بينما يتساقط منافسوها الأصغر واحداً تلو آخر».

في السابق كانت الشركات تتنافس عبر الابتكار والكفاءة وتحسين الخدمات، من أجل تحقيق الأرباح. استمرارية هذه الأرباح بالمستوى نفسه للسنوات المقبلة ليست مستدامة. «فالشركات التي تحقّق أعلى هوامش الربح في سنة ما، لديها فرصة تكاد تصل إلى 85% للحفاظ على هامش ربحها المرتفع في السنة التالية». فشركات التكنولوجيا الكبرى، على سبيل المثال تمكّنت من دحض منافسيها عبر ابتكارات ثورية («نتذكر شركة «إيكيا» التي أحدثت تحوّلاً في طريقة شراء الأثاث»، أو شركة «آبل» كيف غيّرت سوق الهواتف المحمولة»)، لكنها أصبحت الآن، وبوتيرة متزايدة «هي المهيمنة في السوق من دون أن تواجه الضغوط التنافسية نفسها من الشركات الطامحة إلى دور المبتكر الثوري». وتبعاً لخبرة معدّي التقرير وأبحاث صندوق النقد الدولي، فإن «القوّة المفرطة في أيدي قلّة من الشركات يمكن أن تكون عبئاً على النمو في المدى المتوسط. فهي تخنق الابتكار وتعوق الاستثمار». إنه عالم الاحتكار. لكنه عالم يأتي في ظل جائحة كورونا التي تمثّل «عاملاً إضافياً ضمن العوامل الأساسية القوية مثل آثار الانتشار الشبكي ووفورات الحجم والنطاق».

يثير هذا الأمر التساؤلات عن احتمالات تعافي الاقتصاد من أزمة كورونا التي قوّضت قدرة الشركات الواعدة على الانطلاق مجدّداً. بمعنى آخر، أدّت الجائحة إلى «زيادة في القوّة السوقية»، وشهدنا في الفترة الأخيرة «دلائل متنامية في كثير من الصناعات على أن القوّة السوقية أصبحت راسخة الجذور في ظل غياب أيّ منافسين أقوياء للشركات المهيمنة».

على أي حال، يعتقد معدّو التقرير أن هناك اتجاهاً عاماً نحو تراجُع ديناميكية الأعمال. هناك مؤسسات صناعية تعجز عن الانطلاق خارج سوقها المحلية. وهناك مؤسّسات تجارة تجزئة تضرّرت من أسعار منافس كبير يعمد إلى البيع بأقل من سعر الكلفة مؤقّتاً حتى يمنع المشروعات الجديدة من دخول السوق... كل ذلك يُعدّ من وجهة نظر غورغييفا وزملائها، «فرصاً ضائعة في ما يتعلق بالنموّ وخلق الوظائف وزيادة المداخيل». لا بل أكثر من ذلك، هم يستندون إلى أبحاث معدّة في الصندوق، تشير إلى سيطرة بعض الشركات على الأجور في أسواق العمل فتدفع للعاملين أقلّ مما تبرّره إنتاجيتهم الحديّة.

لكن إلى جانب كورونا، هناك عوامل متعلقة بصفقات الدمج والاستحواذ، ولا سيما التي تنفذها المؤسسات المهيمنة على الأسواق. صحيح أن صفقات الدمج والاستحواذ قد تحقّق وفراً في الكلفة ومنتجات أفضل، لكن لديها سمة تعطيل أو إضعاف الابتكار وترفع مداخيل الشركة مقابل خدماتها. هذا الأمر مثير للقلق، «تشير أبحاثنا إلى أن صفقات الدمج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات المهيمنة تسهم في تراجع ديناميكية الأعمال على مستوى الصناعة بوجه عام. هذا الأمر يبعث على القلق البالغ في عالم يتّسم بانخفاض نمو الإنتاجية».

إذاً، كيف تجب مواجهة هذه المشكلة؟ في هذا المجال، تقدّم غورغييفا وزملاؤها حلولاً مختلفة منها؛ أن تكون هناك معايير أشمل للرقابة «فعلى سبيل المثال، طبّقت المانيا والنمسا أخيراً حدوداً تقوم على سعر الصفقة، بالإضافة إلى الحدود القائمة على حجم أعمال الكيان المعني». كذلك يجب على السلطات المعنية اللجوء إلى أساليب «أنشط» في تطبيق قواعد الحظر على إساءة استخدام المراكز المهيمنة، كأن تلجأ إلى التحريات السوقية التي أدّت في عام 2018 في أستراليا بخصوص صناعة منتجات الألبان، مثلاً، إلى فرض تحسينات إلزامية في ممارسات التعاقد بين المزارعين والقائمين بعمليات التجهيز. ضمان المنافسة في أسواق الإنتاج، وتمكين السلطات من مواكبة الاقتصاد الرقمي ومن الموارد أيضاً. الموارد مهمة جداً. ففي الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، تبلغ الموازنة المجمّعة لهيئة التجارة الفيدرالية وقسم مكافحة الاحتكار بوزارة العدل نحو نصف ما كانت عليه منذ أربعة عقود نسبة إلى الناتج المحلي. وفي كثير من البلدان الأخرى، قد يلزم توجيه استثمارات لتحقيق مزيد من التقدم في تعزيز الخبرة الفنية في قطاعات بعينها في ضخم التغيّر التكنولوجي السريع. وقد أعلنت المملكة المتحدة أخيراً عن إنشاء «وحدة الأسواق الرقمية» التي ستضطلع بمسؤولية ضبط سلوك المنصات المهيمنة، مثل «غوغل» و«فيسبوك».

في هذا السياق تدعو غورغييفا وزملاؤها صنّاع السياسات إلى الحيلولة دون ارتفاع حادّ جديد في القوة السوقية يعطّل التعافي؛ «فالأزمة ستعيد تشكيل اقتصاداتنا من خلال تحوّلات هيكلية عميقة يُتوقع أن تحفّز موجة من الشركات الشابة العالية النمو على الابتكار وخلق وظائف عالية الجودة. وهي تستحق بيئة تحقّق لها المنافسة على قدم المساواة وتتيح لها فرصة عادلة للنجاح. ومن المهم أيضاً وجود دعم أوسع نطاقاً من السياسات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ إن كثيراً من الشركات الصغيرة لم تتمكن من الاستفادة من البرامج الحكومية المصمّمة لمساعدة الشركات على الوصول إلى التمويل أثناء الجائحة.

* عن مدوّنة البنك الدولي بتصرّف

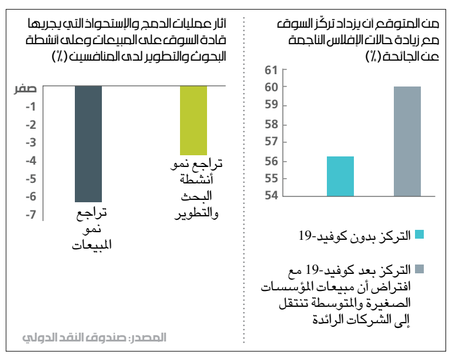

وجهات نظر

التحدّيات التي تواجه إصلاح الاقتصاد اللبنانيّ

أعدّ الخبير السابق في صندوق النقد الدولي منير راشد هذا المقال لتحديد الإصلاحات التي تُعتبر أنها أساسية في المرحلة الحالية. ومن ضمن سياق هذه الإصلاحات يفسّر راشد ضرورة تحرير سعر الصرف، وكيفية تنفيذ الخصخصة بدلاً من الطروحات التي قدّمتها جمعية المصارف وبعض الأحزاب اللبنانية. هذا الطرح، بالتحديد يعتبر عن وجهة نظر الكاتب ولا يعبّر بأي شكل من الأشكال عن وجهة «الأخبار»

منير راشد *

تحرير سعر الصرف

أولاً، لا بد أن تتوافر ركائز لا غنى عنها لتحقيق الإصلاح المالي والحقيقي في الاقتصاد اللبناني. تتمثّل أهمّ هذه الإصلاحات في تحرير سعر الصرف كي يُحدّد في سوق النقد الأجنبية على أساس العرض والطلب للدولار مقابل العملة اللبنانية من دون أي تدخلات «قمعية» صادرة عن الحكومة.

إن تعدّد الأسعار للعملة أو أي أصول مالية أخرى، يؤدّي إلى تشوّهات في الأسواق، ومن أهمها الدعم غير الموجّه الذي يُمارس حالياً. هذا يحدّ ذاته عبارة عن كلفة مرتفعة على الاقتصاد ويؤدي إلى استمرار تدهور سعر الصرف الحرّ. فمن المعروف أن تحرير سعر الصرف سيوفر المبادرات من الدولارات، بينما يخسر مصرف لبنان الاحتياطات باستمرار بسبب السياسة الحالية التعدّدية.

في الواقع، إن أسلوب الدعم المتّبع حالياً من خلال سعر الصرف (وهو سبب مباشر في انخفاض سعر الليرة) أدّى إلى إفقار اللبنانيين من خلال خفض قدرتهم الشرائية التي فاقت الكسب من الدعم. فانخفاض العملة بسبعة أضعاف خلال عام ونيف قلّص الدخل الحقيقي بعدّة أضعاف أيضاً، بينما لم يُعوّض الدعم سوى نسبة 10% إلى 15% منه. إضافة إلى أنّ البطالة وإغلاق العديد من المؤسسات أدّيا إلى المزيد من إفقار الغني والفقير.

> **أسلوب الدعم المتّبع حالياً من خلال سعر الصرف أدّى إلى إفقار اللبنانيين من خلال خفض قدرتهم الشرائية التي فاقت الكسب من الدعم**

سوق مالية متطوّرة

ثانياً، يتمثّل في وجود سوق مالية متطوّرة للأدوات المالية، كالأسهم والسندات الخاصة والعامة. لن تستطيع الحكومة التوصّل إلى حلّ فعّال في ظل غياب هاتين الوسيلتين. إن تطوير السوق المالية له فوائد عدّة من أهمّها إتاحة الفرصة لخصخصة القطاعات العامة، وكذلك إعادة جدولة الدين العام.

حرية تنقل رؤوس الأموال بدلاً من حجزها

ثالثاً، لا يجدي وضع قيود على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج (كابيتال كونترول). إن خروج رؤوس الأموال مع الأزمة المالية قد حفظ هذه الأموال للمواطنين، بدلاً من أن تُهدر على الدعم كما يحدث حالياً. فقد أُنفق مما تبقّى منها كاحتياطات في مصرف لبنان مع جمعية المصارف والموعدين كونه من غير المحق أن يعاقب المجنيّ عليه بدلاً من معاقبة الجاني، أي الدولة بحدّ ذاتها. وبينما اقترحت جمعية المصارف خروج رؤوس الأموال تُثني دخوله. لذا نحتاج إلى قانون مغاير ليؤكد الحرية المطلقة لخروج ودخول رؤوس الأموال.

الصناديق السيادية تُعيق الإصلاح

إن لبّ الأزمة المالية هو نتيجة هدر مدّخرات القطاع الخاص من قبل القطاع العام. تُقدّر قيمة مدخرات القطاع الخاص بنحو 60 مليار دولار، بمعظمها كشف لحساب الدولة ودعم الاستيراد، وهي ودائع العملاء لدى المصارف. فكيف يمكن تعويضها؟

لقد اقترحت حكومة تصريف الأعمال (بالإيعاز من شركة لازارد الاستشارية الفرنسية) حذف خسارات مصرف لبنان من النقد الأجنبي من ودائع الزبائن (هكذا كان توجّه صندوق النقد الدولي)، لكن لم يلقَ هذا العرض إقبالاً من جمعية المصارف والموعدين كونه بدلاً من معاقبة الجاني، أي الدولة بحدّ ذاتها. وبينما اقترحت جمعية المصارف إنشاء صندوق سيادي يحوي ممتلكات الدولة بهدف تعويض مصرف لبنان عن خسارته من جراء معاملات الدولة (سكّ العملة، حيازة السندات، كشف حساب الدولة بالدولار)، واقترحت جهات حزبية أن يكون الهدف من الصندوق السيادي هو تعويض الموعدين مباشرة عن خساراتهم لحساباتهم في البنوك باستبدال أوادعهم بأسهم في هذا الصندوق، لكنّ الاقتراحين الأخيرين، (جمعية المصارف والأحزاب) سيواجهان صعوبات في التنفيذ، إذ يضعان جميع الأصول المختلفة للدولة في صندوق سيادي واحد بإدارة الدولة. فمنها ما قد يحقق أرباحاً، وأخرى ستواجه صعوبات في الإصلاح وفي التقييم، وسوف تستغرق أمداً بعيداً كي تحقّق مداخيل كافية لتعويض الودائع بالدولار، هذا إذا استطاعت الدولة إنجاح هذه المهمة. إن فكرة إنشاء صندوق سيادي تشير إلى الاستمرار في إعطاء الدور الرئيسي للقطاع العام والذي هو سبب الأزمة في الأساس.

الاسلوب الافضل للخصخصة

إن الأسلوب الأفضل والأنجع هو أن يكون الاتجاه نحو الخصخصة الفردية لتعويض الودائع مباشرة بدءاً من خصخصة الإدارة أولاً من خلال مناقصات عالمية وشفّافة. فيتم تأهيل الإدارات الجديدة في مؤسسات القطاع العام بما فيها العقارات العامة ليصبح بالإمكان عرضها كمنشآت جديدة في بورصة بيروت. إن الشراء الطوعي لهذه المؤسسات من قبل الموعدين سيقلّص الودائع في المصارف وتنخفض ودائعها في مصرف لبنان، في مقابل ارتفاع ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان بالعملة الصعبة مقابل بيع هذه المؤسسات.

إن وفرة النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان ستُعوض المصرف عما خسره من النقد الأجنبي في عمليات المقاصّة مع الدولة، ما يُفسح المجال أمامه من أجل تلبية حاجات المصارف. أما الأموال الداخلة كاستثمار في بورصة بيروت (وخصوصاً في الشركات التي تمت خصخصتها) فستغذّي احتياط المصارف ومصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وستوفر بدورها السيولة بالعملات الأجنبية لتلبي طلبات الموعدين.

جدولة الدين والمالية العامة

أما الدين العام بالدولار فتُعاد جدولته (أو شراؤه) ويمكن مقايضته مع الأصول الجديدة الصادرة عن الخصخصة لمن يرغب من خلال السوق المالية المحلية المتطورة. وتكون السوق المالية أداة لإعادة جدولة الدين العام. وستتوافر العملات الأجنبية للدولة من خلال السوق المحلية (المصارف) وليس من مصرف لبنان. إن حماية العملة الوطنية ستحقّق نتيجة السياسات الصالحة، وليس من خلال تدخل مصرف لبنان في سوق العملات الأجنبية. وعندما تعود الثقة إلى المصارف، تتقلّص الحاجة إلى الحفاظ على سيولة مرتفعة من العملات الأجنبية.

ومن الضرورة أن تُرفق هذه الإصلاحات بإعادة التوازن في مالية الدولة في أسرع وقت، خصوصاً في لجم الإنفاق، لما سيكون له من دور فعّال في خفض العجز في المعاملات مع الخارج رغم استمرار الفساد الذي لا تتوافر له بيئة حاضنة لمحاربته.

* رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية، محاضر في اقتصاد الطاقة في الجامعة الأميركية في بيروت، خبير اقتصادي سابق في صندوق النقد الدولي.

مقال

تحت عباءة الطائفة [4]
الحرب الأهلية واللاعبون الجدد

الأمجد سلامة

تتّسم منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني بالثبات النسبي. فهذه المنظومة لم تشهد إلاّ تغيّراً بنيوياً واحداً في الخمسينيات حين توسّع القطاع المصرفي ليحتلّ الحصّة الكبرى من حجم الاقتصاد اللبناني بعدما كان قطاع التجارة هو الأكبر. حتى إن إنشاء مؤسّسات ناظمة وأجهزة رقابية على القطاع المصرفي، لم يغيّر كثيراً في بنية المنظومة ولا في شكلها وفي أطر إعادة توزيع رأس المال على طبقات المجتمع. وبينما شهد نصف القرن الأول من عمر الكيان ثباتاً نسبياً في حصص الطوائف من منظومة الاقتصاد السياسي، أتت الحرب الأهلية اللبنانية وعبثت بذلك الثبات مؤدية إلى تغيّر بنيويّ جديد. يمكن القول إن ما حصل خلال الحرب وبعدها كان أول حالة إعادة توزيع حصص منظومة الاقتصاد بين الطوائف وأيضاً بين اللاعبين الأساسيين داخلها، بالإضافة إلى أنّه أسّس لتغيير طريقة عمل قطاع المصارف في سنوات ما بعد الحرب.

ضمور الدولة

تنقسم التغييرات التي طاولت منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني، خلال الحرب الأهلية، إلى مرحلتين، بحسب ورقة أعدّها الياس سابا بعنوان «تحليل الأزمة الاقتصادية وأسبابها في ضوء تداعيات الحرب وسياسات إعادة الإعمار»؛
المرحلة الأولى: تمتد بين عامَي 1975و1982 وتحديداً حتى تاريخ الاجتياح الإسرائيلي. تميّزت هذه الفترة بسعر صرف مرتفع نسبياً. كان سعر الصرف قبيل الاجتياح أقل بـ30% فقط من سعر صرف عام 1974، فيما انخفض الناتج المحليّ بنسبة 30% و40% توالياً في عامَي 1976 و1977. واستمر ميزان المدفوعات في تسجيل الفوائض مع بقاء الدين العام ضمن حدود مقبولة. شهدت تلك المرحلة أيضاً استمرار سياسات النفقات المتحفّظة التي اتبعتها الدولة اللبنانية منذ تأسيس الكيان، واستمرار ضبط حساباتها.
بشكل عام يمكن القول إن الدولة كانت لا تزال قادرة على التحكم بسياسات الاقتصاد الكلي. فحكومة الرئيس الحص في عهد الرئيس الياس سركيس أصدرت مرسوماً «حرّر» القطاع المصرفي، الذي كان مغلقاً على مجموعة من ممثّلي الطوائف من العائلات المساهمة في تأسيس وتوسيع القطاع في الخمسينيات من القرن الماضي، كما يقول نجيب حوراني في ورقته البحثية «صراع رأسماليين: إعادة النظر في الحرب الأهلية». لكن تلك الفترة شهدت أيضاً بداية سيطرة الميليشيات على بعض الموارد عبر سياسات افتراسية وإكراهية، وفق وصف إليزابيث بيكارد في «الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية اللبنانية». حوراني، يضيف بأن الميليشيات بدأت خلال تلك المرحلة تبني شبكات تشاركية مع العائلات التجارية التقليدية وأسّست شبكاتها المالية بالتشارك مع هذه العائلات والمصارف، فيما انحصر الدمار في وسط بيروت وضواحيها الشرقية والجنوبية، بحسب بيكارد.
تمتدّ المرحلة الثانية من الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982 إلى اتفاق الطائف في عام 1989. شهدت هذه المرحلة، بحسب سابا، تدمير البنية التحتية الإنتاجية في المنطقة الممتدة من الكورة شمالاً إلى الدامور جنوباً، وهي المنطقة المسؤولة عن تأمين 70% من الناتج المحليّ اللبناني. كذلك، دخل الجيش اللبناني، تحت سلطة أمين الجميل، طرفاً أساسياً في الحرب، ما رتّب أكلافاً كبيرة، لم تكن الخزينة اللبنانية قادرة على تحمّلها. وفوق الإنفاق العسكري، ارتأت حكومات أمين الجميل الإنفاق على مشاريع إنشائية غير ضرورية وغير مفيدة، وعلى مجالات غير إنتاجية لا أولويات اقتصادية أو اجتماعية لها. باختصار انتهج الجميّل سياسات مالية ومحاسبية توسعيّة وفوضوية لم يشهد لبنان مثيلاً لها من قبل أسهمت في انفلات الدين العام إلى مستويات غير مقبولة ورتّبت أعباء كبيرة على الخزينة، واستنزفت احتياطات الدولة بالعملات الأجنبية، بينما انهار سعر صرف الليرة بشكل دراماتيكي، وتدولر الاقتصاد بدءاً من عام 1987. وفي هذه المرحلة أيضاً، تغوّلت الميليشيات، كذلك بحسب توصيف بيكارد. فقد زادت سيطرتها على كلّ الموارد الاحتكارية الأساسية مثل المشتقات النفطية والغاز والإسمنت والمواد الغذائية الأساسية. تم ذلك، عبر علاقاتها مع العائلات التجارية التقليدية، أو عبر فرض الضرائب والخوات (إدارات مدنية، أو بالتعاون مع الدولة).
هذا التغوّل، لم يحصل إلّا لأن سياسات عهد أمين الجميل وضعت الدولة طرفاً واضحاً في الصراع، وفق سابا. ورغم الدمار والموت، وجدت العائلات التجارية طرقاً لتكثيف أرباحها مع أنّ الميليشيات كانت تقاسمها في عوائد الاحتكارات والتجارة. ظاهرياً، كانت البلاد مقسّمة بين كانتونات ذات حدود واضحة، لكنّ الشبكات التجارية والمالية العابرة لحدود الدويلات حافظت على الفضاء الاقتصادي الوطني تحت رعاية الميليشيات التي حاولت إنشاء أسواق مركزية ومرافئ خاصة بها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وفق بيكارد. حصّة التجار الاحتكاريين من الأرباح لم تقلّ، بل كل ما حصل، هو أن كلفة التشارك مع الميليشيات كانت تضاف إلى أسعار السلع.

حرب بين وكيلين

كذلك تشارك القطاع المصرفي أيضاً مع الميليشيات بأشكال مباشرة وغير مباشرة. قبل الحرب كان القطاع المصرفي مغلقاً على مجموعة من العائلات التي ساهمت في تأسيسه وتطويره، كما يقول حوراني. دخولها إليه جاء بعد إنشاء مصرف لبنان. إلا أنه بعد صدور المرسوم 1977/29 الذي أنشأ المنطقة المصرفية الحرّة، فُتح الباب أمام لاعبين جدد. وبالفعل نما عدد فروع المصارف الأجنبية في لبنان من 54 فرعاً إلى 76فرعاً، بينما دخلت المزيد من العائلات التجارية إلى القطاع المصرفي. غالبيتها دخلت متشاركة مع الميليشيات الراعية لها ولطوائفها. فالميليشيات أدركت بأن السيطرة على قطاع المصارف أو على جزء منه تؤمّن شبكات مالية تفتح الأبواب إلى التمويل من وإلى الخارج، وإلى استثمار الأرباح المحقّقة من الاحتكارات. لكن، خلافاً لما حصل في الخمسينيات حين دخلت العائلات التجارية إلى القطاع، لم يكن رأس المال ممولاً من أميركا والغرب، بل كان سعودياً. السبب متصل بطفرة أسعار النفط بعد عام 1973. في تلك الفترة تحفّز السعوديون للبحث عن نسب أعلى من الأرباح الاستثمارية (ما بات يُعرف بالبترودولار)، فاكتشفوا أن القطاع المصرفي اللبناني كان يجيد مراكمة الأرباح في أسواق الأسهم والمال العالمية، وخصوصاً فقاعة إقراض دول العالم الثالث والمضاربة على العملات الأجنبية. هذا ما التفتت إليه الميليشيات أيضاً ورأت فيه فرصة لتكثيف الأرباح. كانت الأرباح المتراكمة كبيرة بما يكفي لتمويل استيراد لبنان خلال سنوات ما قبل الحرب. كان لبنان يستورد ما يفوق الـ 50% من استهلاكه. فعلى سبيل المثال، كانت للقوات اللبنانية مجموعة مصارف تدور في فلكها منها بنك الرفاه وميتروبوليتان، بينما تقاربت حركة أمل مع آل جلبي الذين أسّسوا MEBCO، وتقرّب الحزب التقدمي الاشتراكي من مجموعات مصرفية تدور في فلك رفيق الحريري.
ودخل رأس المال السعودي في ملكيات المصارف عبر وكلاء محليين، من أبرزهم روجيه تمرز ورفيق الحريري. تمرز لبناني مصريّ الأصل، عمل في وول ستريت وبدأ في منتصف السبعينيات بالاستثمار في الأسواق المالية العالمية بالشراكة مع رأس المال السعودي. واستطاع من خلال شبكة استثماراته أن يدخل إلى السوق المالية اللبنانية وأن يستثمر في القطاع المصرفي مستغلاً الاندفاعة السعودية. بينما دخل رفيق الحريري من بوابة الاستثمار في مجموعة نشاطات تجارية تحت سيطرة مختلف الميليشيات، باعتباره رجل أعمال لبنانياً مقرّباً من العائلة المالكة السعودية، ويستثمر في القطاع المصرفي في فرنسا والولايات المتحدة؛ بالإضافة إلى لعبه دوراً أساسياً في انتخاب بشير الجميّل رئيساً، ثم أمين الجميّل بعده، كما يشير حوراني.
في الواقع، كان انتخاب أمين الجميل فاتحة لصراع بين تمرز والحريري. الجميّل عيّن تمرز في شركة إنترا للاستثمار، الذراع الاستثمارية الأقوى للدولة اللبنانية. كانت استراتيجية الجميل تقوم على فصل الشبكة المالية- المصرفية لحزب الكتائب عن تلك التابعة للقوات اللبنانية. وبالفعل بقيادة تمرز تمكّن الجميل من إيصال حليف الكتائب أنطوان شادر رئيساً لجمعية مصارف لبنان، فيما توسّعت شبكة المصارف التي تدور في فلك الجميّل وتمرز لتشمل ربع حجم القطاع مع حلول عام 1988. في المقابل كان رفيق الحريري يتوسّع في القطاع المصرفي بشكل متناغم مع أمين الجميّل حتى عام 1985. يومها حال تمرز بين الحريري وبين تملّك بنك «كريديه ليبانيه»، واشترى تمرز أغلب حصص المصرف المذكور، مستعيناً بحجّة حماية التفوّق المسيحي في القطاع المصرفي. وتحوّل رفيق الحريري إلى تهديد لهذا التفوّق ما دفع به إلى قطع علاقاته الاستثمارية بآل الجميل والكتائب، والاستعانة بوكلاء مسيحيين آخرين لضخّ رأس المال السعودي من خلالهم (مثل آل عودة الأرثوذوكس ونموّ مصرفهم الصغير على يدي الحريري).
لا يوجد دليل على التشابك بين القطاع المصرفي والطوائف (كبنى مؤسساتية اقتصادية ودينية وثقافية)، أوضح من صراع السيطرة على الحصّة الكبرى منه بين أمين الجميّل ورفيق الحريري. القطاع هو درّة تاج منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني. معركة فاز فيها رفيق الحريري كممثّل لرأس المال الغالب على ملكيات القطاع. فمسار القطاع الصعودي توقّف عام 1988. في حينه، كانت مجموعة عوامل أخذت مداها على صحّة القطاع والسيولة فيه، مثل استنزاف احتياطات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية، خروج أموال منظمة التحرير من لبنان بعد الاجتياح، انهيار أسعار النفط في عام 1984، انفجار فقّاعة إقراض دول العالم الثالث. وفي شهر كانون الثاني من عام 1989، أي بعد خروج أمين الجميل من السلطة إلى المنفى (إثر خلافه مع القوات اللبنانية)، راسل حاكم مصرف لبنان في حينه (إدمون نعيم) المصارف المركزية حول العالم ليعلن أن بنك المشرق (المملوك من تمرز) يواجه مشكلة سيولة، وأنّ مصرف لبنان المركزي لن يضمن الودائع والمطلوبات الأجنبية في البنك. أدّى ذلك إلى انهيار شبكة تمرز - الجميّل المصرفية وانهيار MEBCO أيضاً، فيما وضع مصرف لبنان يده على «كريديه ليبانيه».
على الأثر أصبح القطاع كلّه مهدّداً بالانهيار. عندها تدخّل نعيم (بتعليمات أميركية) بحزمة Bail In ضخمة لتنقذ باقي المصارف (منها من كان يدور في فلك القوات اللبنانية)، بحسب حوراني. هكذا أنقذ مصرف لبنان، بتغطية من منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني وامتدادتها الخارجية، المصارف التي كانت تحظى بتغطية من الطوائف المؤسّسة للقطاع؛ بينما كان خروج أمين الجميّل من دائرة رضى الطائفة سبباً لانهيار حصّته من القطاع ولم يحظ MEBCO بتغطية من طائفة مؤثرة في القطاع.
في المحصّلة، أدخلت الحرب اللبنانية لاعبين جدداً شركاء في الاحتكارات وفي القطاع المصرفي مع ممثلي الطوائف التقليديين. كذلك غيّرت نسب التمثيل الطائفي التاريخية في قطاعَي التجارة والمصارف. لكنّ الأهم كان التغيير البنيوي الذي أحدثته الحرب في منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني، وهو تغيير نموذج الإنفاق الحكومي وما يعنيه هذا من تبعات على الدين العام.

> لا يوجد دليل على التشابك بين القطاع المصرفي والطوائف كبنى مؤسساتية اقتصادية ودينية وثقافية، أوضح من صراع السيطرة على الحصّة الكبرى منه بين أمين الجميّل ورفيق الحريري

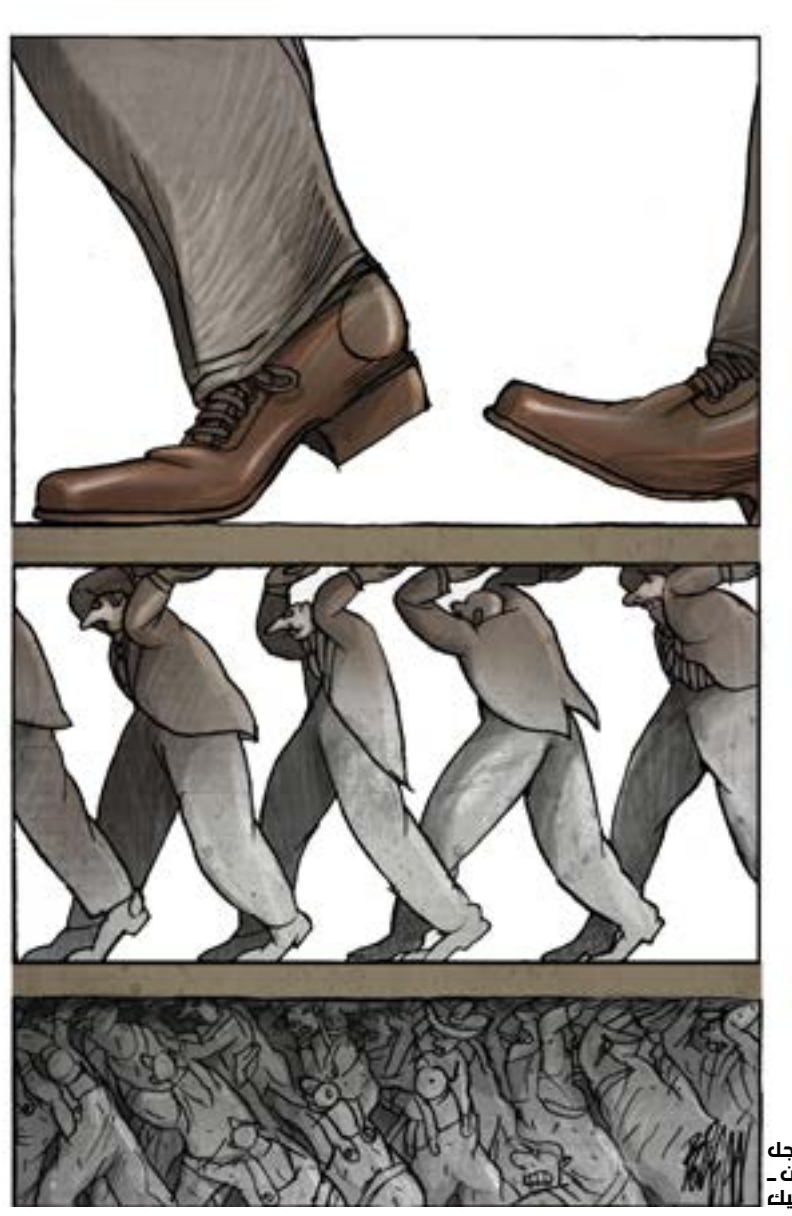

انجل بوليغان ـ المكسيك